

زيد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما
 عبد الم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كما في رواية أخرى
 المضارب بالغها أي ألف المضاربة الذي هو رأس
 المال المدفوع من رب المال عبد أو هلك الثمن فقتل
 النقد بالبيع أي قبل دفعه إليه لم يضمن المضارب حينئذ
 لم ينقد فيه لأنه أي المضارب مبني بل يرجع على رب المال
 ودفع المال للمضارب الفاء ختم لودفع إليه ثانيا
 وهلك المضارب قبل النقد يرجع على رب المال أيضا حتى
 يدفع له الفاء ثانيا وتتم لودفع إليه ثالثا وهكذا لألف
 الثالث أيضا قبل التقدير أيضا على الماك أي كل
 وهكذا لألف المدفوع من رب المال دفع إلى المضارب
 الفاء أخرى إلى غير نهاية أي لا يتناهى ويكون
 رأس المال جميع ما دفع إليه رب المال يعني لودفع
 إليه ثلاث مرات كان رأس المال ثلاثة آلاف فان
 دفع المضارب ذلك أخذ رب المال رأس ماله ثلاثة
 آلاف كما في المبسوط وما زاد على ذلك في التثنية
 كان رجا يقسم بين المالك والمضارب على ما شرط
 لكن لو أراد المضارب أن يبيع ذلك لعبد الذي هلك
 بسببه الفاء وسلم فيه الثالث مائة فأنما يبيعه
 مائة على الألف وإن بني الأمر وجهه وأراد أن
 يبيعه مائة على الكل فله ذلك كما في المحط وليس
 الهلاك بشرط بل يجوز ذلك حتى لو كان اشتريا
 بالف بدينه فلم يقسم بينهما حتى ادعى المضارب أن
 قد نقد بالبيع الثمن وتحت الفاء ذلك وخلفه فان

الفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له
 ادفع نصف العبد بالجنانية أو فده بنصف الدين
 فان اختار ادفع بطلت المضاربة في النصف وبقي
 النصف وكذا إذا اختار الفد أو فدى نصف العبد
 بنصف الدين وإذا باع النصف الباقي على المضارب
 إذا تصرف المضارب فيه ويرجع وراد أن يقسم كما يأخذ
 رب المال رأس ماله من الباقي إن كانت قيمة العبد ألف
 درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وإن
 كانت قيمة العبد أقل من ألف كان ستاينة صاير
 بدفع النصف مستوفيا ثلاثاينة من رأس المال وبقي
 حقه في سبعاينة من رأس المال فيستوفي من الباقي
 سبعاينة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون رجا فيقتسمانه
 على ما شرطت الوجه الثاني يصدق رب المال على
 حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة
 أثمان العبد أو فده بنصف الدين وإبها اختار بطلت
 المضاربة كما في محيط لوان شترى بماله المضاربة عبد
 فقتله رجل عدا فان كان فيه فضل لأقصاص فيه
 وتوخذ قيمته في ثلاث سنين ويكون على المضارب
 وإن لم يكن فيه فضل ينظر إن كان في يد المضارب
 ماله أو ضمن المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه
 فان لم يكن في يد المضارب ماله أو ضمنه على الف درهم
 للمولى كما في محيط السرخسي فان صالحه على الف درهم
 كانت لرب المال منه رأس ماله وإن صالحه على الف درهم
 استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة
 الردي سبعاينة ما اشتراط كما في المبسوط ولو كانت

يطلبه البائع منه وهو يطلبه من موكله فيستوفيه منه
حقا له ولم يقضه الا بعد الشراء مستوفيا ولا
ما قبضه الوكيل بعد الشراء لم يحل على الاستيفاء ثانيا
منه تضيق المال على الموكل لان المال قد مضى
تضييق ولا ان الوكيل انتهت وكالت بالشرع وانفرد
فلا يرجع بعد الغزل بخلاف المضارب فانه لم ينفرد
بالتشريف بل لا ينفرد بالغزل في بعض الصور فيرجع
عليه ما دام متصرفا ولا ان المال في يد المضارب
امانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لان الاستيفاء
لا يكون الا بالقبض مضمون والمضاربة ثمانية
على ما ينسأ فكل ما قبض يكون امانة واذا هلك كارت
الهالك على رب المال ولا ان المتصرف ثانيا في المضاربة
لا يلزم منه تضيق المال على المالك لانه لم ينفرد
المال ويستوفيه من الزرع ولولم يرجع عليه لتصرفه
المضارب فيرجع عليه دفعا للضرر عنه ومن دفع الى
غيره الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بهما
جارية فصاعت الانف قبل ان ينقدها ففقد
رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما
اشترى بها لنفسه وقال المضارب لا بل ضاع المال
بعد ما اشترى بها ولا يعلم متى ضاع المال فالقول رب
المال فانه برهنا وانسيه بينة المضارب ولو كان
رب المال قال للمضارب قد اشترى بها قبل ضياع
المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب
اشترى بها بعد ما ضاع المال فحل وقوع الشراء على
المضاربة وقال المضارب اشترى بها بعد ما ضاع المال

المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى فيدفعها الى البائع
ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة كما في المحيط بخلاف
الوكيل لو وكل رجلا بشرا عبد معذ باربعين ودفعت الموكل
اليه اربعين قبل الشراء فاشترى الوكيل ذلك العبد
قبل النقد بعد الشراء هلك الاربعون المدفوعة الى
له لا يرجع على موكله باربعين من اخرى لان المدفوع اليه
قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعد لانه لا يمكن
حمله مستوفيا بنقصه قبل الشراء لانه لم يجب له عليه
شيء حتى يصير مستوفيا بالقبض فيكون امانة بالضرورة
فاذا هلك يرجع على موكله مخرج لودفع له الموكل ثانيا
وهلك ذلك المدفوع الثاني قبل النقد للبائع
هكذا على الوكيل فليس له ان يرجع على الموكل مخر اخرى
لان يدعي الوكيل ثانيا بعد الشراء استيفاء لانه
وجب له على الموكل مثله ووجب عليه للمبايع فاذا قبض
ثانيا صار مستوفيا لذلك فصار مضمونا عليه فاذا
هلك ما قبضه ثانيا ليس له ان يرجع به على الموكل
لان المستوفى لم يبق له حق بعد الاستيفاء ولم يوجد
ما يمنع من حمله مستوفيا كحقه مضمونا عليه و
قال لا يدعي امانة والوكالة لا تنافي الضمان الاتري
الفاسد اذا توكل ببائع المضمون جاز وهو مضمون
عليه فلا حاجة الى جعل ما قبضه بعد الشراء امانة
بخلاف ما اذا لم يدفع الموكل ثانيا الا بعد الشراء للعبد
فلو هلك في يد الوكيل قبل النقد فانه لا يرجع اصلا
لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء ففعل مستوف
بالقبض بعد ولان المحقق ترجع اليه فالتجمل

جعله

ووقع الشرافا لقول المضارب كما في محيط ولو لم يهلك الالف
 ولم ينفذه في ثمن الجارية ولكنه اشترى به جارية اخرى
 على المضاربة وقال اسبغها فانقد الثمن الاول فانما اشترى
 الجارية الا حية لنفسه ولا تخون من المضاربة ولو اشترى
 بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز كان على المضاربة
 كماله المبسوط ولو اشترى بالالف جارية تساو تساو
 الفني فضاعت قبل النقد غرم رب المال الالف كله كما في
 الحاوي ولو اشترى المضارب جارية تساو وبالف
 بامنة تساو وبالف قبض التي اشترىها ولم يدفع بامنة
 حتى ماتت فانما يغير من قيمة التي اشترىها خمسية و
 الباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشترىها الف والاربع
 كانت عنده قيمتها الفان وقد قال رب المال اشترى بالقبض
 والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض
 التي اشترىها ثم هلك ما رجع على رب المال كما في المحيط
 واذا كانت مع المضارب الف بالنصف فاشترى به جارية
 وعمل حتى صار في درهمين اشترى بها جارية قيمتها
 اقل من الفني وقبضها فهلك ذلك كله عنده فعلى
 المضارب الف درهمين الجارية ويرجع على رب المال
 بثلاثة ارباعها كما في المبسوط اشترى بالالف المضاربة
 جارية قيمتها الفان ولم ينفذ الثمن حتى باعها
 بالفني وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله
 فهذا لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال
 كلها معا وهلك الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية
 والمال الثاني وهي الالفان معا او متعاقبا وهلك
 الجارية او لا ثم المالات معا او متعاقبا وهلكا لمال
 الثاني

الثاني ولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا او متعاقبا
 اما اذا هلكت الاموال كلها متعاضدا المضارب ثلاثة الاف
 الف بالبيع الجارية والفني لمشتريها ورجع على رب المال
 بالف وخصمته واما اذا هلك الالف الاولى ولا ثم
 هلكت الجارية والمال الثاني متعاقبا او معا فالثالث
 الالف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية ولا
 ثم المالات معا او متعاقبا فعلى رب المال الفان و
 خصمته وعلى المضارب خصمته وكذلك لو هلكا لمال
 الاخر ولا ثم الجارية والمال الاول كما في محيط
 السرخسي ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة فانصف
 فاشترى بها جارية تساو وبالف قبض الجارية ولم
 ينفذ درهم حتى باعها بالفني فقبضها ولم يدفع
 الجارية حتى اشترى بالالفني جارية تساو وبالف
 الفني فقبضها ولم يدفع الدرهم فهلك الدرهم
 كلها وبجاريات جميعا فعلى المضارب ان يوديها
 خمسة الاف الى بايع الجارية الاولى غنما الف
 درهم ويرد على مشتريها الجارية الاولى ما قبض
 منه من غنمها وذلك الف درهم لا تقبل من الثانية
 بها بالهلال قبل التسليم والى بايع الجارية الثانية
 الف درهم غنمها ثم يرجع على رب المال من هدية
 الجملة اربعة الاف درهم الف من الجارية الاولى
 والف وخصمته مما قبض من غنم الجارية الاولى
 بعد بيعها والف وخصمته من غنم الجارية الثانية
 ولو هلك الالف الاولى ثم هلك ما بقي معاير جمع



جميع خمسة الاف على رب المال ولو هلك الجارية
 الا خيرة او لا ثم هلك ما بقي معايرج على رب المال
 باربعة الاف درهم وكذا لو هلك الجارية الاولى
 او لا وهلكت الالف ان اولاً ثم هلك ما بقي فهذه او
 ما لو هلك الكل معا في المعنى سواء في الميسر
 ولو اشترى بالالف المضاربة جارية تساوي الف
 وقبضها ولم ينقل الثمن ثم اشترى بالجارية عبداً
 ويساوي الفني وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى
 بالعبد جراب هروي يساوي ثلاثة الاف درهم
 وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه
 الاشياء الاربعة كلها فهو على خمسة اوجه ان هلك
 الاموال كلها معا فبطل المضارب ستة الاف الف
 منها ثمن الجارية والغان قيمة العبد وثلاث
 الاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها باربعة الاف
 وخمسة ويودي من ماله الف وخمسة واربع
 هلكت الالف او لا ثم الباقي معايرج المضارب
 على رب المال بخمسة الاف وخمسة واربع من ماله
 خمسمائة وان هلك العبد او لا ثم الباقي معايرج
 رجوع على رب المال باربعة الاف وخمسة واربع وكذا لو
 لو هلك الجراب او لا ثم البواقي معايرج لو هلكت
 الجارية او لا ثم ما بقي معايرج على رب المال باربعة
 الاف وسبع مائة وخمسة ولو اشترى بالالف جارية
 تساوي الف فقبضها ثم اشترى بالجارية
 جارية تساوي كل واحدة منها الف فقبضها

ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منها
 الف فقبضها ثم هلكت الجوارى ورأس المال معا فبطل
 المضارب ثمن الجارية الاولى الف درهم والغان قيمة
 الجارية الا خيرة يبيع جميع جمع ذلك على رب
 المال بخمسة الاف ولو كان اشترى بالجارية الاولى جارية
 تساوي الفني وقبضها فهلكت الجارية ورأس المال
 معا فان على المضارب ثلاثة الاف درهم الف من الجارية
 الاولى والغان قيمة الجارية الثانية وتجمع على رب المال
 بالفني وخمسة واربع وكذا لو هلكت احدى الجاريتين
 او لا ثم هلك ما بقي معا ولو هلك الالف كلها على رب
 هلك ما بقي معايرج بالتلازمة الالف كلها على رب
 المال كما في الميسر ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة
 بالنصف واشترى بها جارية تساوي الف وقبضها ثم اعطى
 باقي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفني
 وبالألف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة
 الاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاولى الى صاحب
 الجارية الاولى ودفع الالف الى الذي اشترى منه
 الجارية الا خيرة الا خيرة فان عليه الف درهم من ماله
 الذي اشترى منه الجارية الا خيرة فان لم يتقد الالف
 الاولى حتى هلك وباع الجارية الا خيرة ثلثها الذي
 الالف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي
 كان اشترى لنفسه ويحيون اربعة الاف درهم على
 المضاربة يودي منها الف درهم الى الذي اشترى الاولى
 منه ثم ياتي خذرب المال رأس ماله الف درهم من

اختلافها في
مفهومها
الذي هو
الذي هو
الذي هو
الذي هو
الذي هو

الباقي وما بقي وهو انهم ربح ببيعها على الشرط فان كان
المضارب لم ينفذ الا في التخييل اشترى بها الحاربية الاخرة
حتى خاضت والمساكنة على انها في يودي ذلك ايضا من
ثلاث الحاربية الاخيرة وكما لا يبقى فيه ربح كما في المبسوط
وفي نوادرين سماه عمى ابي يوسف ربح المضارب اذا اشترى
بالف المضاربة متاعا وقبضه ولم ينفذ الالف حتى هلك
فابراه البايح منه لم يكن للمضارب ان يرجع عا رب المال بشي
والمنازع على المضاربة كما في المحيط ولو عمل بالمضاربة حتى
صارته اربعة الالف فان منها دين والفا ان عيني في يده
فاشترى بها اثنين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلك
الفا ان فانه يرجع بثلاثة ارباعها عا رب المال واذا اخذ
الحاربية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلك الحاربية
في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان له المال لانه دون راس
المال فواسى ما له الفاك وحسمانية ولا يرجع المضارب
في هاتين الا في شي كان المبسوط وما هلك من مال
المضاربة فهو من الربح دون راس المال كما في الكافي وفي
الفا ان فقال المضارب للمالك دفعته انت الى الفا لا فاضا
وريجت ان الفا يعني ومقصود المضارب انفسه
الالف الثاني بينهما على ما شرط وقال المالك دفعته اليك
الفني مضاربة ومقصوده فوزه بالالف في جميعا كونهما
راس مال فالتقول للمضارب وكان ابو حنيفة يقول ان ربح
التقول لرب المال وهو قول زفر لان المضارب يدعي الربح
والشركة فيه ورب المال ينكر القول قول المنكر ثم رجس
فقال القول للمضارب وهو قول ابي يوسف وعده لا في حاصلا
اختلافهما في المقبول والقول في مقدار المقبول من العاين
ايضا

ك

امس كان كالمورد على رجل انه اودعه لوليتين فقال
المورد بالفتي انما اودعت لوليت واحدة فالقول للمورد
بالفتي وصحيا كالمورد على رجل اخر انه غصب عبيدا فقال
انما غصبت منك عبد او احد القول للفا صعب كما لو انكر
اصلا يعني لو انكر المضارب القبض بالكلية كان القول له
ولو كان لا اختلاف مع ذلك في مقدار الربح ايضا
بان قال رب المال راس المال الفاك وشرطت لي نصف
الربح وقال المضارب راس المال الف وشرطت لي نصف
الربح فالقول للمضارب في قدر راس المال لانه ايقا بص
والقول لرب المال في الربح فقط لانه ايقا بص
من جهته اومن جهته رب المال وقد انكر الزيادة وهو لو
استحقاق الربح فيه عليه بالكلية بان قال كان المال في
يد المضاربة كان القول له كما في كذا في انكار الزيادة
وابرهما قام بينة تقبل لانها بينة كما سهرسا وان اقام
اي برهن كل واحد منهما على ما ادعي من الربح ورأس المال
فالبنية بينة رب المال في دعواه الزيادة في راس
المال لانه كدعي وتقدم بينة المضارب على بينة رب
المال في دعواه الزيادة في الربح لان البنية ثبتت الزيادة
وفي المبسوط ولو برهننا فبنية رب المال في مقدار
ما سلم اليه من راس المال وياخذ الالف براس مال
وان كان المال ثلاثة الالف كانت البنية بينة المضارب
فيما ادعي من الربح حتى ان الالف لما صلت عن الالفين بينهما
تصنا ناه ولو دفع الى خالف درهم مضاربة وربح بها
الف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف
الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول
رب المال وان برهننا فبنية المضاربة كما في المحيط ولو اختلف

الزنج ونيس له اجر مثل عمله والذي يدعي الثلث له اجر مثل
 عمله باقرار رب المال كما في المحيط واذا اقر رب المال المضارب
 بسدك الزنج وقال المضارب لي نصف الزنج واقام شاهدين
 فشهدا احداهما انه شرط له ثلث الزنج والاخر انه شرط له
 نصف الزنج فالشهادة باطله في قول ابي محمد وكان للمضارب
 ما اقر به رب المال وهو السدك وفي قول ابي يوسف ومحمد
 الشهادة جائزة على ثلث الزنج للمضارب ولو كان ادعى
 المضارب نصف الزنج فشهد له شاهد على نصف الزنج وعندهم
 له اقرار رب المال شرط الى الزنج فالشهادة باطله عندهم
 جميعا كما في المسبوط قيد الماتن الاختلاف في المسألة
 المتقدمة تكون في المقدار اى في مقدار المقبوض لانه لو
 كان الاختلاف في الصفة اى صفة ادفع هل هو مضاربة
 او بضاعة وقال المالك بضاعة ولم يجعل كذا شيئا من
 الزنج وادعى المضارب مضاربة كما سياتى متنا في القول
 رب المال وعبارة الشاكرين في صفة المقبوض في القول رب المال
 الاختلاف اذا وقع في صفة المقبوض في القول رب المال
 وظاهرهم يعلم ما لو قال المالك دفعت اياك من القول مثلا ذلك
 المضارب لم تدفع الا اياه من الدرهم فان القول مثلا ذلك
 انما يكون للمكره في نوازل ارب سماعه عن ابي يوسف
 اذا قال المضارب اعطيتني ألف درهم زبوا او نبهر جبة
 مضاربة صحيحة وقال رب المال اعطيتك جبارا فان كان
 المضارب لم يجعلها فيه مثلا لو دية فنصدق المضارب
 فصلا ووصل في السقوت لا يصدق الا اذا وصل وان
 كان عمله لم يصدق في الزبوف والنهر جبة وهو على
 الجهاد هندية ورفق هذا الاحتال قال الشافعي فله ان

في الزنج فقال رب المال شرطت لك اثنتي عشرة وقال المضارب
 شرطت لي النصف ثم هلك المال في يد المضارب يضمن السدك
 من الزنج ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه
 فيما سوي ذلك حاوي ولو قال المضارب شرطت لي نصف الزنج
 او قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الزنج او قال
 لم اشترط شيئا فسدت المضاربة وكذا اجر مثل عمله والقول
 قول رب المال يمينه وكذا القول المضارب شرطت لي نصف
 الزنج وقال رب المال شرطت لك ثلث الزنج الا عشرة فالقول
 قول رب المال فان برهنا فالسنة بينة المضارب كما في الذخير
 ولو قال المضارب شرطت لي ثلث الزنج وقال رب المال
 شرطت لك الزنج وزيادة عشرة درهم وكذا اجر مثل
 عمله فالقول قول المضارب وله ثلث الزنج ولا يصدق في رب
 المال على ما ادعى من الفساد فان برهنا فالسنة لرب المال
 كما في المحيط ولو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك
 نصف الزنج وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ودفعته
 الي مضاربة ولم يشترط لي شيئا على اجر مثلي في القول رب
 المال فان برهنا فالسنة لرب المال ولو برهنا المضارب
 انه شرط مائة درهم وبرهنا رب المال انه شرط له نصف
 الزنج فالسنة للمضارب كما في المسبوط ومن دفع الى رجل
 ألف درهم مضاربة فملاها بها ورجعا فادعى احدهما
 ان رب المال شرط له نصف الزنج وادعى المضارب الاخر
 انه شرط له ثلث الزنج وادعى رب المال انه شرط له
 مائة من الزنج حتى كان القول قول رب المال فان اقام
 شاهدين شهدا احدهما بنصف الزنج والاخر بثلث الزنج
 فان قيا من قول ابي ح لا تقبل ههنا الشهادة ويكون
 للحاكم حشيل على اقرار رب المال كما لو لم يقم البينة
 اصلا وقولها الذي ادعى النصف يكون له سدك

الماتن: يخان قوله لانه لو كانت في الصفة الخ ليس على إطلاقه
 لانه لو ادعى المالك القرض والقابض المضاربة أو البضاعة
 أو الوديعة كان القول للقابض بما سبب متنازعاً مع
 المضارب الف فقال المضارب هو ياب ههنا لا الف دفعه
 الى رب المال مضاربة بالنصف والمحال ان المضارب
 قد ربح الف اخر مقصوده اخذ خمسين من الالفين
 وقال المالك هو بضاعة ولم يجعله شيئا من الزرع فلفظ
 لما دلل ان العامل يدعى عليه استحقاق جرع على عمل
 أو الشراكة في المال وشرط من جهته ورب المال منكر
 فالقول له لانه منكر وفي نوادر من سماعه عن محمد بن
 مضارب في يد يه مال لرجل يجعل به في المضاربة فافترس
 المضارب ان الالف التي على فلان باسمي فهي لرب المال وكانت
 المضاربة بالف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال
 ان في يدي خمسين من المضاربة والالف التي اقررت
 هي للمضاربة وقال رب المال الالف لي خاصة ليست من
 المضاربة فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل
 اقراره بذلك صدق كما في المحيط ولو قال رب المال
 انما دفعت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله
 اقام المضارب شاهدين شهد احدها انه شرط للمضارب
 ما يتي درهم وشهد الاخر انه شرط له ما يتي ان كان المضارب
 يدعى الما يتي لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له يوع ولا
 اجر الخلف وان ادعى الما يتي فالمسألة على الاختلاف
 لا تقبل عندنا وعندهم تقبل على الما يتي ويقضى له باجر
 المثل كما في المحيط لو ادعى المضارب انه شرط ما يتي
 وحسيني وشهد له نشاهد بها وشاهد بما يتي فله اجر مثله
 عند

رب رب

عندهم جميعاً كما في المبسوط وكذا لو قال المضارب
 الاولى ان يقال قال واضع اليد لرب المال فلو ادعى
 الوديعة أو البضاعة وافق واضع اليد على عدم المضاربة
 هي فترض اي قال رب المال اقرضني هذا الالف يعني
 ورجعها كله لي وقال رب المال يعني انما دفعها اليك
 بضاعة فلي وليس لك من ربحه شيء او قال انما دفعتها
 اليك وديعة اي فلا يطيب لك ربحها او قال انما
 دفعتها اليك مضاربة اي فلك شرط ربحها على
 القدر الذي ادعاه رب المال من الثلث والنصف
 او قال مضاربة ولم اسمك شيئا وقال سميت لك ما يتي درهم
 من الزرع فاقول في جميع المسائل المذكورة لرب المال
 قال في المبسوط فان كان اقرض بالبضاعة فلا شيء للعامل
 وان كان اقرض بربح الثلث اعطاه ذلك وان اقرض
 فاسد اعطاه اجر مثله ولو برهنه فالبينة بينه
 المضارب وانما كان القول للمالك اذا لم يبرهنه والمضارب
 فيما لو برهنه لانه اي المضارب يدعى عليه اي على
 المالك ان يملكه او يملك بعض الزرع فيما لو ادعى
 المضاربة وتملكه على المال فلو ادعى القرض لا يبرهن
 المسترض يملكه ولذلك ان ربحه له والمحال ان المالك يبرهن
 والبينة تمام على المتروك هكذا المال في يد المضارب
 بعد ما قاله على كل فرض وقال رب المال انما بضاعة او
 مضاربة صحيحة وفاضل بعض الاصل والربح اذا
 قال رب المال دفعته اليه مضاربة بالثلث فانه لا يضمن
 الا ما ورث الثلث كما في محيط الخرسى ولو جاز المضارب

رب رب

ثلاثة الاف فقال الف راها المال والغرض والف وديعة
 لاخر ومضاربة لاخر وبضاعة لاخر وشركة لاخر وعلى
 دين والقول في الوديعة والشركة والبضاعة والديعة
 قول المضارب في الاقاويل كلها في البدايع واما لو
 ادعى انما لك القرض وادعى المضارب المضاربة
 فان كان بعد تصرفه بالقول رب المال والمضارب
 ضامن كما في محط السرخس وان كان لم يتصرف
 فالقول للمضارب لانه ام المضارب يتكر الضارب
 ورب المال يدعيه والقول للمكر فقد خرجت هذه
 المسألة عن قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه
 العلة وقد ينسأ على ذلك ما توافقنا فيها كرها النش ايضاً
 في آخر كتاب الوديعة عن نظم الوهبانية فتنبه واهما
 اقام البينة على ما ادعاه قبلت لانه مبينة كما سهل
 وان اقام جميعا البينة فبينة رب المال او
 في الوجهين اعني قبل التصرف وبعد ضاع المال
 قبل العمل وبعدة ويكون المضارب ضامناً كما في محط
 لانها اكثر اثباتاً لانها تثبت عليه ضمان البدل قال
 الشيخ الرضوي هذا فيما اذا ادعى انما لك القرض لانها تثبت
 الضمان على المستقر ضامناً لو ادعى القابض القرض
 فينبغي ان تكون البينة له لان بينة اكثر اثباتاً هو تملك
 المال المقبوض وتداوله في المضاربة لانها تثبت
 استحقاق الربح له ولودفع الى رجل الف درهم مضاربة
 بالنصف فاشهد عليه في العلانية انما قرض يتولى
 بذلك حتى يجتهد المضارب في حفظ المال مخافة
 ان ياخذ رب المال بالقرض فحله المضارب بالمال

ورج

ورج اوضح فان تصادق ان القرض كان تلجئة في الظن
 وان الثالث في الماطي هي المضاربة كان تصادق وان
 اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم
 يكن تلجئة وقال المضارب لا بل كان القرض تلجئة والثالث
 في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال
 فهذا او ما توصلوا اليه ان القرض كان تلجئة سواهما في
 الذخيرة وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان
 بالقرض ولم يفسر فالبينة بينة مدعي القرض كما في
 المبسوط وان شهد شهود المضاربة ان القرض
 كان تلجئة وان الثالث حقيقة المضاربة فتنبه
 امر في كفاية الذخيرة ولوقالات المضارب دفعة الى مضارب
 وقد ضاع المال قبل ان اعلم به وقال رب المال اخذته
 غصباً فلا ضمان على المضارب فان كان عليه ثم ضاع
 فهو ضامن للمال فان برهنها فبينة المضارب في الوجهين
 ولو قال المضارب اخذت منك هذا المال معاً بينة
 فضاء قبل ان اعلم به او بعد ما علمت وقال رب المال
 اخذته مني غصباً فالقول قول رب المال والمضارب
 ضامن في الوجهين كما في المبسوط وفي المنتقى عن محمد
 اذا قال لعامل اخذته منك غصباً فالربح بالفضي
 وقال رب المال انما ابضعفك للعلم به فالقول رب المال
 والبينة بينة ايضاً فلو برهن رب المال على اقرار العامل
 انه اخذ بضاعة وبرهن العامل على اقرار رب المال
 انه اخذ غصباً فالبينة بينة صاحب المال وهو رب
 المال اعلم اي الاقرارين اولاً فاعلم فالبينة بينة صاحب
 الاقرار الثاني كما في محط فارجع في اختلافهما في

ف

مضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو
يكره ان يقول قوله ولا يكون اقتراره بقسمة الربح اقترارا
تنبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال
يعني فيها يدعي المضارب عاربا للمال من خلوص
الخمسة التي قبضها لنفسه فاما في حق براءة المضارب
عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب قالوا
يجوز كل واحد منهما ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن
المضارب جملته وانتي قبضت رب المال ورأس المال جملته
ايضا فكان العا من مال المضاربة قد هلكت فليط
الهلاك الى تزيج فكان ما قبضه رب ثلثي الخمسة
من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من
رأس المال ايضا فبرجع رب المال الى المضارب
وان كانت هاتكة غريبا رب المال حتى يتم رأس المال
نذا في محيط ويورثها قد تمت بيته المضاربة كما في
الحانية رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب
بعد ذلك وقال ردت العرض عليك قال الشيخ ابو
بكر محمد بن الفضل يكون القول قوله في ذلك كما في الحانية
فسروح في اختلاف المضاربي او احدهما رب المال
اذا دفع رجل الى رجل مالا مضاربة بالنصف حجا
بثلاثة الاف فقال رب المال كان رأس المال
القبلي والربح الف وصدقه احد المضاربي وقال الاخر
كان رأس المال الف والربح الف ادفع فأتى رب المال
ياخذ الف درهم من رأس ماله من يد المضاربين ويبني
في يد كل واحد منهما الف درهم فبما أخذ رب المال حجتا

فسروح

وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامها للربح وبعد
قال محمد بن سراج ومن دفع الى اخلاف درهم مضاربة بالنصف
فزوج فيها الف فقال رب المال قد دفعت اليك رأس المال
الف درهم وبعيت هذه الالف رجلا وقال رب المال لم اقتصر
منك شيئا في القول قول رب المال مع يمينه فيحلف بانه ما
قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف اخذ الالف
الباقية برأس ماله ولا ينتظر الى استحقاق المضارب ثم
يستخلف المضارب بانه ما استهلكه ولا ضيعه فانه
حلف برك عن الضمان ولم يثبت قبض رضى رب المال
وان نكح المضارب عن البيعة فقد اقران رأس المال
كان غنده وقد حجه فصارضا ما منه لرأس المال
وظهران مال المضاربة الفدين والف عين فيما خذ
رب المال الالف العين برأس ماله فيكون الالف لدين
على المضارب رجلا فبرجع رب المال على المضارب بمجموعه
درهم حصته من الربح كما في المحيط ولو ان المضارب
حتى اراد رب المال استخلافا قال لم ادفعها اليك
ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك فانه يغرم بنفسها
لرب المال ولو برهنها ببيته المضارب ولو برهن
المضارب ان رب المال اقرانه قبض رأس ماله الف
درهم وبرهن رب المال على اقرار المضارب ان رب
المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فان لم يعلم احد
الاقرارين اول فالبيته ببيته المضارب وان علم ايها
اول فالبيته ببيته الذي يدعي الاقرار الاخر كما في
المسرح وان اقتسم المضارب ورب المال وانفرا
بها واخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلف فقال
الف

المال ويقسم خمسة ارباعا واما اذا كانت البيضة في يد
 المنكر والمقر يقول لم يودعني بل اودع صاحبي يا خذ رب
 المال رأس ماله والباقي يقسم على اربعة اسهم ثم يدفع المقر
 سهمه من البيض الى المقر وان كان البيض كله في يد المقر
 اخذها المقر كما في محيط السرخسي ولودفع الى رجلين
 الف درهم مضاربة بالنصف وامرهما ان يعملوا في ذلك بزيادة
 فجا ابالف درهم في ايديهما جميعا فكل واحد منهما
 رأس المال وخمسة ربح وخمسة بد ودرعة لغلات
 خلطتا بها مال بامره فهو شركتا في هذا المال خمسة
 درهم وصدقة فلان بذك وقار المضارب الاخر تلك
 الالف كلها ربح فان رب المال ياخذ رأس ماله نصف
 ويأخذ المقر بالشركة ما يتي وخمسة مما في يد المقر
 ويقسم رب المال والمنكر ما يتي وخمسة مما في يد المنكر
 اثلاثا ثم يقسم رب مال والمضاربان الخمسة اربعة
 بماقية اربعا فيكون للمضارب المقر بالشركة ما ياتي
 وخمسة وعشرون درهما فجمعها الى ما اخذ المقر
 بالشركة ويقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم
 المضارب واربعة للمقر بالشركة ولو كان المال كله في
 يد المقر بالشركة يوم اقربها اخذ المقر بالشركة جميع
 الخمسة مما في المال وياخذ رب المال رأس ماله الف
 والخمسة بماقية يعني المضاربين ويبيع رب المال
 اربعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة اخذ رب
 المال رأس ماله الف درهم واقسم هو والمضاربان
 الالف الناقصة اربعا وما اخذ المقر بالشركة اقسما
 هو والمقر اثنتي عشرة خمسة والقرعة اربعة اقساما

من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الاخر خمسة اربعة
 مما في يد اثلاثا لان رب المال يربحهم ان هذه الخمسة اربعة
 من رأس ماله ايض ومن في يد منكر ويقول هو ربح وحق
 رب المال فيه نصف حتى لان حق رب المال في نصف الربح
 وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فابدا يقاسم
 خمسة اربعة اثلاثا ثلثا رب المال ياخذها بحساب رأس
 ماله بربعه فيجمع في يد المقر ثمانية وثلاثة وثلاثون
 وثلث ثم يقسمون الالف الباقية ربعا بينهم اربعا
 فنصبة يد رب المال خمسة اربعة من الربح وفي يد الذي صدقه
 ما يتات وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي
 من رأس ماله على ما تصادق عليه والباقي من الربح
 الذي في ايديهما بينهما اثلاثا كما في المبسوط دفع الربح بين
 المها سهارية بالنصف في الفين خمسة اربعة بيض واربعة
 وخمسة سود فكل واحد منهما الخمسة اربعة البيض ودرعة
 لغلات عبدا او يقول هو دين له ويقول ملكه وكنت
 السود ربح وقار الاخر الالف كلها ربح فهذا على وجوه
 اما ان كان المال في ايديهما وكله في يد المنكر او كله في يد
 المقر او البيض في يد المنكر والباقي في يد المقر وعلى عكسه
 فان كان في ايديهما ياخذ رب المال رأسه مال الف من
 السود وياخذ المقر نصف البيض الذي في يد المقر
 ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال
 اثلاثا سهمان رب المال وسهم للمضارب ويقسم الخمسة اربعة
 اربعا نصف رب المال وكل مضارب ربع وذلك ان
 كان المال كله في يد المنكر واما اذا كان المال كله في يد
 المقر دفع الخمسة اربعة البيض الى المقر ويدفع الف الى صاحب
 المال

كما في المبسوط وان جاء المضارب بالغير درهم وقال احد عا
كان راس المال الفاشراك فلان في خمسة في فلفط
وعلى ورجعنا خمسة اخرية وانكر الاخرى رب المال
والمال في ايديها اخذ رب المال راس ماله ويدفع الى
المقر له ما يتا وتحتوي ياخذ المقر له ايضا مما بقي
في يد المقر ثلاثة وثماني وثلاثين وثلثون وثلثون
يد الاخر مثل ذلك وهو ثلاثون وثلثون وثلثون
وثلاثون ويحكي يقسم بين رب المال والمقر ثلاثة
يقسم الباقي الذي في يد المضاربين وهو ثلاثون
وثلاثون وثلاثون وثلثون وثلثون وثلثون
ولكل مضارب ربحه ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلاثون وثلثون
وثلاثون الى ما اخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقرات عا
تسع للقرن ثمانية تسع للمقر له كما في محيط السرخسي فروغ
فيما لو اختلفا في مشتري المضاربة هاهو للمضاربة من دفع
الاخر الفاضلية بالنصف فاشترى عبدا بالف ولم يقل
عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته
وانا نوينا ان يكون على المضاربة وكذا به رب المال ففان
اشترى لنفسه هل يصدر المضاربة فيها قال فلهذه
المسألة لا تخول من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة
والعبد قاعد وقت اقرار المضارب او كانا لها كمين
او كان العبد قاعدا وما لا المضاربة هاهو او كان مال
المضاربة قاعدا والعبد هاهو ففالمضاربة الاولى القول
قوله المضاربة مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده
قبل ان يبيع اليه البايع فانه يرجع على رب المال بمئة ويليها
الى البايع وفي الوجه الثاني لا يصدر المضاربة من
غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع
على

عقارب المال بشئ وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي
الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق
تسليم ماله يده من راس مال المضاربة اشترى العبد بالف
المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقالا اشترى بئس
لنفسه وكذا به رب المال فالقول قول رب المال وبأحد
المضارب الف المضاربة فضاها با اداه ولو كانا اشترى
العبد بالف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال
اشترى لنفسه فالقول قوله كما في المبسوط في باب شراء
المضارب وبيعه وان اتفقا انه لم تحضر للمضاربة بينه
وقت الشراء فعند بيع يوسف يحكم النقودان نقد من
مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم ماله كان
الشراء وعند محمد يكون الشراء قاعدا للمضارب نقد من
ماله او من مال المضاربة كما في الوكيل الخاص على ما عرف
في كتاب البيوع كما في المحيط اشترى عبدا بالف ولم يسم
ثم اشترى اخر بالف ولم يسم فقال بئس ما على المضاربة
ولم ينقد ماله بعد فان صدر فيه فيها في الاول على المضاربة
دوت الثاني وكذا ان كذب فيها او صدر في الاول
وكذا به في الثاني فاما اذا صدر في الثاني دون الاول
فالقول رب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشترى
صفقة واحدة كلا واحد بالف وقال بئس ان يكون
كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدر فيه فيها كما
نصف كلا واحد على المضاربة والباقي للمضاربة وكذلك
ان كذب فيها وان صدر في احداهما بعينه فقال اشترى
هذا للمضاربة كان للمضاربة كما في محيط السرخسي
ولو قال للمضارب اشترى بئس بالف من عندي والف من

المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة
فالتقول قول المضارب ونصف العبد بن حنبل المضاربة
وتنصفها للمضارب كما في المسحوط فسر ربيع في اختلافها
في نسبة المشتري وقد تقدم انه لا يملك المضارب شرا من
يعتق عليه او يملك رب المال ومثما اشترى بال المضاربة شيا
من ذلك يكون مقتربا لنفسه ولو اختلفا في الخلافة والوفاء
فالتقول قول من يدعي الوفاق اشترى المضارب لرب المال
بالف المضاربة ولا يعرف نسبة فقال المضارب لرب المال
هو ابنيك وكذا به فهذا عطاء وجهي اما ان كان في العبد
فضل على راس المال او لا وكل وجه لا يخلو من ثلاثة
اوجه اما ان صدقه رب المال او لا به او قال للمضارب
لا بل هو ابنيك اما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته
التي درهم وصدقه رب المال يثبت نسبه من رب المال
وهو عبد المضارب وان كان كذلك به رب المال يعتق العبد
ويسمي له في قيمته ارباعا وان قال للمضارب لا بل هو
ابنيك فانه عبد المضارب ويضمن راس المال لرب المال
وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الف فقال المضارب
هو ابنيك فان صدقه رب المال يثبت نسبه ويكون
الغلام للمضارب ويضمن راس المال وان كان به فهو على
المضاربة فان صارت قيمته الف في عتق ويسمي في ثلاثة
ارباع قيمة لرب المال وفي ربع قيمة للمضارب كما في محيط
المرحسي ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنيك فهو على
المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصا ريسا وب
التي درهم عتق ويسمي في قيمته بينهما ارباعا كما في المسحوط
اذا قال رب المال للمضارب هو ابنيك فلا يخلو اما ان كان

في العبد فضلا ولا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب
يعتق ويضمن راس المال وان كان به المضارب يعتق العبد
ولا يسمي لرب المال وان قال للمضارب لرب المال لا بل هو
ابنيك فالعبد للمضارب وضمن راس المال والاما اذا لم يكن
في العبد فضائل صدقه المضارب فهو ابنيك مملوك
للمضاربة وان زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب
وعتق عليه ويسمي لرب المال في ثلاثة ارباعه ولا ضمان
على المضارب وان كان به المضارب فالعبد للمضاربة كما في
محيط المرحسي وان زادت قيمته حتى صارت التي درهم
عتق ويسمي في قيمته بينهما ارباعا كما في المسحوط وكذا
لو قال المضارب لا بل هو ابنيك كما في محيط المرحسي ولو
كان اشترى عبد ريسا وبك الف فقال المضارب هو
ابني وقال رب المال كذبت يثبت نسبه من المضارب ثم هب
دعوي تجوز فتكون بمنزلة الاعتراف ورب المال في
نصيبه بالخيار ان كان المضارب موكرا خيرا به للاعتاق
والاستسعا واعلا بينهما ارباعا ولو كان رب المال صد
في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب راس المال
وان لم يصدقه ولكن ادعي بنوته بعد ذلك فهو بن عبد
يعتق عليه ويضمن راس المال ولو كان اشترى عبد
يساوي الف فقال المضارب هو ابني وكذا به رب المال
لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته
الف في عتق ربه ويثبت نسبه من المضاربة ويسمي
في ثلاثة ارباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه
ولو كان صدقه رب المال وقيمة الف يثبت نسبه منه وهو
على المضاربة فان صارت قيمته الف في عتق ويسمي في

ثلاثة ارباع قيمة الرب المال ولوزارت قيمة حتى صارت الفين
 قبل دعوة المضارب ثم ادعى ابنه وكذب به الرب المال بثبت
 نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاقه ربعه فيختير الرب المال بين
 ان يضمن المضارب ثلاثة ارباع قيمته وبين الاستسعا والاعتقا
 ان كان موسرا واذا اضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على
 الغلام واذا اختار الاستسعا والاعتاق فله الرب المال ثلاثة
 ارباع ولا يرد ولو كان الرب المال صدقة فلا ضمان له على المضارب
 وله ان يستحق الغلام ويعتقه ولو لم ترد قيمته على الف فقار
 المضارب هو ابنه وقاد الرب المال كذبت ولكنه ابنه فهو ابنه
 المال حرم من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يرد عليه
 منها حتى صارت قيمة الفين ففان المضارب هو ابنه وقاد
 رب المال كذبت ولكنه ابنه فهو ابنه المضارب وقد عتق منها
 جميعا والولا يبين ما ارباع ولا ضمان لواحد منها لصاحبه ولو
 كان العبد يابوي الفين يوم اشتراه ونقد ثمنه ففان الرب
 المال هو ابنه وكذب المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق
 ثلاثة ارباع العبد بدعوته اياه والمضارب بالخيار في الرجوع
 كما وصفنا في رب المال ولو لم يكن به المضارب ولكنه صدق
 فالغلام ابن الرب المال وعبد المضارب ويضمن المضارب راس
 مال الرب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه
 ابنه فهو ابنه المضارب حرم من ماله ويضمن راس المال لرب
 المال ولو كان يابوي الف وقاد الرب المال هو ابنه وكذب
 المضارب فهو ابنه حرم من ماله ولو صدق المضارب كان ابن
 رب المال وهو عبد المضارب ويضمن راس المال للمالك
 ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابنه فهو
 رب المال حرم من قبله ولا ضمان لواحد منها على صاحبه ولو لم
 يقول

يقولون كذبت حتى صارت قيمة التي درهم فقار رب المال هو ابنه
 وقال المضارب لذبت ثبت نسبه منه وعتق ثلاثة ارباعه
 والمضارب بالخيار في الرجوع ولو صدق المضارب قال فهو
 رب المال وهو عبد المضارب ويضمن راس المال لرب المال
 ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابنه فالغلام
 ابن رب المال وعتق ثلاثة ارباعه من قبله ثم المضارب
 ادعى نسبه وهو ابن النسب من رب المال فلا ضمان عليه
 ولكنه صار كما لعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منها على
 صاحبه وكان ولا يبينها ارباعا في المبسوط وما الاختلاف
 في النوع فان ادعى المضارب العدم في النجرات او الاطلاو
 بان قال اطلقت في السفر برا وجرا وادعى المال كذا فخصم
 ادعى من التجارة او الناس او التفسير كذا في المضارب
 بالاطلاق بان قال قيدت السفر كذا في القول للمضارب
 تنسك بالاصل وهو التعميم والاطلاق لان الاصل في المضارب
 ذكرك اذا مقصود منها الاسترباح والموم والاطلاق بين
 ديوبند ما في فتاوي قاري الهادي سئل عن شخص في السفر
 ما لا يسجل فيه مضاربة وسافر به ففعل وتكرر منه السفر
 فسرق المال فادعى رب المال انه ما ذكرك في تكرار السفر
 وقال المضارب لم يبينني عن تكرار السفر اجاب ادعى رب
 المال التعميم والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع
 يمينه ما لم يتم رب المال بنية على التعميم وفي التبرازية
 مقتضى المضاربة العموم والقول لمن يدعي التخصيص
 عارض لا يثبت الا بنية ترك بالاتجار البر وادعى الاطلاق
 فالقول للمضارب لا دعوى العموم وعن الحسن عن الامام
 ان القول للرب المال وهو قول زفر يطه لان الاذن يستفاد

من جهة فكان اعرف به كالموكال فلما الاصل في الوكالة ٢٠
 المخصوص وفي المضاربة العموم وقيل العمل يكون انكار رب
 المال نهيا له من العموم وهو بهذا ذلك وجه فيه قال في التولية
 ولما اختلف في العموم والمخصوص فهنا مسالك ان احدا
 اذا قال رب المضارب دفعت الى مال المضاربة ولم تنس
 شيئا وقال رب المال انما كنت في البر والاشياء انما انفق
 على المخصوص واختلف في الجنس الذي وقع فيه المخصوص
 بان قال رب المال انما كنت في الحنفية وقال المضارب
 شرطت في الشيعية في المسألة الاولى ان كان الاختلاف
 قبل التصرف لا يكون للمضارب التصرف في العموم لان العموم
 وان ثبت بمن يدعي العموم لانه يدعي موجب العقد لا
 موجب العقد انما هو العموم لان المضاربة مشتقة من الغرر
 في الارض وهذا انما يكون للخيارات كلها لا النوع منها لكن العموم
 الثابت يرتفع بهي رب المال قبل التصرف وفي الهندية ويجوز
 انكار رب المال للعموم نهيا له عن التصرف واما اذا كانت
 هذه الاختلاف بعد التصرف فالقول للمضارب مع يمينه
 مستحسنا وعلى رب المال البينة وبها أخذ على ونا الشاذ
 كذا في المحيط كما كتبنا يعني اذا ادعى احد شرط الخيار
 والاجل وانكار الآخر فيكون القول قول المكر وكذا هذا
 وان كان رب المال يدعي العموم فالقول قوله قننا
 واستحسنا كما في الذخيرة وعن ابي يوسف اذا قال
 المضارب امرتني ان اخذ من جميع البلد ان اوقالتم ثمن
 وقال رب المال امرتك ان تخدني انبصر وحدها فالقول
 قول المضارب ولو قال المضارب امرتني ان اخذ من
 البصر والكوفة وقال رب المال اني البصر وحدها فالقول

رب

رب المال كذا في الذخيرة ولو قال المضارب امرتني بالنقد و
 النسبة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب كما في
 محيط السرخسي واما المسألة الثانية فاشارة المثل بقوله
 ولو ادعى كذا من رب المال والمضارب نوعا وقد اتفق على
 المخصوص واختلف في النوع الذي وقع فيه المخصوص بعد
 ما تصرف المضارب في المال فالقول للمالك وهو رب المال
 لانها اتفقت على تغيير موجب العقد واختلف في الاذن
 في النوع الذي يدعي عليه المضارب فيكون القول قول رب المال
 لان الاذن مستفاد من جهة كالمبايعين اتفق على
 شرط الخيار والاجل فتنازع في مقدار ذلك كما في القول
 قول من يستفاد من جهة وفي البرازية قال المضارب
 هو في الطعام ورب المال قال في الكرباس فالقول له والبينة
 للمضارب يعني لو في ما البينة فيما اذا اتفق على المخصوص
 واختلف في الجنس الذي وقع فيه المخصوص والبينة
 بينة المضارب لانه ثبت بينة ما ليس بشايت وهو الاذن
 في النوع الذي يدعي وهو الحنفية ولان رب المال غير محتاج
 الى البينة حيث القول قوله عنده عدم بينة المضارب
 والمضارب احوج الى ثبوت الضمان فان قلت هذه بينة على
 المثل والبينات انما شرحت للامثالات قلت اجاب عنه ان
 المثل على وجهه المضارب على وجهه تصرفه يعني فكانت بينة
 بقوله في وجهه المضارب على وجهه تصرفه يعني فكانت بينة
 مشقة للصحة لانه في ثبوتها ولا يضرها ما يلزمها
 من ثبوتها ولو قال ما البينة في اختلافها في العموم ولم
 المخصوص والاطلاق والتقييد وهي المسألة الاولى ولم
 يوقت احداهما فقط او وقتا على البصر
 فالبينة بينة رب المال وانما رجحنا بينة لانه مدعى المخصوص

المبسوط ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب الماشقة
فلا تشفع له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب
المال دارا لنفسه والمضارب شفعيها بدار من المضاربة
فان كان في يد المضارب من مال المضاربة ما به وفا بجن
الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن فيه به وفا بجن الدار فان
لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها
ربح فللمضارب ان ياخذها لنفسه كما في المحيط ولو ان
اجنبا اشترى دارا لجنب دار المضاربة فان كان
في يد المضارب وفا بجن فله ان ياخذها بالشفقة
للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان
ياخذها لنفسه وان لم يكن في ههنا به وفا فان كان في
الدار ربح فالشفقة للمضارب ورب المال جميعا فان سلم
احدهما فلا خزان ياخذها جميعا لنفسه بالشفقة وان لم
يكن في الدار ربح فالشفقة لرب المال خاصة كما في البايع
ولو لم يعلم المضارب بالشفقة حتى تناقضا المضاربة و
اقسمها الدار لرب من المضاربة على قدر راس المال والربح
ثم اراد ان ياخذ الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين
مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفعيها فله ان
ياخذ حصة احدها بالشفقة دون حصة الاخره وكذلك
لو كان الشفع رب المال واجنبا واذا دفع الرجل الى
الى رجلين مالا مضاربة فاشترى بها دارا واحد صاحب
الدار شفعيها فله ان ياخذ بعضها بالشفقة فليس
له ان ياخذها كلها او يبيع واذا وجبت الشفعة
للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للاخر

تثبت بينة ما ليس بثابت وهو تغيير بموجب العقد فكان
اشبه بالمدعي فتكون البينة بينة ولو اجنبا وقال في الهدي
هكذا ذكر في الاصل لكن في النزاع وان برهنا فان نص
شهود العالم انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي ولو
لاشباتها الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينص على هذا
الحرف فرب المال انتهى وتغله في الهندية عن المحيط ولذا
اذا اختلف في المشع من السفر لاقتضا المضاربة اطلاقها
على الروايات المشهورة بزيادة قلت واحترز بقوله
على الروايات المشهورة عن رواية الحسن عن الامام
وعن رواية يحيى يوسف وقد قد سكا واحدة منها وبو
وقتها البيات يعني وقتت كل بينة وقتا غيرا وقتها
الاخرى فيق بالمتنازع لان الوقت الثاني ناسخ للاول
لان العمل بالبياتي ممكن بان يجعل كات الامر في كات
ان اذن له بالعموم ولا ثم نهاه واذا لم بالخصوص او كان
على انعكس فلهنا فصار الاخر ناسخ للاول والراجح
لم يوقت او وقت احدها ولم يوقت الاخرى ولم تعلم المتقدم
من المتأخر او وقتا على السواء فينته الا ذلك مقدمه في
جميع ذلك كما تقدم والله تعالى اعلم فروع في
الشفقة في المضاربة اذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم
مضاربة فاشترى المضارب بها دارا تساوي الف الف وافر
او اكثر ولرب المال شفعيها بداره فله ان ياخذها ب
الشفقة من المضاربة ويدفع اليه الثمن فيكون على
المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض المضاربة
ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فللمضارب
ان ياخذها بالشفقة بما بقي من مال المضاربة كما في
المسوط

في بان كان الصغير
 ففكانه بغير
 في فبينه وبين
 في نصفاً
 في ظاهر الظاهر
 في قيد الظاهر
 في لا يحل الوحي
 في من البري
 في ما يحل لا مثله
 في في في في

ان ياخذها وان كان راس المال الف درهم فاشترك بها المضارب
 داراً تنسأوي العا وقد اكثر وشفعيها ريب المال بدان
 والا جنى ايضاً شفعيها بدان اخرى فاما ان ياخذ الدار
 نصفين فان سلب الى شفعة واراد الا جنى ان ياخذها
 القياس ان ياخذ الا جنى نصف الدار بالشفعة وليس
 غير ذلك وفي الاستحسان الا جنى ان ياخذ الدار كلها
 اوبع كافي كحيط فروع دفع الوحي ما ان الصغير
 نفسه مضاربة يعني لودفع الوحي الف صغير التخصيص
 مضاربة كما كان ذلك الا في رضى بالسهم الا اذا اشترط لرضف
 الربح فالوحي في ذلك لالف يشترط لنفسه الثلث او اربع
 وظاهر كلام الشما انه يوجب الوحي هذا التقيد مراد
 انه يجوز ذلك وقال الشيخ الرضوي ان هذا التقيد مراد
 من اطلق ليجعل به نفي الزمة له ونحوه في شرح الوهبانية
 لا بد ان الشحنة وعبارته قال بعد الذي ذكره الله حتى
 لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف حتى عقد
 هو لنفسه في ما ان الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقار
 نه ما زاد ذلك الا دفعا لما توهه عبارة انه خيرة من
 يجوز للتعاقل بالاستمنا وعدم الاستحقاق من ما
 اصغير وانما هو من الربح اى صلا جعل المضاربة وقار
 نه لم تقف على هذا التقيد في كلام الاصحاب ولكن
 ينبغي ان يكون كذلك نظراً لصبي وتجنب الكسر من
 تخفيه عما اطلقت المشايخ برباه مع قيام الدليل على
 الاطلاق لا نه دفع صرف ووثوق لصبي بنفسه كرتو
 بغيره نعم لو جمع من باب الديانة والمروة لكانت
 حتماً كذا لو عقد بالذم فهاهنا قلت الاظهر عندك

ما قاله الطرطوسي ان تصرف الوحي اى هو بالولاية النظرية
 ولا نظر للصبي في المضاربة في ما له باقداً يعطيه امثال الوحي
 من الشقة بل انظر فيه كى نب الوحي فانه يحصل لنفسه
 ربحاً به يتعد حصونه بدون ما لا يتيم مع كحيف على
 التيم وان كان مصلحة من حيث انه يحصل الربح في
 المحنة اللهم الا ان يقال كفى حصول المصلحة في المحنة وان
 امكن ما هو ربي منها اه وقال في احكام الصغار الوحي
 محله اخذ ما لا يتيم مضاربة فانه اخذ ما ان له عشرة
 دراهم من الربح ففده مضاربة فاسد ولا حمله وهذا
 مشكك لان المضاربة هي فسدت تنفقد اجرة فاسد
 ويجب اجر المثل ومع هذا اقال لا يجب لان حاصل هذا
 راجع الى ان الوحي يوجب نفسه للتيم وانه لا يجوز ان
 ومنه ما يعلم ان الاستمنا الذي ذكره ليس في عبارة
 الكتاب المذكورة وانه سقم من عبارة ما به يتيم الحكم
 المذكور وفيه نزاع بعد ان ذكر الاشكال الذي ذكره في جمل
 احكام الصغار فادركه على قد برهن على انه المنع
 غير مستقومة وانه الاصل فيها فلو اوجب الاجراء بغير
 التقوم في غير التقوم نظر الى الاصل وانه لا يجوز في
 ما لا يتيم والصغير والتقوم بالعقد الصحيح بالنصوص
 لا بد ان عليه وانصتكم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح
 لا يكون وارداً في الفاسد في حق الصغير ونقله نحو
 وقال ابو يوسف اذا اعجز الوحي في ما لا يتيم فوضع الو
 ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال
 الوضعية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال
 مستقضى لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان

كان فيه وضيفة فلاضات وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم لا
ان يشهد قبل الدفع كما في محيط السرخس ولورفع الرجز مال
ابنه الصغير مضاربة بالنصف او بأقل او أكثر فهو جائز
ولذلك لو اخذ لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير
مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعز به الاب لابن
فجوز به الاب فربح فالربح بينه وبين الاب نصفان
ولا شيء لابن من ذلك ولو كان مثله ليشترى ويبيع فاخذ
الاب على ان يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفان
فالمضاربة جائزة والربح بينه وبين الاب نصفان
وكذلك لو عمل به الاب لابن امه وان كان الابن لم يبره
بالعمل فهو ضامن للمال والربح له يتصدق به ولو وصى في
جميع ذلك بمنزلة الاب كذلك في المسبوط وفيها اب في الوفا
مات المضارب قبل ان يرد المال الى رب المال وخار
انه لم يوجد ما له المضاربة فيها خلف من تركته عا د مال
المضاربة دين في تركته وكذلك المودع والمستعير وكلمن
كان المال في يد امانة اذا مات قبل البيان ولا يعرف
الا بانه بعينها فانه يكون عليه دين في تركته لانه صار
بالجهل مستهلكا للمودعة اي مثلاً ولا يصدق ورثته
على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عيى الميت في حار
الحياة او علم ذلك يكون تركة ما في يده وارثه او وصيه
كما كان في يد ويصدقون على الهلاك والدفع اليه صاحب
كما يصدق الميت حال حياته وينذكر المصداق في كتاب
المودعة بانع ما هنا وفي الاختيار دفع المضارب شيئاً
للمعاشر ليكشف العا شرعته اي عن اخذ مال المضاربة
صنى الدافع لانه ليس ذلك الدافع من امور التي اية يعني

والمضاربة انما انقضت على التخييرة لا غير وقد قدم في الاختيار
قبول هذا ما لو مر المضارب على السلطان فخذ منه شيئاً كرها لا
ضمان عليه وان دفع اليه شيئاً ليكف عنه ضمن لانه يبرئ
امور التجارة وكذلك اذا اراد العا شريان ياخذ منه العشر
فصاحبه المضارب بشي من المال حتى كف عنه ضمن ولا شيء
المسبوط اذا مر المضارب على العا شرياً لالمضاربة لاجن
به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه
العا شرياً وان كان هو الذي اعطى العا شرياً لغيره انما
العا شرياً فهو ضامن لكا اعطى وكذلك ان صانعه بشي
من المال حتى كف عنه فهو ضامن لكا اعطى لانه اعطاه
اختياره الى من لا حق له في اخذه من فيكون هو
مستهلكا لكا اعطى كما لو وهبه لاجنبي اخر لكن صرح في مجموع
الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال ولقد الوصي لانها
تقصده ان الاصلاح قلت ولغظ ما في مجمع الفتاوى وك
كما نقده عنه في المحق قال الشيخ الابهام الاجل وكان شيخنا
يقول يجوز في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان جمع فيه وقصد
اخذ بطريق انقص وكذلك الوصي لو صانع في مال
اليتيم زنه يقصد ان الاصلاح بهذه المصانعة فلو لم
يقصر اخذ المصانع جميع المال فدفع البعض لاجل
ما يتبع من حجة المحقق في زماننا ولا يمين فيما يرجع الى
المحقق لا يكون ضماناً لوقوع الحريق في بيت
المودع وناول المودع اجنبياً فاما في زمانهم فكانت
للقوة لسلطان العدل هو ونقل في الهندية عن
المسبوط قال قال شيخ الابهام الجواب في زماننا بخلاف

هذا ولا رضوان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الح
 شاطر طمع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب وكذلك الوص
 اذا صانع من مال اليتيم قال السيد جدوي وخذ من ه
 انه اذا دفع مال نفسه يكون متبرعا فيضيع عليه ما دفع
 اليه الا اذا شهد عند الدفع انه يرجع ويجبر له والى طر
 انه لو دفع المضارب وغوته كما لو وصى من مال صاحب المال
 في دفع مظلة توجهت على المال بحيث لا يتاتي الانفكاك
 من تلك المظلة الا بدفع شئ لا يكون ضامنا لما غلب اهل
 النظر والرشيوة في زماننا وان حرم اخذ على اخذ واللاه
 تعالى اعلم وسبحي الكلام في هذا في آخر كتاب الوردية
 ان شاء الله تعالى وقسمه في مجموع الفتاوى ابني لوشتر
 المضارب بما لها اي بمال المضاربة المدفوع من مال المالك
 مضاربة متاعا فقال المضارب بعد شرائه انما مسكه
 اي المتاع المستريم بالمضاربة حتى احذر جأ شرا ولا يبيع
 بريح قليل والادراك ببيع ولو بما قل من الريح فهذا على
 وجهي اما ان يكون في مال المضاربة فضل ولم يشتر
 فان كان في المال ربح بان كان رأس المال الف واشترى
 بها متاعا وساويا الفين اجبر المضارب على بيعه ولا يكون
 له حق امتلاك المتاع من غير مضارب المال لعدم است
 المضارب باجرو هو المكشوط له من الريح وقد وجد ذلك
 كما هو متقدم متنا ان يجبر المضارب على اقتضا المير
 وقال الله ثم اذ احسنه يعمل بالاجرة ثم ظاهرا كلام
 الله هنا انه اذا لم يكن في المال ربح لا يجبر على بيعه وفيما
 نقله في المنع عن جمع الفتاوى انه اذا لم يكن في المال
 فضر بان كان رأس المال الف واشترى بها متاعا وساويا

الف او كان فيه فضل كما تقدمت صورته ففي الوجهين جميعا لا يكون
 المضارب حقا مسكا للمتاع من غير رضی رب المال الا ان يعطى
 رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل او رأس المال وحصة
 من الريح ان كان فيه فضل في له مسكا وان لم يعط ذلك ولم
 يمكن له حق مسكا هل يجبر على البيع فان كان في المال
 فضل يجبر المضارب على بيعه لا نه سلم له بدل عمله فيجبر على
 العمل الا ان يقول المضارب للمالك اعطيك رأس المال ف
 حصلت من الريح اي بموجب ما بيع في هذا الوقت ان لم
 كان في المتاع فضل او يقول اعطيك رأس المال ان لم
 يكن في المتاع فضل فاذا اختار المضارب ذلك في لا يجبر
 على البيع وان ابى المالك الا البيع فيجبر المالك على قبول
 ذلك الذي اراد المضارب من دفع رأس المال فقط عند
 عدم الفضل في المال ومضمون ما مع الحصة من الريح عند
 وجود الفضل نظر من الحائز وان لم يكن في المتاع فضل
 لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك
 فاما اذا خذ برأس مأكلا وتبعه حتى تصل الى رأس
 مأكلا في مضاربة الذخيرة والتحيط وفي النزائية دفع
 اي دفع رجل الى آخر الف على ان نصفها اي نصف الف
 هبة للمضارب ونصف مضاربة بالنصف مثلا
 ونقص المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة
 فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك الف كلها في يد
 المضارب قبل ان يعمل بها وبعد ما عمل بالالف بان اشترى
 بها متاعا يضمن المضارب لرب المال حصة الهبة وهي
 خمسين انتهى ونذا في المحيط قال في الهندية ولا توجد
 رواية في الكتب ان الهبة الف اسدة مضمونة الا في هذا

قلت نبعث للشر بنبلالي في شرح الوهبانية والمكتبي به اننا لاضمان
على المضارب في هذه الصورة مطلقا ان هلكت بغير نعتي منه
لا في حصته المضاربة لانها امانة في يد المضارب ومن شئت
الامانة ان لا ترتب الضمان في هلاكها ولا في حصته الهبة ايضا
لانها امانة الهبة الواقعة من رب المال حال الدفع كانت فاسدة
وهي امانة الهبة وارادها الموهوب فاسد اعتمد بالنقض على
المعتمد الخ في كاسيجي في كتاب الهبة ان شئت تعالى وقد
سلطه المالك عليه فلا ضمان فيها يعني لو استهلكها وبه ايم وبهذا
التقرير يضعف قول الوهبانية واودعه عشرين ان خمسة
له هبة فاستهلك الخمس يخسر وبعد لا يثبت متوقف عليه وهو
له سبعة قالوا ونصفا اذا توثق به الخمسة الاخرى وفي الشرح ينشر
قالا لشر بنبلالي صورتها رجل دفع لغيره عشرة دراهم
وقال خمسة منها هبة كذا وخمسة ودعة عندك فاستهلك
القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصفا
لان الخمسة الموهوبة مصفونة على القابض لانها هبة متاع
تحتل القسمة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفا من
الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة التي ضاعت
نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصا ونصفها سبعة
ونصفا وعلى هذا القول ثلاث من هذه العشرة والسبعة
الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم الطريق يضمن
الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك قضية من
المستلم يضمن شيئا لان وصية المحتاج جائزة ولا يضمن
السبعة في المسائل التي جمعها في محيط ولود في العشرة
وقال خمسة منها كذا وخمسة سلمها الى فلان فهلكت الدراهم
يفض الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو اعطاهم
خمسة خمسة على حد على انه خمسة منها ولم يبيح ايها فلا

في لطمها ان بعض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كذا في محيط
الشرح ثم قال لشر بنبلالي في الصورة التي ذكرها قلت
وهذا على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة تخلف بالتقصير وقد
سلطه المالك عليه فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة
لما في النزاهة دفع اليه الفاسد نصفا هبة ونصفها مضارب
فهلك يضمن حصته الهبة لا حصته المضاربة لانها امانة
وقوله يضمن حصته الهبة امانة هو على رواية عدم المالك
في الهبة الفاسدة بعد قبضها وهو خلاف المغني به ولما
على المغني به فلا ضمان مطلقا لا في الوديعة ولا في
الهبة الفاسدة قال السيد احمد ويضمن درهمين ونصفها
من الامانة التي استهلكها واسه على اعلم اه قلست
ودلك لان الخمسة الهبة لا ضمان فيها حيث لم يتعد ثلث
نصف تلك الخمسة كان وديعة ولا يضمن الا بالتعد ثلث
ونصفها كانت موهوبا فاسد وقد ملكها بالنقض على
المخ في رواية الخمسة المستهلكة فلا ضمان فيها بالهبة الفاسدة
بعد القبض ويبقى الضمان فيما استهلك من نصفها وديعة
فتنه ولم يذكر الشرع منه الله تعالى امر بالورع المضارب في
هذه الاف المدفوع نصفه هبة ونصفه مضاربة قال في
الهندية ولو ربح فنصف الربح حصته الهبة للمضارب
والنصف الاخرى لا شرط في المضاربة والوضعية
عليها نصفان قال لم يذكر ان حصته الهبة من الربح هل
تطلب للمضارب قال ابو جعفر لا تطلب عند احوال
ومحمد وينصدها وقال الفقيه ابو اسحاق الى فلفظ تطلب
له بالاجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط الشرح ولو ربح
نصفها بضاعه ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز

كان نصفها فرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الا فرضية
على ان الربح كله لي فانه يجوز ويكره لا - فرض جرت فكا في الخيط
والاخيرة فان عملك هذا اخرج او وضع فالربح والوضع
بينهما نصفان كان المسبوط ولودفع الى رجل جربا هرويا
فباع نصف منه بخمسة ثم ان مائة بيع النصف
الباقى وبجمل بالثمانى كانه مضاربة فان شرط على ان الربح
نصفان فالربح والوضع نصفان في قياس قولك ان
ح وفي قياس قولك ان الربح ثلثة ارباع الربح والمضاربة
ربعه والوضع كلها على رب المال فان كان خلتا المال
فليس له اجر من عمله في النصف الذي فسد وان لم يخلط
احدهما بالآخر فله اجر من عمله فيما فسد في المضاربة
وان شرط ان يكون للمضارب ثلث الربح ورب المال ثلثة
فالربح بينهما على ما شرط في قياس قولك ان الربح والوضع
عليهما نصفان واما شرط رب المال ثلث الربح والمضارب
المال ثلثاه واما شرط رب المال ثلث الربح والمضارب
ثلثه فالربح بينهما نصفان وعندك للمضارب كس الربح
والباقي لرب المال في محيط السرخى اذا دفع الرجل الى
رجل جربا هرويا فباع نصفه بخمسة ثم استوفى
سبع النصف الباقي وبجمل بالثمانى كانه مضاربة على ان
ما دفعه له تعالى في ذك من مائة فهو بينهما نصفان
فباع المضارب نصف الجرب بخمسة ثم عمل بها وبالثمانى
التي عليه فالربح والوضع نصفان في قولك ان الربح
المسبوط وفي قولك ان يوسف ومحمدان مالان ثلثان
ارباع الربح والمضارب الربح والوضع لكل على رب
المال كان في محيط ولو كان رب المال اربعة ارباع

وان هلك المال قبل العمل او بعده فاهلك على رب المال وان ربح
فلرب المال ثلثة ارباع الربح ولمضارب ربع الربح كما في
الذخيرة ولودفعها على ان نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها
مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سي فان لم تصرف في جميع
المال كان ضامنا للنصف حصته الودعة وربح ذلك النصف
له وعليه وضعت كما في المسبوط فان قسم المضارب المال
نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فان
عمله وعمل رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان
الا ما كان من حصته الودعة من الربح يتصدق بانه المضارب
في قولك ان الربح والوضع ولودفع الى رجل ارباع درهم
فقال نصفها فرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف
فاخذها على ذك فهو جائز على ما سى كانه الذخيرة فان
هلك المال قبل ان يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح
كاف نصف المال ربح للعامل ونصفه على ما شرط في
المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب
المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به فغير محض من رب المال
نفسه باطلة لان الواحد لا ينفر بالقسمة فان هلك
احدا لمقتسمي قبل ان يقيض رب المال نصيب هلك من
مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فجازا القسمة
بان قبض نصيبه والقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال
نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب
المضاربة ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع النصيب
في نصيب رب المال بل بقي وان هلك النصيبان جميعا بعد
ما مضارب رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب
بنصف ما صار للمضارب ورب المال على المضارب فرض
خمساه على حاله كما في المسبوط ولو قال خذ هذا لاف
على

واجب مثل المضارب اقل مما يشترط له من الربح فيما عمل وعلى رب
 المال ان يحيط بما له فله المضارب نصف الربح يبدأ به قبل
 دينه كريض ولو لم يكن كس للمضارب ربحا كان اجر مثل عمله
 وذلك دين على المريض كس ما لم يربح فيربح به مع الغرض
 في تركته ولا حق له في شيء من الربح ولو دفع الصحيح الف
 درهم مضاربة الى مريض كان للمضارب عشر الربح واجر مثل
 عشر الربح لا يزداد عليه كافي المبسوط في باب شرط المضاربة
 وبينه واذا استاجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم
 اشتري له الرجاء فان وقع له في المكدة مالا مضاربة
 بالنصف فله وربح فيه فعند اي يوسف المال كله ربا مال
 وله الاجر المشروط وقال محمد بن نصر المروزي وسقط اجر
 هذه المكدة كما لو دفع اليه غير المستاجر مالا مضاربة فانما
 تصح ويسقط اجره من عمله للمضاربة كافي الكافي ولو
 كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة لعمله على النصف
 جاز ولا اجر على الاجارة والمستاجر على المضاربة فان
 استبضع رب المال الاجير مالا المضاربة يشتري به ويبيع
 على المضاربة فقبض الاجير فاشتري به وباع فهو جائز
 على ما اشترط في المضاربة والاجير على حاله كافي المبسوط
 في باب شروط المضاربة ومن دفع الى غيره الف درهم
 مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهر فله عند
 الشهر فهو قرض فلو كان مالا مضاربة فاشتري به
 ورق كانت قرضا عنده كافي المحيط ولو اؤتمنت
 فمضى مضاربة كافي الترخاوية وفي
 غرض مضاربة فمضى مضاربة كافي المحيط ولو اؤتمنت
 فمضى مضاربة كافي المحيط ولو اؤتمنت

مضاربة على ان المضارب من ثلثي الربح فتعمل بها كان للمضارب
 ثلثا الربح كافي المبسوط وان وضع كانت الوضعية عليها
 انضافا هذا على طقس قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف
 ومحمد للمضارب ثلث الربح ان عمل في المال في ربح وربا المال
 ثلث الربح والوضعية كلها على رب المال كافي المحيط ولو كان
 رب المال اشترط لنفسه الثلثي من الربح والمضارب الثلث
 والمساواة بينهما كانت الربح بينهما نصفان والوضعية
 عليها نصفان كافي المبسوط هذا على قول ابي حنيفة وعلى
 قولها لرب المال خمسة اشد من الربح والمضارب السدس
 كافي المحيط وهذا يحقق على رب المال اجر مثل عمله في النصف
 الذي فسدت المضاربة فيه ينظر ان خلط المالين فليس
 له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله في
 فسدت فيه المضاربة كافي محيط الخمس ولو دفع اليه
 الف درهم مضاربة على ان يشتري به الثياب ويقطعها ببيع
 ويحيطها على ان ما يربح منه تعالى منه فهو بينهما نصفان
 فهو جائز على ما اشترطت له العمل المشروط عليه ما يضمنه
 التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على ان يشتري
 بها الجلود والادم ويخزنها خفاقا ودلا وروايا ببيع
 واحرا به فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب
 كافي المبسوط في باب شرط المضارب ولو دفع اليه الف
 درهم على ان يشتري ويحيط على ان ما يربح منه تعالى
 من كس فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز وان
 كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة
 كافي المحيط واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف
 فعلا المضارب وربح الثمان مائة الى رب المال من مرضه ذلك

فقال رب المال قرضها ففعل وهي قاعة بميتها ثم اشترى
 بها قال اذا قبضها المضارب يبيع من يده او صندوقه و
 كيسه وصرفها في حوائج نفسه وفي رخص عليه كما في المحيط
 رجا دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا
 اخيه برأهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب و
 شريكه عصرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من
 المضاربة فأتخذ منه ومن العصر قلايج قالوا ان اتخذ
 القلايج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان
 يتخذ القلايج والى قيمة العصر فاصاب حصته الدقيق
 فهو بيع المضاربة وما اصاب حصته العصر فهو بيع
 المضارب والشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعرف
 بريك وان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب ذلك بفراذ
 الشريك فالقلايج تكون للمضارب وهو ضامن من الشريك
 الدقيق رب المال ومثل حصته الشريك من العصر للشريك
 وان كان رب المال اذله في ذلك والشريك لم ياذن فالقلا
 تكون للمضاربة والمضارب ضامن حصته شريكه من
 العصر وان كانت الشريك اذن له في ذلك ورب المال لم
 ياذن فالقلايج بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال
 مثل الدقيق كما في الخانية ولو دفع الى رجل فلو ساه مضارب
 بالنصف فلم يشتر شيئا حتى كسدت تلك الفلوس واحد
 فلو ساه غيرهما فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب
 بعد ذلك فخرج او وضع فهو رب المال والمضارب اجر
 مثله على عمله ولو لم تكن حتى اشترى بها المضارب
 ثوب المضاربة ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت
 فالمضاربة جائزة على ما كان باع الثوب بدراهم او

ع

ب

ج

او عرض فهو بيع المضاربة فان ربح رجا واراد القسمة
 اخذ رب المال قيمة فلو ساه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على
 الشروط كما في المبسوط في باب المضاربة بالعروض وفي
 نوادر المعاني عن ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل الف درهم
 مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم اتفيا ببغداد قال
 يكون راس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يجتمع
 كما في المحيط واذا ربح المضارب في المال رجا فاقربه وليس
 المال ثم قال قد خلطت مالا المضاربة بمالي قبل ان اعمل
 واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن
 راس المال لرب المال وحصته من الربح كما في المبسوط
 وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رجل دفع الى رجل الف درهم
 مضاربة بالنصف يشترى بها ويبيع ويشار ويحط
 برأيه فاشترى بها وبالف من عنده متاعا ولم يخط
 المالين ثم اراد ان يبيع حصته او حصته المضاربة فحط
 ليس له ذلك من قبليات الشريك وقعت في البيع فلم يكن
 لو احدث منها ان يخص نفسه كما في المحيط ومن كتاب
 المضاربة الصغيرة قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو
 الف درهم خالصا ثم هلك الف فخرج بمثلها على رب
 المال وقد هاتم باع الخادم بثلاثة الاف درهم
 فاشترى بها ستمائة ففعلت قبل ان ينقلها فانه يبيع
 على رب المال بالفين وخمسة ويؤدي من عنده خمسمائة
 فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة الاف كان للمضاربة
 سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب
 المال ما عزم في المرات وذلك اربعة الاف وخمسمائة
 والباقي يروح بينهما كما في المبسوط وفي نوادر ابن سنان

عن ابي يوسف راج رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
 فاشترى بها كضارب بها وباع ورجع حتى صار ثلاثة الاف درهم
 ثم اشترى بالثلثة الف الف ثلاثة اشترى عبد قتيبة كل واحد
 منهم الف ولم ينقد المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال
 ويكون راس المال اربعة الاف درهم ولوان رب المال
 اشترى عبد ابا الف فاشترى منه المضارب بالف في يديه
 من المضاربة وليس في يديه غيرها فضاقت قبل ان
 ينقدها رب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد
 بعثى فيكون على المضاربة ورأس المال فيه الف كان في
 المحيط ولواشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطى
 رب المال دقيقا خروفا لا يخلط بهذا الدقيق على
 سبيل ما تواضعا فخلطت باع الكل قالوا مقدار من
 دقيق المال المضاربة يكون على ما اشترى في عقد المضاربة
 ولما مقدار من الدقيق الاخر فكله يكون لرب المال بركة
 وعليه وضعت والمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك
 من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البجلي وقال الفقيه ابو
 الليث انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق
 بماله المضاربة اما اذا خلط فلا جرم له لانه عمل في شئ
 هو شرك فيه كما في نية بشر عن الوليد عن ابي يوسف
 اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رب
 المال ثم ان المضارب استولاهم اشترى واستحققت واخذ منه
 عقرها وقته ولدها لم يرجع المضارب على البايع بعينه
 الولد كما في المحيط وروي الحسن عن ابي جابر انه اذا اشترى
 المضاربة دنانير فادعها المضارب عنده صير في خلطها
 الصير بماله بعينه مرة ثم اشترى المضارب متاعا بدينار

وهو



فهو في الف كما في المحيط وعن محمد بن يحيى دفع الى عبد مالا
 مضاربة والعبد ما ذونه في التجارة فاشترى نفسه بالمفاد
 جاز وصار مجورا عليه ويبيع رأس المال رب المال وكذلك
 لو اشترى نفسه وابنه وامراته بالمضاربة كما في الملتقط
 وفي نوادر ابن ساسا عن ابي يوسف رجل دفع الف درهم
 مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها
 من رب المال بالفين ثم ان المضارب اشترىها منه بالفين
 درهم وما ية فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا تنقضا
 للمضاربة وللمضارب خاصة فيها ما ية كما في المحيط ولو
 اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الف درهم
 فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بأربعة الاف درهم
 نسبه سنة وقبضها يوم باعها الف درهم واكثر او اقل
 فدفعها الى المشتري ثم هلكت الافان الاوليان قبل ان
 ينقدها بايع الجارية الاولى فانه يرجع بالف وخمسائة
 على رب المال فيؤيد بها مع خمسين من ماله الى بايع الجارية
 فاذا خرجت الاربعة الالف كان للمضارب ربحها من
 غير المضاربة وبأخذ رب المال من الثلاثة الارباع رأس
 ماله الف وخمسين كما في المبسوط اشترى بمال المضاربة
 جارية تساو الف في الحول ولا ماله غير ذلك
 فها رب المال زكاة ثلاثة اشترى جارية وكل واحدة تساو
 زكاة الربع وان كان اشترى جارية الجارية ولا زكاة
 الفاقض رب المال زكاة ثلاثة اشترى جارية ولا زكاة
 على المضارب وهذا قول ابي جابر خاصة ولو اشترى بها
 جارية تساو الف فنقصت من عسار سعة
 حتى صار تساو الف القائم اذا دلت على ان الحول من يوم

وب

اشترت وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب
المال زكاة تثلثا زارعا ولو صار ثلثيها فوق الف
فعلها الزكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير او ابل وغنما
كل جنس يساوي العالم بكنة المضارب زكاة ولو كانت
جنسا واحدا فجب كذا في محيط الخسي واذا باع رب المال
مالا المضاربة بمثل القيمة واكثر جازا فباع باقل من قيمته
لا يجوز سوا كذا بما يتغابن الناس او لا تغابن الا ان
مخبره المضارب وكذا اذا كانت المضارب اثني فباع احدهما
بأذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة واكثر الا ان يجزى
المضارب الاخر كما في الحاي ومضارب نزل خانا مع ثلاثة
من رفقاء فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في
الحج ثم خرج الرابع وترك الباقي غير مغلق وهلك مال المضارب
قالوا ان كان الرابع بعده عليه في حفظ المتاع لا يضمن
المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعقد عليه يضمن
المضارب كذا في الثانية فاذا دفع الى رجل نصف درهم مضارب
المضارب كذا في الثانية فاذا دفع الى رجل نصف درهم مضارب
على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فخرج المالك وم
وما يشتري بها من النسيابوري فالزوج كله كذا في المالك وم
يشتري بها من الزملي فالزوج كله للمضارب وهو على مكي
وان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا
اشترى بها النسيابوري فهو بضاعة في يده ولا يرجع
لرب المال ولو وضعت عليه وان اشترى به الزملي
فالمال فريض عليه والزوج له ولو وضعت عليه كذا في النسياب
اصلا او اداع قلبت الوديا لسكونها وانكسارها قلبت
كسعا داصلا موعدا وعدل عن قول صاحب الهداية وانكسر

ونحوها حيث قالوا كتاب الودعة لان القبيصة
له ان يجث عن فعل المكلف لكن الفقهاء يعنون بعض
الكتب على خلاف ذلك ككتاب النكاح وكتاب العارية والاداء
قال المقدسي ولعلمهم استهلوها اي الودعة اسم للاداء
تسمية للفظ بالفعل كقولك ان لجنب المزمضطج
لان المقصود فعلا المكلف كعكسه فلذا عرفت بتعريفه
احدها بمعنى الاداء والثاني بمعنى اداءه الاصل هو الاداء
والاستدعاء بمعنى وفي المغرب يقال اودعت زيدا مالا
واستودعته اياه اذا دفعت اليه ليكون عنده فانه
مودع ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع
بالفتح والمال مودع ومستودع اي وودعة يقال اودعه
اي ادا وضع الودعة ويقال اودعه ايضا اذا قبل وودعته
قال ذلك في ديوان الادب وقال هذا الحرف من الاضداد
لاخفاء اشتراكه اي الاداء مع ما قبله وهي المضاربة في
الحكم وهو اي الحكم المشترك بينهما في الامانة في الرابع
وحكم الودعة الحفظ على المستودع وجوب الاداء
عند الطلب وصيرورة المال امانة في يده كذا في الرابع
يد المضارب امانة لا يضمن الا بالنقصان وقاصلي الله
عليه وسلم الامان نول الله تعالى اودعه في قلوب المؤمنين
فعلى العبد ان يسأل النوفيق على حفظ وديعة الله
تعالى وعلى حفظ جميع الامانات فانه فريض على النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم على اليده ما اخذت حتى توديها
داود والتزمه في وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تأتوا
الذين يمتنعون ولا تخن من خائنكم رواه ابو داود والترمذي

وقال حديث حسن وقال الله تعالى ان الله يامركم ان توردوا
الامانات الى اهله وحفظها يوسف سعادة الدارين
والخيانة توجب الشقاء فيها وقال صلى الله تعالى عليه
وسلم الامانة تجر الغنا والخيانة تجر الفقر وروى ابن
زنجي لما ابتليت بالفقر وابيضت عيناهما من الحزن على
يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في زينة
الفقر ففر بها يوسف عليه الصلاة والسلام فقامت
تنادي ايها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام
فقات الامانة اقامت الملوكة بمقام الملوكة والخيانة
اقامت الملوكة مقام الملوكة فساد عنها فقيل لها زنجي
فترجها سرحة عليها ذكر الزبلي وقال حكم الودعة الخمر
على المستودع وجوب الاداء عند الطلب وصرفها كما
امانة في يده وفي حاشية الشبلي مناسبة هذا الكتاب
لما تقدم ان اكمال الثابت له ان حفظه بنفسه فمضات
وان بغيره فودعة وقد مرث اول الاقرار ثم ذكر بعد
العارية والهبة والاجارة للثنا سب بالترقي من الادب
الى الاعلى لان الودعة امانة بامتلاكك شيء والعارية ما يتبع
تملك المستفعة لكن بلا عوض والهبة تملكه عني بلا عوض
وهي الهبة المحضة التي ليس فيها بيع البتة والاجارة
تملكه منفعة بعوض وفيه معنى اللزوم وما كان لازما
اقوي مما ليس بلازم فكان في الكلال لزم من الادب
الى الاعلى فهو اى الابداع لغة مشتق من الودع فاكيد
مشتق من الجود اي التزك قال في الدر المنثور من ودع
ودعا يتركه وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث

ذكر ابن الاثير وقد ورد ان صل الله تعالى عليه وسلم قال
ليست بيني اقوام عن ودعهم الجاهات اوليهم من قلوبهم
اوليهم من الف الفاني اي عن تركهم اياها وزعمت النعمان
ان العرب اما تواتر مصدريع والنبي صل الله تعالى عليه
وسلم افصح العرب وقد قال عن ودعهم وقال الله تعالى
ما ودعكم ربكم وما قلى قريء بالتخفيف والتثقل والمو
الشيء المتروك وسكت الودعة بها لانها شيء يترك عند
امني كما في العناية والابداع شرعا تسليط الفاعل
حفظ ماله وفي سكتي الابداع في اللغة تشكيل
الغير على الحفظ اي شيء كان مالا او غيره اه ولو قال اعانت
على حفظ المال لست مودع المودع ايض وقال الشيخ
الرحمني لا نسب بالمعنى المعنوي انه يقول هو ترك ماله
عند غيره كحفظه ضحكا ودلالة تتبع فيه المص وحسن
الحكم مستدلين بعبارة المحيط في كسالة التي اشار
اليها بقوله ان اعتق عربة لانه لو فتقه ما كره وتركه
فلا ضمان على احد ولو فتقه غيره فالضمان على الذي تركه
ترقا رجلا فاحده رجلا اما اذا لم يتركه ولم يتركه
منه كما في الخ من المحيط وهذا يعيد انه اذا تركه
حسنت بكنه اخذه ومنع ما فيه من السبل لزمه وان
لم يتركه ويؤيد ما مر لست في كتاب اللقطة ان كان
المسلم حرمته كما لنفسه فلو تركها حتما عن اهله
بضم طاء هو كلام الزهر لا وظاهر كلامهم انهم لم يتركوا
الصنف حراما كحفظه انسان فلم يمنع حمله لانه
قال في التبع الصالح انه يضمن اه بعبارة ما لانه

والامانة خاصة بالواقع في يد شي من غير قصد بان
 هبت ربح بثوب انسان والفته في حجر غيره وحكم بمختلف
 بعض الصور لان في الوديعه يراعى الضمان اذا عاد
 الى الوفاق وفي الامانة لا يراعى الضمان بعد الخلاف
 والشاى ان الامانة علم لا هو غير مضمون فتشمل
 جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستاجر
 والموصى بخدمته في يد الموصى لها والوديعه ما وضع
 للامانة بالاجاب والقبول فكانا متغيرين واختار
 صاحب الغايه وتقل الاول عن الامام به رالدين
 الكردب ولفظ ما في مختار المفتاوي الفرق بين
 الوديعه والامانة ان كل وديعه امانة ولا تنعكس
 وكان الامانة عامة وحمل العام على ان يصحوزونه
 عكسه فالوديعه هي الاستحفاظ قصدا والامانة
 هي التي الذي وقع في يد من غير قصد بان هبت
 ربح بثوب انسان والفته في حجر غيره ثم ذكرهم وطر
 احد منها كما مر عن الشيخ قال في المبع اذا علمت ان الاتا
 اعلمت جواز حملها على الوديعه لانه حمل لا علم على
 الا حص وهو جائز وانما كانت الوديعه امانة لقول
 صل الله على عليه ولم يسبق على المستعير غير المقل
 ضمان ولا على المستعير غير المقلضان والغلول
 والاغلال الخيانة الا ان الغلول في المضمون
 والاغلال عام فان قلت ذكر في غريب الحديث
 انه قول شريح وليس بجديث مرفوع قلت اجبت بان
 مستند عن عبد الله بن عمر عن النبي صل الله على عليه ولم

اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين مسخ
 اى في الاخذ وعلمه ثم ذكره ضمن لانه اى الاخذ
 بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة بحرو هذا حكم الود
 ولا يلزم منه ان يسمى وديعه فضلا عن ان يسمى
 اذ اعلم ان حكم الملقطة كذلك لو رفعها لزمه حفظها
 ولا يضمن وديعه افا ده الرحتى وقال السيد احمد ووجه
 كونه من التشايط على الحفظ دلالات المالك
 يجب حفظ ما له والوديعه قال بعضهم كان القيل
 ان يقال والوديع بدون التالاة فعيل بمعنى معقول
 وفيه يستوى الموت والمذكر تقول رحل جزع وامراة
 جرح وانما عدل على القناس لانه جعل من عدل ال
 وهذا جعل كذلك تدخل عليه التالاة لوجه والنسخ
 فتكون للنقل لا للتالاة قال الطرابلسي شرح
 منظومة الكزوي قد بقوله بمعنى معقول لانه اذا كان
 بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث وقوله كان
 القناس المؤنث ان اذا حمل ان تبع موصوفة فنية
 ولذا قال ابن مالك
 وفي فعل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التالاة تنسخ
 وتامر ما تنسخ عن التالاة معنى الحفظ زاد البرجندى
 فقط التخرج الى العارية لانها تنسخ الحفظ والانتفاع بها
 وهي ب الوديعه اخص من الامانة كما حققه المصنف
 المبع وغيره كصاحب مختار الفتاوى قال في المبع
 فان قلت ما الفرق بين الوديعه والامانة قلت الفرق
 بينهما وجهي احدهما ان الوديعه خاصة بما ذكرنا
 والا

ولا ذرعيها كما جنة الناس إليها فلو ضنها المودع استمع
الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح أه قال الطبري
وقبولها من باب الاعانة وهي مندوبة لقوله تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه وخطة
من عون الله تعالى خير من الدنيا وما فيها وقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم من فض لا خير المسلم حاجة كسب
واقفا عند ميزانه فان ربح ولا شغف وقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم من اغاث ملهوفا ي مكروبا قضيت
له حاجة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اجتهد
الله على يديه فربما لمسلم كان كمن خدم الله عمره قال
واجماع الامة والقياس يقتضي شرعيتها لان بالناس
حاجة لشدة إليها فلذا شرعها الله تعالى لعباده اه
وركنها امر من الوديعه الايجاب صريحا كما ورد عند هذا
الماله وما يقوم مقامه من الاقوال والافعال ولذا قال
او كناية كقولهم لرجل عطي اقولهم اقول اعطى هذا
التوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعه قال السيد محمد
لوقال كقولهم لرجل اعطيتك بعد قوله اعطى كان اقول
لان الايجاب هو قوله اعطيتك على ان قوله اعطى
ليس بلازم في التصوير اه بجران الاعطاء يجتمع
الهيئة ويحمل الوديعه وفيه ان احتمال الوديعه
يشمل هذه العبارة بعيد جدا لغة وعرف فلم اعد لولا
عن المتأدري غيره قاله السيد محمد لكن الوديعه تنحصر
في معنى الهبة وهواي الادبي متيقن فعصار لفظ اعطى
كناية لانه يحتمل الوديعه والهبة ثم لفظ اعطيتك
ليس

يبس

ام لا فافادنا لا يجب عليه ذلك لرفع القلم عنه فلما ورد صيا
فهكنت في يده لاضان عليه بالاجماع واما لو اودعه فاستهلكها
الصبي فان كانت مازونا له في التجارة ضمنها اجماعا وان
كان محجورا عليه الا انه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن
ايضا بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لم يضمن عندنا بيع
ومحمد لا في كاد ولا بعد الا دراك لانه سلط على انلافها
وقال ابو يوسف يضمن في الحال ولو اودعه الصبي عبدا
فقتله الصبي ضمن اجماعا عدا او خطأ لان عمده خطأ
وليس مسلطا على القتل من جانب المولي لان المولي لا
يملك القتل فلا يمكنه التسليم عليه والعرق ان الصبي
عادته تضيق الاموال فاذا سلمه مع علم بهذه العادة
فكانه رضى بالاتلاف فلم يكن له تضمينه وليس كذلك القتل
لانه ليس من عادة الصبيان فيضنه وتكون قيمته على
عاقلة وان جني عليه فيما دون النفس كان ارشه في
مال الصبي ان كان اقل من خمسين في قولهم جميعا وان
بلغ خمسين او اكثر كان ارشه على عاقلة الصبي كما في
السرراج وان اودع الصبي طعاما فاكله لم يضمن كما في خزنة
المقتنين في كتاب الحنايات قال العلامة الخليلي اقول
يستثنى من ابداع الصبي ما اذ اودع صبي محجورا مثله
وهي ملك غيرها فلما كان تضميني الدافع والاخذ كما في
الغوايد الزينية واجمعوا على انه لو استهلك مال الغير
من ان يكون غننه وديعه ضمن في الحال كما في العناية
لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كما سياتي ان
شالله تعالى في الحجر ولو عبد محجورا يعني لو اودع رجلا
عنده عبد محجور فهكنت عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق

كافي جواهر الاخلاص وان استهلكها كان ما ذونا ومجور
وقبضها بادي مولاه ضمن اجاعا ويكون دين عليه الى ما
بعد عتقه وان كان مجورا وقبضها بغير اذن مولاه لم يضمنها
في الحال ويضمنها بعد عتقه اذا كان عاقلا بالغاً عند هذا
وقال ابو يوسف يضمنها في الحال لحق ما كذا في المودع بالسر
وان لم يضمن عند هذا في الحال لحق ما كذا في المودع بالسر
على سلطة على المحفظ وقبله العبد حقيقة او حكما كالوكالات
ذلك بالتعاطي فكان من قبيل الاقوال والعبد مجبور
عنه في حق كسبه فاذا عتق ظهر الضمان في حقه لتسام
رايه وهذا اذا لم تكن الوردية عبدا فلو ادع عبدا عند
عبد مجبور عليه فقتله خطأ كان من قبيل الافعال وهو
غير مجبور فيها ولم تكن من الاقوال لان مولي العبد المودع القاتل
تفويض قتله للمودع فكان على مولي العبد المودع القاتل
ان يدفع او يفديه كما هو حكم الخط وان قتله عبدا قاتله
الا ان يعفو وليه وفي خزانة المفتي والوردية لو كانت
عبد فجن عليه في النفس او في ماله واثام الولد والمدة
مولاه بين الدفع والفداء يضمن للمال وام الولد والمدة
عمارة العبد في جميع ما ذكر الا انما اذا توجه عليهم
الاضمان ينعيا في ذلك كما في السراج ولو ادع رجلا شيا
فاستهلكه له صغيرا وعبد له ففعل المستهلك ضامنه في
الحال كما في المسبوط والمكاتب يضمن في الحال باستهلاكه
الوردية كما في الغائية وذكر في الهندية من شرائط الوردية
عقل المودع بالكسر فلا يصح قبول الوردية من الجنون
والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه فليس بشرط حتى يصح
قبول الوردية من الصبي الماذون واما الصبي المجبور

ليس بشرط لما في الظهيرية رجل في يد ثوب قال له رجل
اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوردية
اه او كان الايجاب فعلا كما لو وضع رجلا ثوبا او كتابا
ونحوه بين يدي رجل ولم يقبل الموضوع عنده شيا
يجهل الا انكارا ولم يقبل الواضع شيا من قوله للموضوع
عنده انظر اليه ونحو ذلك فهو يمدد الوضع بحقه
المنتعظ البصير يداع ويؤيده ما في المنتعظ المستع
ان لم يوافق واحد من اهل المجلس وترك كتابا ومتاعه
فالموقوفون من احد حتى لو تركوا وهلكوا ضمنوا لان
انكل واحد فظنون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على اقل
لانه تعني الاخر فظنا هذا من الايجاب دلالة ان من
القول لذلك وفي المنتعظ من ترك باب حائوته يمتنع
فقام واحد ثم واحد فضاء ما فضاء على اخرهم وقيد
بالم يقبل الموضوع عنده شيا في الوجيز وضع عند
اخر شيا وقال احفظه فضاء على صوته وقال الا اخط
فضاع قال في كحيط لا يضمن لعدم التزام المحفظ اه
وقيد بقوله بين يدي رجل لا نه لو وضع رجل في بيت
رجلا اخر شيا بغير امر فلم يحفظ حتى ضاع لم يضمن
لعدم التزام المحفظ كما في الوجيز وركبنا انما القبول
من المودع بغير الدال صرحا فقتل او كان القبول
دلالة كما لو سكت الموضوع عنده عند وضعه في
اي ذلك الساكنات المعري عن الابا يقول لا اقبل كل
دلالة اي باعتبار ما جرى العرف ولو قال لا اقبل كل
يكون مودعا لان الدلالة لم تقا رضى الصانع كذا
تبيان في تمام مجري من التبايني وهو الذي يقع عليه

بالفارسية جامه دار كحافى الظهيرية وقال القتال ويسمى بلادنا
 بالنا طور وسميت قريبا مغربا للاشيا عن الزبجى ان الوردية
 تضمن بالهلاك اذا كانت باجرو عليه فيجب القول بصلان
 الشياى لانه يحفظ باجرا مل وة الذخيرة رجلا دخل الحمام
 وقال لصاحب الحمام احفظ اشياى فلما رجع لم يجد ثيابه فان اقر
 صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو يراه ويظن انه رفع ثيابه نفسه
 فهو ضامن لانه ترك المحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو يراه وان
 اقراى رايته واحد اذ رفع ثيابه الا انى ظننت ان الرفع انت فلا
 ضمان عليه لانه لم يصتركا المحفظ لما ظن ان الرفع هو وان سرق
 وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم
 يضيع وهذا قول الكل لان صاحب الحمام مودع في حق الثياب اذا
 لم يشترط له بالاحفظ الثياب اجراما اذا شرط له بالاحفظ الثياب
 اجرا وقال الاجمى بالاحفظ بالاحفظ والمخفط يكون على الاختار
 وان دفع الثياب الى ثيابى فعلى الاختلاف لاضان عليه ثيابه
 سرق عند ايج خلافا لانه اجير مشتركا رجلا دخل الحمام
 ودفع الثياب بين يدي صاحب الحمام ولم يقل بلسانه ثيابه فدخل
 الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن الحمام ثيابى يضمن صاحب
 الحمام ما يضمن المودع وان كان الحمام ثيابى الا انه لم يكن خيرا
 فذلك وان كان حاضرا لايضمن صاحب الحمام لانه هذا استحقا
 الا اذا نزع على استحقاق صاحب الحمام بان قال له اين اصنع
 الثياب فيصير صاحب الحمام مودعا فيضمن ما يضمن المودع
 وفي التجنيس رجلا دخل الحمام ونزع الثياب بحضرة من
 صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام ثيابه وسرقته ثيابه
 ان نام قعدا ومضطجعا بان وضع جنبه على الارض فوجد
 الوجه الاول لايضمن وفي الوجه الثاني قال بعضهم يضمن

وفي

وفي الفصول العامة ربه رجلا دخل حماما وقال للحامى اين اضع ثيابه
 فانتار الحامى الى موضع فوضعه ثم دخل الحمام ثم خرج رجلا
 ودفع الثياب فلم يمينه الحامى لما انه ظنه صاحب الثوب ضمن
 الحامى لانه استحققه وقد قرضه المحفظ وهذا قول ابن سلمة
 وابي نصر الدبوسى وكان ابوالقاسم يقول لاضان على الحامى
 والاولى وة فتناوب الفضل امرأة دخلت الحمام ودفعته
 ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب كالفلا خرجت لم تجد عندها
 ثوبها من ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت المرأة دخلت ولا
 في هذا الحمام ودفعته ثيابها الى التي تمسك الثياب فلا ضمان
 على الثيابية في قولهم جميعا اذا لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر
 لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشتترط لها الاجمى
 على الحفظ كان ذلك ابداعا والمودع لايضمن عند الكل الا
 بالتضييع وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرة قد دخلت
 الحمام وكان تدفع ثيابها الى هذه المسكة وتقطعها الاجمى
 على حفظ الثياب فلا ضمان عليها عند ابي ج خلافا لانه لا يجر
 اجيرة مشتركة واختار في الاجيرة المشتركة قول ابي ج وقيل
 هو قول محمد والفتوى على قول ابي ج ان الثيابى لايضمن
 الا بما ضمن المودع وذكر قاضيات انه ينبغي ان يكون للحامى
 في هذه المسألة عند على التفصيل ان كان الثيابى اجير الحامى
 ياخذ منه كل يوم اجرا معلوما بهذا العهد لا يكون ضامنا عند
 الكل عند تلميذ العصا والمودع اذ يقول بغير رجلا دخل
 بدائته خانا وقال الرب الحان ابن اربطها فقال هناك وأشار
 الى موضع معين كان ذلك ابداعا لانه من الاحباب والقبول
 دلالة ثم لوربطها وذهبتم رجع فلم يجد دابته فقال رب قصص
 الحان ان صاحبك اخرج الدابة ليسيقيها ولم يكن له صاحب قصصا

الكان ضامن كافي المحيط خاتيه وهذا اي الاحباب والقبول
 مطلقا انما هو شرط في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة
 يعني ان لا يكون مضمونا الا بالتعدي وتتم امانة برئ الفاعل
 عن الضمان لو هلك المضمون بعد قبوله او دعتك بلا تعدي
 وان لم يقبل المصاب الا بدعاء منه بان انكاره غصبه منه
 او لم ينكر ولكنه قال لا اقبل وسارده عليك واما لو سكت
 الغاصب بعد قوله او دعتك فهو بلا ولي ان لا يضمن فيه
 لان السكوت قبول ولا اختار وشرطها اي شرط صحتها
 كون المال الذي يراد استخفاظها بالاثبات البدعي عليه
 الا بدعاء عقد استخفاظ وحفظ الشيء بدون اثبات البدعي
 بحال ردور قال بعض القضاة في عبارة الماتن تبعا للدرر
 تسامح اذا المراد اثبات اليد بالفعل ولا يكفي قبول الاثبات
 ولو قال وشرطها اثبات اليد عليها بالفعل لكان اولى فانه
 يستفاد منه اشراط القابلية من غير عكس فلو ادعى
 العبد الباقي في حال اباة اما لو علم استقراره عند رجل
 فاودعه جاز لشبوت يدك عليه بالفعل او ادعه الطير
 الهوا والمال الساقط في العرفا نه لا تصح وديعه لم يضمن
 وكان الاول في التغير لا يصح الا اذا اوجده بعد ووضعه
 يدك عليه وهلك من غير تعد لم يضمن فتدبر تكون المورد
 يفتح الدال مكلفا اي عاقلا بالغ وهذا مبتدا وخبر قوله
 بشرط لو وجوب الحفظ عليه اي على المورد اعلم انه يشترط
 عقل المورد بالغ فلا يصح الا بدعاء من المجنون والصبي
 الذي لا يعقل وكما يلوغ فليس بشرط عندنا حتى يصح
 الا بدعاء من الصبي الماذون وكذا حرثه ليست بشرط
 فتملك العبد الماذون الا انه هل يجب الحفظ على الصبي

ام

فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المورد ليست
 بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد الماذون وبشرط
 عليه احكام العقد واما العبد المجبور فلا يصح منه القبول
 كافي البدائع اوهي اي الوديعة امانة هذان فيقبل
 حمل القام على الخاص لما تقدم ان الوديعة خصت بالامانة
 وهو جائز كما تقول الانسان حيوان ولا يجوز عكسه
 هذا ان يكون الوديعة امانة حكما مع وجوب الحفظ على
 المورد بالفخ والاداء يعني مع وجوب ادا الوديعة من
 المورد بالفخ عند الطلب بمطلب المورد بالكسر والمراد من
 الاداء التخلية بينها وبين ما كمالها اذا كانت سيفا وخو
 واراد قتل غيره ظلما وقع استحباب قبولها لان قبولها
 من باب الاعانة وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا
 على البر والتقوى قال المحوي ومن محاسنها اشتغالها على البر
 منافع بدنه وماله في اعانة عباده واستجابة الاجر
 والثناء والوديعة لا تورع ولا تعار ولا تجوز ولا ترهن
 وان فعل شيئا منها ضمن كافي البحر فلا تضمن الوديعة
 وهذا تفريع على كونها امانة بالاحتمال كضمان الوديعة
 وقيد به لانها تضمن بالاستهلاك الا اذا كانت الوديعة
 باجر تشبه معزيا للزبلي ذكر ذلك الزبلي في الاجارة
 عند قوله والمتاع في يد غير مضمون وفرق بينه وبين
 الاجارة المشتركة على قول الامام فراجع ومثله في النهاية
 كما افادة المحوي في حاشية الاشياء وقال الخيري المولى صرح
 الزبلي في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجرة الوديعة اذا كانت
 باجر تكون مضمونة ان ضاعت او سرقَت وبساقية مثله
 في هذا الشرح ومثله في الزبارة والكفاية شرعي الهدايات

لمدة استوجاب

وكثير من الكتب اهـ وعلوه بان الحفظ مستحق عليه فاناد
 ان الاجرة تحت الوديعه عن كونها مائة الى الضمان رحمتي
 مطلقا سواء كان التخزين عنده ام لا هلك معها شي اولاقا
 الزبلي وهلاكها لا يختلف بين ان يكون بشي يمكن الخز عنه
 اولاو بين ان هلك لا يمين مال غيرها معها او لم يهلك وقال
 ماكد ان ادعى انها سرقت وحدها يضمن لمكان الزمة اهـ وفي
 الظهير ولو قال المودع او دعت او وضعت الوديعه يجب
 يدي فحقت ونسبتها فضاغت يضمن اهـ وعلة في الولولة
 بان نسيان تصبيع منها وفي الكبرى قوم دفعوا الى رجل
 دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها على منديل
 ووضعها في كه ودخل المسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدرك
 كيف ذهبت ولم لا يصدقون لا يضمن فانه نص في كتاب
 الوديعه اذا قال المودع ذهبت ولا ادري كيف ذهبت قال القو
 قوله مع عمنه ولا يضمن لانه امين وسباني ذكر في اخر
 المتن قيل كتاب العارية حديث اخرجه الدارقطني من
 طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال ليس على المستودع غير كفل يكسر
 الغني المحبة ويشد يد الام اي الخائن والغلول والاعذار
 الخيانة الا ان الغلول في المغن خاصة والاعذار عام
 ضمان وتام الحديث ولا على المستوفي غير المفاضات
 وفي اسنار عمرو بن عبد الجبار عن عبيد بن حسان
 وكلاهما ضعف قال بن حبان عبيد بروي الموضوع
 عن الثقات وقال الدارقطني انما يعرف هذا من قول
 شريح غير مرفوع ثم اخرجه كذلك وكذا رواه عبد الرزاق
 عن عمرو بن نفع عن ابيه عن جابر قال قال رسول الله

ص

صلى الله تعالى عليه وسلم من اودع وديعة فلا ضمان عليه
 اخرجه بن ماجه وفيه المتن بن الصباح وهو متروك ولكن
 تابعه بن لمية وروي سعيد بن منصور بن طريق الجراح
 ابن اريطاه عن ابي الزبير عن جابر ان ابا بكر الصديق رضي
 عنه في وديعة كانت في جراب فضاغت ان الاضمان فيها
 واخرج الشوري في جامعهم عن جابر الجعفي عن القاسم بن
 عبد الرحمن ان عليا و ابن مسعود في لا يضمن على المودع ضمان
 واخرج سداد في مسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 لا يضمن الوديعه ولو ادعى المودع هلاك الوديعه ولذبه
 ربها واراد تخليفه فنكلا فتكوله يكون اقرا بيقا العين
 ويحبس الى ان يظهرها او ثبت انهم يتبع كافي جواهر
 الفتاوى واشترط اضمان على ارباب كالحامى الذي
 يحفظ الشباب بلا اجراما الذي يسمى لنا طوري زماننا
 الذي سباه الشياطي فانه ياخذ الاجر على الحفظ وقد
 تقدم انه يضمن فالمراد بالحمي صاحب الحام الذي يقاينه
 ياخذ الاجر في مقابلة انتفاع الماخذ في الحام لا في مقابله
 حفظ الشباب واما الثاني فانه لا نفع له غير الحفظ فينبغي
 ان يكون من قبيل الحام فظ بالاجر الا ان يقال قد
 يقصد الحام لانه في الحام البرد ومنع الدابة عن الهروب
 فلم يكن مستاجرا للحفظ فليتأمل رحمتي باطرويه يعني
 خلاصه وصدر الشريعة قال في المغن فلم شرط على الحام
 الضمان ان ضاغت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو
 اختصارا في الحديث قال في الخيانة وبه يعني وصح في
 الوقاية بان الضمان على الماخذ لا على المودع متبع الحفظ
 وما على الحامى من ضمان لا بد من ان يكون

عياله فلا يجب الضمان وإن للناس حاجة إلى
 الأبداء فلو ضمن المودع لا يمنع الناس عن قول المودع
 فكانوا يرجعون بذلك كما فاده التريبي وفي مجموع امسألة
 خرجت إلى الحمام ودفعت فمخاضة إلى صغيره وقالت له
 ادفعها إلى يتيق وهي في الحمام والمخاضة إليها قالت له
 البنت أملائي من الماء واجعلها إلى فلات في تكسرت أن كانت
 الأمدة في عياله الأم لا تضمن وإن كانت في بيت زوجها
 أن أعادتها الأم فكذلك وكذا لو قالت ضبي عي راسي وإن
 بعثت إلى البنت المحفظ ضمنت إذا غيبها عن بصرها
 كما في الخلاصة ولم يودع بالفتح حفظها أي المودعة بنفسه
 أي مداته وعياله إلا منما من زوجته وولده والدي
 كماله لأنه التزم أن يحفظها مثل ما يحفظ مال نفسه
 وذلك إما بالحز أو باليد أو بالحز فداره ومنزله وحانوته
 سوا كان ملكا أو أجرة أو عارية وأما البدق فده
 وزوجته وزوجها وعبه وأجيرته الخاص بالمشاهدة
 بشرط أن يكون طعنا وشرا به وكسبوتة عليه دون
 الأجير بالمباومة وولاه الكبير أن كان في عياله وعند
 الشافعي وأتتهب المالك يضمن بالدفع إلى من عند نامن سكن
 أي عياله الذين لا يضمن بالدفع لهم عند نامن سكن
 معه حقيقة وأحكم سوا كان في نفقته أو لا نفقة
 في هذا الباب المسألة لا من يمونه إلا في حق الزوجة و
 الابن الصغير والعبد لكن يشترط في الولد الصغير أن
 يكون قادرا على المحفظ ولذا قال فلوردهم المودع التود
 وهذا تفريع على قوله وحكم لولاه المميز الذي لم يكن في
 عياله

عياله وكان قادرا على المحفظ لا يضمن وكذلك المودع المودعة
 الميز وجته والحال أن الرجل اندفع وهو المودع بأمر
 لا يضمن معها أي مع ولده المميز المودع إليه ولا مع
 زوجته المودع إليها بل كان هو يضمن في محلة والمرأة
 تسكن في محلة أخرى والحال أيضا أنه أي المودع بالفتح
 لا ينفق عليها أي عياله زوجته المودع إليها الغير المسكن
 له وكذلك لا ينفق على ولده المميز الغير المسكن له المودع
 إليه لم يضمن المودع بالفتح بهذا الدفع خلاصة
 والعبد إذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير
 كما في النهرية فالخاص أن الزوجة والولد الصغير
 والعبد وإن لم يسكنوا المودع بالفتح حقيقة كنهم
 مساكنون له كما ولودع المودع المودعة إلى ماله
 ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يستر منها حتى هلك
 في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لأنه
 كان يجب عليه الاسترداد كما ذكرهم في وديعة
 الأصل إذا وقع الحريق في دار المودع فدفع المودعة
 إلى جنبه لا يضمن فلورده من ذلك ولم يستر ده
 حتى هلك في يد الأجنبي يضمن لذلك في مسالكنا
 وهكذا إذا صاحب المحيط وقال قاضيان لا يضمن
 كما في العارية ولو ترك أمراته أو عبده في حانوته
 لا يضمن أن كانا أمينين ولا يضمن كما في الوصية
 وكذا لا تضمن المودعة لو رقت أي المودعة لزوجة
 وظاهر الإطلاق فيما إذا سكن معها أو لا وكل هذا
 مقيد بما إذا لم يكن المودع إليه من المذنبين من
 يخاف منه على المودعة لما سبق وأما المضمن بالدفع

الى المذكورين لان العبرة في عدم الضمان للمساكنة وهي علم
 من ان تكون حقيقة او حكما وقد مر من تعتبر فيهم المساكنة
 الحكمة ولشد كذا لان من لا تعتبر فيهم المساكنة المحققين
 فاعلم ان المودع لو دفعها الى اجير مشاهق او سائرته ساكنة
 معه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن
 كما في الغياثية والابن الكبير اذا دفع اليه ولم يكن في عياله يضمن
 الاب والابوان كالاجبي حتى يشترط كونها في عياله كما في
 الخلاصة ولو كان للرجل امرات وكل واحد منها ابن
 غير يضمن معها في عياله لا يضمن كما في الطهري ولو اجر
 رجلا بيتا من داره انسانا ودفع الوديعه الى هذا المستجر
 ان كان لكل واحد منها غلق على حدة وكل واحد منها يدخل
 على صاحبه بغير حشمة لا يضمن لانه بمنزلة من في عياله كما
 في الولوالجية لان العبرة للنفقة فانه يضمن بدفعها الى من
 تجري عليه نفقته في كل شهر ولا يساكنه ومنه الاجير
 مياومة كما في الغياثية وقيل يعتبر ان اي المنساكنة
 والنفقة معا عيني وعليه فتدخل امته وعبد واجر
 الخاص كما مشاهق بشرط ان يكون طعاه وكسوته عليه
 دون الاجير مياومة وولد الكبير ان كان في عياله كما
 ذكر بعضهم فتأمل قاله الفخار بشرط كونه يملك
 ان يورثها في عياله كونه امه في عياله امينا ولو
 علم المودع بالفتح خيانتة اي خيانتة المودع اليه من في
 عياله ضمن خلاصة قاله في المنع ولو دفع الى زوجته وهي
 غير مسنة وهو غير عالم بذلك وتزوجها في بيته الذي فيه وداع
 الناس وذهب فضاقت ضمن كذا في الخلاصة والزانية
 وكذا الاولى للشان يقول فلو لم يعلم اما نته ليشتمل
 اذا

ما اذا علم خيانتته او لم يعلم اصلا ولو جلس المولى عبده
 في حانوته وفيه ودايع فسرق ثم وجد المولى بعضها في
 يده عبده وقد اتلف البعض فباع المولى العلام فان
 كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار ان شاء جاز
 البيع واخذ الثمن وان شاء نقض البيع وباعه في دينه
 وان لم تكن له بينة فله ان يجلف مولا على حدة فان حلف
 لم يثبت وان نكل فعلى وجهين ان اقر المشتري كان هذا
 وما لو ثبت بالبينة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع
 بل ياخذ الثمن من المولى كما في خزائن المفتي وجاز
 لمن في عياله دفع لمن في عياله يعني لو ادفع زيد عند
 عمرو وديعة فدفعها عمرو الى زوجته ثم دفعها نوت
 الى امته الاسنة فضاقت لا يضمن عمرو ولا زوجته
 وهذا الذي ذكرناه في جميع ما تقدم انما هو فيما اذا
 ادفع عند ثمن ولم يذهب صاحب الوديعه عن حفظه
 بمن في عياله اما لو زناه عن الدافع الى بعض من
 في عياله كما لو قال لا تصنع عند ولدك فلان قد دفع
 المودع بالفتح الوديعه الى بعض من في عياله مخالف
 لصاحب الوديعه فضاقت الوديعه فينظر ان كان له
 المودع بالفتح وجد بداي استغنا منه بان كان له
 اى للمودع عيال غيره لا زوجته الامينة او ابن امينه
 له اخر غير من يري عن دفع اليه بن ملك قد دفع مع استغنا
 مخالف الى النبي عنه ضمن المودع لوضا عنه
 والا بان كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه وضامن
 لا يضمن وهذا كما اذا ادفع عند رجل دابة ونهاه ان
 يستلها الى امراته وهو لا يجد بدا من ذلك فسلم الدابة

المها فضاغت عند هاهنا فانه لا يضمن كما في المضمرات وهذا اذا
 كان المدفوع اليه امينا فان شرط جواز الدفع كما سرولند كرهنا
 فروعا في شروط يجب اعتبارها في الوردية وما لا يجب
 ان قال احفظها في هذا البيت تحفظها في بيت اخر من تلك
 الدار لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذا
 لو قال يضمن في هذا البيت ولا تضمن في هذا الاخر البيت
 في دار واحد فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان
 قال في الميابع وهذا اذا لم يكن البيت الذي تحفظها
 فيه انقص حرزا من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو
 كان البيت الثاني انقص حرزا من الاول ضمن ولو قال
 ضمها في كيسك هذا فوضها في غيره لم يضمن كما في الشيخ
 وان قال ضمها في كيسك فوضها في الصندوق لا يضمن
 كما في العارضية ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها
 في صندوقه او قال احفظها في صندوق ولا تحفظها
 في البيت تحفظ في البيت لا يضمن كما في شرح الجامع الصغير
 لقاضي خات ولو قال احبها في هذه الدار فحبها في دار اخرى
 في تلك المحل فهو ضامن وان كانت الثانية حرزا من الاولى
 كذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوردية وكذلك
 ان قال احبها في هذه الدار ولا تحبها في دار اخرى
 فحبها في دار اخرى وفي شرح الطحاوي اذا كانت الدار
 التي احبها فيها والدار الاخرى في الحرز على السواء وكانت
 التي احبها فيها احرز فلا ضمان عليه سواء بهما عن
 الحب او لا ولم ينهه كما في محيط ولو قال احفظها في
 هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة اخرى تحفظها في البلدة
 القريبة ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقه

هذا ولا تحفظها في هذه الصندوق الاخرى وذكر البيت تحفظها
 في المبنى عنه لا يضمن بالاتفاق كما في العتبية والاصل
 المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاة
 وبعبارة فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد
 فهو هدر كما في البدائع فلو شرط عليه ان يسكنها ببدة
 ولا يضعها او يحفظها بيمينه دون يسارة او ينظر لها
 بعينه المني دون اليسرى ولا يجرحها من الكوفة
 فلا ينتقل منها او يحفظها في صندوق في بيت كم يعتبر
 كما في الترتاتش اذا لم يعين مكان الحفظ ولم ينه عن
 الاخراج نصا بل امره بالحفظ مطلقا فله ان يخرجها
 كان الطريق مخوفا فنهكت ضمن بالاجماع وان كان لها
 امينا ولا حمل لها ولا مونة لا يضمن بالاجماع وان كان لها
 حمل ومونة فان كان المودع مضطرا في المسافة فله ان
 لا يضمن بالاجماع وان كانت له يد من المسافة فلا ضمان
 عليه قريب المسافة وبعدت وعلى قول ابي يوسف
 ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا هو المخلص وكما
 وهذا كله اذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان
 نهاه نصا ولم يعين مكانه فله ان يخرجها وله منه بد ضمن كما في
 الفتاوى والفتاوى ان امكنه حفظ الوردية في المصر الذي
 امر بالحفظ فيه مع السفر بان يترك عبد الله في المصر المأمور
 به او بعض من في عياله فاذا سافر فيها والحال هذه ضمن
 وان لم يكن ذلك بان لم يكن له عيال او كان الا انه احتيا
 التي نقل العيال فساو فلا ضمان كما في الترتاتش الوردية
 لو كانت طعنا كثيرا فساو فله ان يطعم فانه يضمن

استحسننا كما في المضرات واجمعوا على انه لو سافر بالوديعة
في البحر يضمن كما في غايه البيات والاب والوصى سافر
بمال الصبي وهكذا لا يضمن الا اذا تركاه وحدث
ههنا كما في التوجيه والويلد بالبيع المطلق اذا سافر
به لا يضمن ان لم يكن له حلق مونة وان كان ضمن كما في
الخلاصة واذا دفع الرجل الى غيره وديعة فوضهها في
حائوته فقال له صاحبها لا تضع في الحائوته فانه مخوف
فتركها فيه حتى سرت للبلدان لم يكن له موضع اخر من
الحائوت لا يضمن وان له موضع اخر من الحائوت فهو
ضامن اذا كان قادرا على الحمل كما في خزائنه لم يضمن
رجل دفع الى اخرها وقال له اسبق به ارضي ولا تسبق
ارض غيري فسقى ارضي الا مرثم سقى ارضي الغير فضايع
المران كانت ضائع قبل ان يفرغ من تسقى الثاني ضمن وان
ضايع بعد ما فرغ لا يضمن كما في الخلاصة امسرة قال
لاكارها لا تطرح انزالي في منزلك فوضع الكار في منزله
فخفي الاكار جارية وهرب فرفع السلطان ما كان في
منزله قال الفقيه ابو بكر البخاري كان منزله قرية من موضع
البسدر فلا ضامن على الاكار كما في غايه هذا العدل واثا
سئل ابو بكر قال كمضجع للتا جرضها في هذا الضلع في
اليه فوضه في الحقيقة قال ضمن وان قال ضلعها في
الحوائق من جرائره فوضه في الحقيقة لا يضمن كما في
الحوي المودع اذا شرط الا حرق للمودع على حفظ الوديعة
صح لزوم عليه كما في جواهر الخلاط ولو ادعى عاصبه
المعصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه يصح كما في التوجيه
فا

فان حفظها الى المودع الوديعة بغير هدر اي بغير
تعياله ضمن لان صاحبها لم يرض بغيره والايدي تختلف
في الامانة ولات الشئ لا تضمن مثله كالمضارب
لا يضارب فكذا المودع لا يودع والوضع في حرز غيره
من غير استجار له ايداع حتى يضمن ولات الوضع
في الحرز وضع في يد من في يده الحرز فيكون كالتسليم
اليه زيلعي وحس محمد بن جعفر بن جعفر ما له كالمودع
المودع الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى
امين من امانة يمين يثق به في ماله وليس في عياله
ان لا يضمن لانه كما كان موثقا به في ماله فكذا في
الوديعة ثم قال عليه الفتوى كذا في انها في وكلا لودع
المودع الوديعة الى ما ذاب عبد الله الى ذون له في
التجارة وكذلك العبد المعتزل عن منزله فضايع كريضه
كما في محيط السرخس وكلا لودع المودع الى شريكه
سوا كان شريكه معاوضة عنان جاز عليه الفتوى
ابن مالك واعتمد بن النكال حيث قال في الاصلاح وله
حفظها بنفسه وبامنه ولم يقر وعياله لان الدفع
الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحقيقه
لا حاجة الى كونه عيالا اه وغیره في انها في الترتبات
وهو الى الحكواتي ثم قال وعليهذا لم يشترط في التحفظ
في حفظ الوديعة العيال فقال ولزم المودع حفظها اذا
قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذرفه اشيا
حتى ذكر ان له ان يحفظ بشرط العنان والمأوى وصلة
وعنده الى ذون له في يده ماله ثم قال وعلم ان العيال

ليس بشرط في حفظ الوديعه زيلبي و اقرة المصم والطين
 اذا كانتا شريكين فوضع عندا حدهما و ربيعة فوضعها
 في كيسه او في صندوقه و امر شريكه بحفظها تحمل الكيس
 فضع لم يضعن كما في محيط السر حصة سوقي قام من
 الكا نوت للصلاه و في الكا نوت و دايع فضا عت
 الوديعه لم يضعن صاحب الكا نوت لانه حافظ بغيره
 فلم يكن مضيعا و لم يكن هذا منه ابداعا للوديعه بل
 هو حافظ بنفسه في حانوته و حانوته محرز كما في
 الخا نية الا اذا خاف المودع الحرق بالسكر لسكون
 من النار و بالتحرير من دق القصار و قد روي في السكو
 معرب و في المصباح الحرق بفتحين اسم من احراق النار
 او خاف المودع الغرق بفتحين مصدر غرق في الماء
 من باب ليس فهو غير يرق و الخا نة كانت الغرق او الحرق
 غا لبالي كذا فلا يينا في كونه محيطا بمنزل المودع
 قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده انه اذا خاف الحرق
 الغالب و اراه و ناله و لم يجر له الا يضعن فلو كان الحرق غير
 محيط بمنزل المودع و دفع المودع الوديعه الى جاره و اجبى
 ضمنه قال و اشتراط هذا الشرط في الفتوى احق و اخطر
 هكذا في العناية لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة
 و في التمسك في الا اذا خاف الحرق ايم حرق محيطا بجميع
 محلهما فسلمها الى دفع المودع الوديعه عندا حافظ
 ان يختر له الى جاره و هل يجب عليه في حال الحاطة
 النار تسليمها الى جاره حتى لو تركها في داره و احترق
 ضمن ام لا و الظاهر انه لا يجب فلا ضمان يضعن

كما نقله سري الدين عن الجبى و دفع المودع الوديعه
 خوف الغرق الى رجل كان في فلك اخر من غرقه فانه
 لا يضعن و مثل الحرق و الغرق ما لو خاف من المصوب
 الخارجة عليها او ما اشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون
 ضامنا كما في الخا نية و من ذلك مرة حضرتها الوفاة
 و عندها و ربيعة فدفعته الى جاره لها فهلكته
 عند هاتان لم يكن وقت وفاتها بحضرتها احد من عيالها
 لا تضمن كما في الخلاصة لانه تعيين طريق الحفظ و قد
 قالوا في مثل هذه المسائل هذه اذا كانت الدفع لضروفا
 و ان كانت الدفع لغرض ضرورة فهلكته في يد الثاني ان
 هلكت قبل ان يغارق الاول الثاني فلا ضمان على
 احد بلا خلاف وان هلكت بعد ما قارب الاول الثاني
 في الاول ضمان بلا خلاف و اما الثاني ففيه خلاف
 على قولين و على قول اربع لا يضم كما في المحيط فان
 ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع
 على الاول كما في المختصرات ولما استهدك الثاني الوديعه
 ضمن بالاجماع و غير صاحب الوديعه في تضمن الاول
 او الثاني فان ضمن الاول رجح لها على الثاني وان ضمن
 الثاني لا يرجع على الاول كما في السراج الا اذا امكن
 ايم امكن المودع في حال خوف الحرق او الغرق و نحوها
 دفعها ايم الوديعه لمن في عياله وقع امكانه لذلك و دفعها
 الى جبن يضعن لانه لا ضرورة له فيه زيلبي و ان المودع
 في حال خوف الغرق القاه الى الوديعه في سفينة اخرى
 فوفقت في الجركم هلكت قبل ان تستغرقها و لهذا معنى

قوله استند والفقها في سفينة اخرى فوقع في البحر
 بان تد حرج صحت لان الاتلاف حصل بفعله بيلج
 فان ادعاه لى لودوع رجل عند خروجه فحاف
 المودع الحرق والفريق فسلم الى جاره فهلك فطالب
 ربه فذكر المودع له ما وجب الدفع الى جاره وهلاكها
 في يده وما وجب للمودع الى ذلك اخر وكذا به ربه
 صدق المودع ان علم وقوعه في الفرق صوابه الحرق
 بسفينة اى حرق بدرا المودع وقال الشيخ الرحمتي
 كان هذا من قبيل الاحتكاك واصلا اى الحرق والفريق
 وقوله بدرا المودع راجع الى الحرق وحذف من الثاني او
 سفينة راجع الى الفرق له لانه كل مذكور على ما حذف
 بآرائه وهذا على ما تخاه الشئ في شرحه وما جوهه
 المتز على انه يصدق ان علم دفعها عند خوف الحرق
 او الفرق بالبيئة وهو الذي ذكره الشئ بعد قوله والاعلم
 بالواجب ان صاحب المتز لا يصدق
 مدعي الدفع للحرق والفريق بالبيئة والشئ صرف
 كلامه وقال ان علم ذلك بالبيئة على وقوعه في داره
 وفلكه فاعنى ذلك عن البيئة على الدفع للخوف
 على نفس الوديعه وان لم تقع البيئة على وقوع الحرق و
 الفرق في داره وفلكه فلا بد من البيئة على الدفع والخوف
 ذلك على نفس الوديعه ثم ان الفرق كما يخشى منه على
 سفينة قد يخشى منه على نفس الدار اذا كانت البيوت
 متصلة بطرف الجبل والزاوية حرج السبل ومثل
 خوف الحرق او الفرق لو خاف فسادها بغير استنفه
 من افة المطار او عند وقوع النهر في داره ودفعها
 الى

الى جاره عند توفهم سلامتها عند اه وسه في التحقيق
 واكلاى وان لم يعلم وقوع الحريق في داره يصدق المودع
 بالبيئة في قول ابي يوسف وهو قياسي قول ابي حنبل في
 الظهيرية وفي الزاد وهو الصحيح كما في الترخا فيه فحصل
 بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق عبارة
 الخلاصة اذا علم وقوع الحريق في بيته قبل قوله ولا فلا
 وعبارة الهداية ولا يصدق على ذلك بالبيئة لانه
 مدعي صورة مسقطه للضمان بعد تحقق السبب
 فصار كما لو ادعى الاذن في الابداع اياه ويوافق ما في
 الهداية كلام الزيلعي حيث قاذ ولا يصدق على ذلك
 بالبيئة لان تسليم الوديعه الى غيره موجب للضمان
 ودعوى الضرورة دعوى مسقطه فلا تقبل بالبيئة
 كما اذا تلحق بالحرق في حاجته باذن صاحبها
 فالتوفيق الذي اشار اليه الشئ بان يحمله كلام الخلاصة
 على ما اذا علم وقوع الحريق ببيئة ويجعل كلام الهداية ومن
 تبعه على ما اذا لم يعلم وقد ذكر هذا التوفيق
 صاحب الذخيرة على المستثنى وبالله التوفيق
 قال الشيخ الرحمتي والذي احوجا لذلك حمل كلام
 صاحب الهداية والنزلي قولها لا يصدق ذلك على
 على تسليم الوديعه ولو حمل لا يصدق على ذلك على
 وقوع الحرق والفريق بدليل قولها ودعوى الضرورة
 كذا فان الضرورة انما هي في الحرق والفريق لا في التسليم
 لا تحدث مع عبارة الخلاصة تامل وفي الفوايد
 الحاجية فلو ادعى وفلكت فقال اما لك هلكت عند
 الثاني وقال بل رد الى وهلكت عندك لا يصدق

لان ايداع الغير موجب للضمان بخلاف ما لو غصب من
 المودع وهلكت فاذا كان كذلك ان يضمن الفاعب فقال
 المودع قد رده على وهلك عندى وقال لا بل هلك
 عندك قال قول قول المودع لانه ميناها واجمعوا ان
 مودع الفاعب يضمن اذا هلك الوديعة في يده
 واكفصوب منه بالخيار بين ان يضمن الفاعب ولا
 يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع
 للمودع بما ضمن على الفاعب كما في شرح الطحاوي قال
 في الجامع الكبير اذا ودع عند عبد محجور فذفع العبد
 الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند ابي يضمن الاول
 بعد العتق ويضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني
 لا يضمن ابد اعتد ابي وعند ابي يوسف يضمن اياه
 ضمان الحال ان يد العتق في الاول ولو اودع عند
 ثالث مثله فعند ابي لا ضمان على الاول والثالث
 وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف له ان
 يضمن اياهم شافى في الحال كما في السباع وفي التجريد وان
 اخرج من يده الى يد غيره او سره باسرها او بغيرها
 وادعيانه كانت باذنه المودع لم يصدق على ذلك وله ان
 يحلف المودع وفي السفاح ان كانت الوديعة في يده
 المودع واستخف المودع الوديعة في يده بغيره بان ترك
 الوديعة والغير في يده وخرج هو بنفسه ضمن كما في
 الترخا في المودع اذا حفظ الوديعة في حرز غيره ليس
 فيه ما يضمن واذا استأجر حرز نفسه وحفظ
 فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ما كان في خزائنه
 المفتحة لو ان احدى نفقة كخزائره ووضع
 عند

عند صيرة فضايع ان وضع باسم حنظلة او باسم الوالي
 ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذي اخذ
 منه ضاع من مال الرجل خاصة كما في الملتقط ولو وضع
 اى لو منع المودع المالك الوديعة ظلما بعد طلبه
 لرد الوديعة قيد بقوله ظلما لا سيما ان له منعه لانه
 لم يكن قادرا على تسليمها وخاف من ردها اليه وقوله
 لانه ما تمت فضايع لا يضمن ومنعه من وديعة عبد
 لا يكون ظلي لان المولى ليس له قبض وديعة
 عبده ما دون اكان او محجورا لم يحضر ويظهر ان من
 كسبه لاحتمال انه مال الغير وديعة فاذا ظهر له للعبد
 بالبنية تحسيدا خذها في الخلاصة هذه اذا لم يعلم
 ان الوديعة كسب العبد اما اذا علم انه كسب العبد فله
 حق الاخذ وسماي المش في التزويق قبيل العارية
 فلو منه تحملا لغيره كما يضمن يعني لو قال رب الوديعة
 للمودع احملي اليوم الوديعة التي عندك فقال افعل
 ولم يحل اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند
 بعد ذلك لا يضمن كما في فتاوى النسبي لانه لا يلزمه
 التحمل وموتة الرد على المالك للمالك ولا يلزمه الا التحمل
 بين الوديعة وصاحبها عند طلبه فلو منع عن
 تحلية ضمن وفي الصبر في وضع ما في فقال ارسل
 اما بنى من تحت فبعث على يد رجل يضمن لانه مجهول
 فلا يصح الاسر كانه الترخا في ابنه كذا وقد سئل عن
 زيد ارسل ما مع بكر الى عمرو كتب معه كتابا وقال
 للرسول حبي وصوكتك البلد ارفع الاله صا حيا
 لا تتبعها عندك والرسول وصل الى عمرو وعطاه الكتاب

فقال عرو ابن الامانة فقال الرسول انا اجمي بها فذهب
على انه يجمي بها ولم يجمي بها فبعد يومين جاء وقال قد
سرت في طريق رجوعي فهل تلتزمه ام لا فاجبت
بانه لا تلتزمه حيث لم تمتنع بعد طلب المرسل اليه بل
قال انا اروح اجمي بها وبصدق في ضياع الامانة
وعدم دفع الامانة مع الكتاب لا يعد بقصير
منه اذا يجب عليه الحمل ولا الا عطا الا التحليل
والتصوير من عمر وحيث لم يذهب وبأخذها منه
والله تعالى اعلم بنفسه ولو صح كوكيله يعني
لو لم يطلبها ما لاك من المودع بنفسه وانما طلبها منه
وكيل المالك فلم يدفعها ثم ادعى ضياها ضمن
وفي الترخي نية وسيل عن المودع اذا وكر رجل
بقبض ودعته بمحض من المودع فانتهى اليه
الوكيل بعد ايام وطلبه باله دفع اليه فامتنع
هكذا ذلك الشيء هل يضمن فقال نعم قيل له وهل
يفرق الى الربي التوكيل بمحض منه وبين الوكيل
في حال غيبته فصدق في التوكيل في حال غيبته
فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع اه ولو
قال للمودع ادفعها الى اي وكلاي شئت فطربها
احد وكلايه فلم يعطه ليعطها الى وكيل اخر
فانه يضمن بالكنع من احد وكلايه كما في وجيز
الكردي بخلاف رسوله يعني انه رسول المودع
لو طربها فقال لا ادفع الا الى الذي جاء به فسر
يعني عند الثاني وفي ظاهر المذهب لا يضمن
كذا في الوجيز فالمسألة ذات خلاف فاقصر
الشم

الشم على ما ذكره يدك على اعتماده وقد نقله المستان
عن المصنفات والنفوس بينهما ان الرسول ينطق
على ان المرسل ولائكة كذا الوكيل الا ترى انه لو عزل
الوكيل قبل علم التوكيل بالاعزل لا يصح ولو رجع عن
الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كما في المعتمد
الى فتاوى نجم الدين ولو بعلا مته فيه على الظاهر
اشارة الى انه لو قال صاحب المودعة للمودع في
السرم من اخبرك بعلا مته كذا فادفعها اليه في رجل
وزعم انه رسول المالك واتى بتلك العلامته فلم
يصدق المودع ولم يدفعها اليه حتى هلك فلا
ضمان كذا في المحيط وانا صار صاحب المحيط بفعله
فلم يصدق المودع الى انه لو صدق ولم يدفع لكان
ضامنا ومما يورد ما في الهندية عن ابي وكيل
سبل عن بدوي ترك عامته عند قروب لخوف الطريق
وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمتي فادفعها
اليه فلم يدفع الى من جاء بطلبها واتى القروب العا مية
بغضه بعد ايام ووضع في بيت صدق له فسر
الشم هل يضمن قال نعم لانه بالكنع صار ضامنا
غاصبا الا اذا كذب الرسول انه رسول له اقال لا اعلم
انك رسول لانه لا يكون ما نعا بعد الطلب اه ثم لم
ضاعت هذا الرسول ضاعت من مال المالك قال في
الترخا نية ولو قال ادفع الى ابي والي اشك يا بني
بها ففعل فضاء كان من مال الطالب ادق دراهم
يعني منه حال كونه قادرا على تسليم اى تسليم المودع
الى مالكها او وكيله ضمن المانع ظاهرا والا يري وان لم

بقدر عا تسليمها حال طلبها كان كان المورد في وقت طلبها
 عاجزا عن اجازتها كان كان لا يستطیع الوصول المحل
 الودیعة او بان يكون في موضع ما لا يقدر في الحال على
 ردّها فانه لا يضمنها كما في السراج او معنويا وهو ما
 اشار اليه بقوله او خاف المورد حال الطلب على نفسه
 او خاف على ما له من ظالم ان يقتله او دابن بحسب
 وهو غير قادر على الوفاء وكانت امرأة وخافت من فاسق
 او خاف على ما له بان كان ماله مد فزنا معها اى مع الولد
 فاذا ظهر غصب منه غاصب فاستغنى عن التسليم له
 ابن مكر لا يضمن لانه لم يكن ظالما في المعاملة المورد
 اذا طلب الودیعة في ايام الغتة فقال المورد لا اصل
 اليها الساعه فاعبر على تلك الناحية وقال المورد غير
 على الودیعة ابض قال ابو جريح ان لم يقدر المورد على
 ردّها لبعد لها ولصيق الوقت فلا ضمان والقول
 قوله فيه والاضمن وفي الوجيز ولو طلبها اى كذا فقال
 لا اقدر على احضارها الساعه فتركها كذا وزهد
 كان عن رضو لا يضمن وان كان عن غير رضو ضمن فان
 كان الطالب وكذا لا يضمن اهلا لا لا رضو وذهب
 فقد انشا الودیعة كذا في الخلد صه قال في البحر وسبني
 ان يكون محل هذه التفصيل ما اذا كان المورد
 يملكه وكان كذا في قوله اما اذا كان صاحبها قد
 يضمن مطلقا لا قلنا وانما يضمن في ذلك الطالب
 مطلقا لانه ليس للوكيل انشا الودیعة بخلاف
 المالك ولو طلب المالك الودیعة فقال المورد
 لطلبها عند انتم قال في العقد ضايعت فانه يسأل
 ان

لكر

ان قال ضايعت قبل قبولي طلبها عند ايضن وان قال ضايعت
 بعده لا للتا قض في الاول دون الثاني كما في العمادية
 كطلب الظالم اى كذا لا يضمن بطلب صاحب الودیعة حيث
 كان ظالما كما اشار اليه الماتن بقوله ولو كانت الودیعة
 سيفا اراد صاحبه ان يأخذ يضرب به رجلا فله
 اى فيجوز للمورد المنع اى منع المالك من الدفع حيث
 اراد المالك ضرب مظلوم ولو معاهدا وامرأة او صبيا
 ومثل السيف كل مؤذنيها يظهر ان يعلم المورد ان الثاني
 المالك ترك الرأى الاول وهو الضرب به ظلما وعده وان
 ويعلم انه اى المالك الاول وهو الضرب به ظلما وعده وان
 مباح جواهر فلو شك فيها ذكر لا بعد بمنعه ظلما فلا يلزم
 اهلا به كذا يفاد من مذهب من اى ان الثاني كذا لا يفيد انه
 مثال غير مختص فله كذا كما كان في معناه فيما يظهر
 افاده السيد احمد لو اردت ان تتركها لثابتها فيه
 وضيتها وكان فيه اى في ذلك الكتاب اقرب
 للزوم بان يسلم الى زوجها بعد وفاتها فترت من
 وامرته بان يسلم الى زوجها بعد وفاتها فترت من
 مرضها وارادت ان تتركها لثابتها فيه
 بمنع اى منع ذلك الكتاب منها من المرأة للمودة
 لئلا يذهب حق الزوج حيا وانا كان القوطاس
 ملكا لها كما في خزائن المختار وفي الذخيرة رجلا ورجل
 صكا عند رجل وامرته ان يدفع الصكا الى غريمه ان
 دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة اشهر
 فدفع الغريم الى صاحب المال الدرهم بعد مضي ثلاثة

وهي واقعة الفتوى قال وقد اختلفت بان القول قول المودع
بالاجماع اه وان ادع جارية ثقات المستودع ولم يبينها
ثم راوها حين بعد موته فلا ضار على المستودع وان لم يبر
حية بعد موته فقال وبنه قد ردها عليه او ماتت في
حياتها او هربت لا تقبل قولهم في شيء من ذلك لانهم يدفعون
عني انفسهم ايضا ويضض المودع بغيرها يوم القبض
كافي محيط فان تغيرت قيمتها بزيادة او نقصان كانت
قيمتها اخرها رواها حية دينا في مالها له نقصت قيمتها على
ثانته او زادت وتلك الجواب في العارية ولا جارة ثقات في النسيئة
ولو ادع بلحا او بطي او غيا وغاب ومات المودع ثم
قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة لا تتبع ائتمار
المدة فهي دين في مال الميت لانه لا يعلم حالها ولا يعلم
اتمومتها كما في العارية ولو برهن ورنه المكتة ان ذاب وفسد
في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع ثقاتي المستغنى
اذا علم على بناء الفاعل والضحية وادى المودع بالفتح قال
الحوري وقيد في الخلاصة ضمان المودع بموته مجهلا بان
لا يعرفها الوارث ما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف
ثقات وبنه لا يضمن له وروى ان سبيل منها فقال اخذ
فلا ضمان ان علمت اي الوديعة بعينها وهلك بعد
ولو قال الوارث ان علمت اي الوديعة بعينها وهلك بعد
موتها فعدي فلا ضمان في تركه وانك الطالب معرفته
الوارث لها ضرب بها في تركه فينظر القاضي ويسأل الوارث
ان يفسرها الوارث الوديعة وقال هي اي الوديعة كانت
كذا وان علمتها وهذا هلكت صدق الوارث وان لم يعلمها
كانت دينا في التركة هذا اي تصديق الوارث فيما لو ادع

اشهر فرفع الغريم الى صاحب المال الدرهم بعد مضي ثلاثة اشهر
فجا الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بقتل
ان الغريم دفع المال الذي في الصك كما لا الطالب لا يدفع الصك
الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة او بعدها لان دفعه
الى الطالب اعانة له على الظاهر ومنه اي من المتعطلات
اي موت المودع بالفتح حال كونه مجهلا اسم فاعلم ان التجهيل
يعني لم يبين عند من وضع المال المودع او ابن ابيه وجره
على الورثة فكذلك قال الفتاوى ومعنى موته مجهلا ان لا يبين
حاله الا ما ذكره في الاسباب وقد سئل عمر بن حنبل عن لو قال
المريض عند ي ورثة بالي موت لفلان ضمنه درهم لا اعرف
قدرها ثقات ولم توجد فاجاب بان هذا من التجهيل لقوله
الابواب هؤلاء يموت قبل ان يبين ولم تعرف الا ما تبينها
قال بعض الفضلاء وفتاى هذا في دعوى تجهيل نود
لم يبين وقت الموت لم يبين ولو قال مات مجهلا ومات من
غير بيان يصح كذا في القضية وفي جوامع الفقه والمودع ان
يخاصم الغاصب في الرد والضمان فان كان المودع بالفتح
يضمن الوديعة فتصير الوديعة دينا في تركته كدين صحيح
يخلص ربا الغريم لان بد الامانة مع التجهيل عند الموت
تغلب به منكم لان ما مات ولم يبين صار بالتجهيل مستهلكا
ها قال العلامة الحانوتي وهلم من ذلك الزائد في الرهن
على قدر الدين اه قال الخبير الرضائي الظاهر منه بدليل ان
قالوا ان يضمن به الوديعة يضمن به الرهن فلهذا اذا
مات مجهلا يضمن ما زاد فليحفظ قال وقد اختلفت في ذلك
وهذا كله في موت المودع بالفتح وانما يموت المودع بالكسر
مثلا فلا ضمان والقول قول المودع بالفتح جميعه بلا شبهة
وهي

معروفة الوديعه وفسرها وما لو كانت الوديعه عتده اي عند
 الوارث باقية بعد موت مورثه المورع فقال هلكت ستوفي
 عدم التصفي الا في مسالة واحدة وهي ان الوارث اذا دل
 السارق على الوديعه ففسرها السارق بغير اطلاق من الوارث
 لا يضمن الوارث والمورع بالفتح اذا دل السارق على الوديعه
 ففسرها ضمن المورع بسبب دلالة خلاصتها اذا دل
 المورع السارق على الوديعه ثم لما جاء السارق يسرقها
 منعه المورع بالفتح من الاخذ حال الاخذ فاخذها السارق
 قهر لا يضمن وقد نكح لو هلك الوديعه في يد المورع بعد
 منع السارق عنها حال الاخذ بسبب اخذها فاداه الرجم
 وفيها اذا اختلف الطالب وورثه المورع فقال المورع
 مات مجهلا وقال ورثه المورع كانت قايمة بينهما يوم
 مات المورع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول
 قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعه
 في حياته لم يقبل منهم الا ببينة والضمان واجب في
 ماله كما في الحادية وفي جامع الفتاوي في الوديعه ولو
 ورثته ردوها في حياته او تافت في عياله لم يصدق
 ببينة كونه مات مجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا
 على احدى تقبل ولا ضمان عليهم لان الثالث بالبينة
 كما ثابت بالمعينة كما في جامع الفصولين وفي بعض
 الفتاوي وورث المورع بعد موته اذا اقرضا عنه
 الوديعه فان كان هذا الوارث في عياله حين كان
 مودعا بصدق وان لم يكن في عياله لانه فان اقام
 الورثة البينة ان المورع قال في حياته ردتها يعجز
 وادامات المورع مجهلا وادعي الوارث الضمان

حال

حال حياته لا يقبل قول الوارث لانه في الحادية ولو ان
 المستورع لم يمت لكن جن جنونا مطبقا وله اموال
 فطلبت الوديعه فلم توجد وقد يسوا من ان يرجع
 اليه عقله كانت ديناه عليه في ماله ويجعل القاض له
 وليا يقضها من ماله ويأخذ بها ضمنا ثقة من
 انه رد هاليه اوضاعت عنده او قال لا ادري ما
 حالها يخلف عليها ويرجع ماله كما في الياسيع وان كان
 قد دفعها الي امراته ثم مات اخذت المرأة بها فان
 قالت صاغت او سرقته فالقول بها مع عيها ولا يبي
 على احد وان قالت قد ردتها عليه قبل موته فالقول
 لها مع عيها وصارت ديناه فما ورثت المرأة منه الزوج
 كما في محيط الرخصي ولا يعلم انه دفعها الي امراته الا
 بقوله بان قيل قبل ان يموت ما فعلت بالالف التي
 ودعها فلا رد فقال دفعها الي امراته ثم مات
 سكت المرأة فانكرت الدفع اليها فان خلف ولا يبي
 عليها وان كان الميت ترك مالا في دينها ورثت المرأة
 منها كما في المحيط كما في سائر الامانات فانها تقبل
 مضمونة بالموت عن تجهيل اي كل من في دينها لم يمت
 وديعه او عارية او اجارة او ره او بضاعة او ولي
 في دينه امانة ولا يعرف ذلك في تركته صار ذلك دينه في
 تركته ويكون اسوة للفرما وعلى التمهيد في ذلك
 بان المد المجهولة عند الموت تقبل يد ملكها
 الضمان اذا مات مجهلا تركه الحفظ والمضجع الموت
 بملكه الضامن ولان الظاهر من حال من حضر الموت

وعلى ما في الشرع لا يلهى على الوضوء تسعة عشر منها ناظر
 وقف اودع غلات الوقف ثم مات الناظر مجهلا فلا
 يضمن ثم كلام المص عام في غلات المسجد وغلات المستحقين
 وقال السري اقول هكذا وقع مطلقا في الولولجية والبنزاة
 وقفيه قاضيان سمولى المسجد اذا اخذ من غلات
 المسجد ومات من غير بيان انه و نه الاجناس مستولى
 الوقف اذ مات ولا يعرف حال غلاته الاخذها ولا
 يبينها عند موته بل مات مجهلا لا ضار عليه اها
 اذا كانت الغلة مستحقة لتقوم بالشرط فيضمن مطلقا
 بدليل اتفاق كائهم فيها اذا كان له اروقفا على اخوين
 غاب احدهم وقبض الى اخر غلاته تسع سنين ثم مات
 الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه
 من الغلة قال الفقيه ابو جعفر اذا كان الى اخر الذك
 قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب ان
 يرجع في تركه الميت حصته من الغلة وان لم يكن الى اخر
 الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كانت الغلة
 الاخوين اخرج جميعا فكذا وان اجر الحاضر كانت الغلة
 كماله في الحكم ولا تطيب له اكلها منهم فتأمله واقول
 ويجوز بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شي في يد الناظر
 للمارة وفي فتاوى الشيخ احمد بن ابي الدين بن
 العماد المفتي بمصر ما نصه قال على واثمي طلب المستحق
 غلة الوقف تصرف غلته وتاخر ثم مات مجهلا كانت
 ضامنا وان لم يطلبوا منه فان كان محمودا يثبت
 اناس معروف بالديانة والا مائة كعرب عبد العزيز بن

ان يثبت ما كان عنده من الودائع والغصوب فاذا لم يثبت
 ما كان له ملكه من فصل الرجوع عن الشهادته كشرط
 عنان ومفاوض وهذا عطف خاص بعقوبات احد الشرطين
 مجهلا مال الشركة كان للشريك الاخر ان يطالب في الشركة
 بقدر حصته من المشترك وفي الذخيرة شركان في الشركة
 مفاوضه اودع رجل احدهما في المودع بلابيان ضمنها
 ولو قال شركه الحي ضاعفت في بدشركه حال حصته
 يصدق اه قال في مجمع الفتاوى المودع او المضارب
 المستضع او المستعير وكل من كان له مال في يد امانة اذا
 مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون دين
 عليه في تركته لانه صار مستهلكا للوديعة بالتجهل ولا تصدق
 ورثته على الملاك او التسليم لرب المال ولو عني المال في
 حياته او علم ان وارثه يعلم بذلك يكون امانة في يد وصيه
 اوفى يد وارثه كما لو كان في يده اها ولو قال المضارب اودعني
 مال المضاربة فلا نا الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على
 ورثته فان قال الصيرفي ما اودعني شيئا كان خزانة المقنن
 مع مجبته ولا شيء عليه ولا على ورثته الميت كما في خزانة المقنن
 ونومات الصيرفي قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان المضارب
 دفعها الي الصيرفي فقول لا يصدق على الصيرفي كما في
 الخلاصة وان كانت الى الصيرفي بينة او اقراض الصيرفي
 ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي كان دين ما مال المضارب
 ولا شيء على المستودع كما في الترخاينة وان مات المضارب
 والصيرفي حي فقال الصيرفي رددها عليه في حياته كانت
 القول قوله ويجوز ولا ضمان عليه ولا على الميت كما في عظيم
 الا ان الامن لا يضمن بموته مجهلا في عشر على ما في الاشباه
 وعلى

لا يضمن وان لم يكن كذلك ومضى زمن والمال في يده لم يشرقة
ولم يتعبه مانع شرعي فانه يضمن اه وهذا التفصيل ذكره
الطوطوسي في انتفع الوسايل ونقل المحوى عن بعض
الغضلاء حسن هذا التفصيل وقال الشيخ صاحب
زواهر الجواهر قول هو لما مات مجهلا فقد ظم ونقص
وحيت لم يبيّن قبل موته فكان حابيا لها ظم فيضمن
سواء طلب منه اولاد ولد بخونه محمودا وغير محمود
ولو كان محمودا لم يضمنها قبل موته في مرضه وخلص منه
فالمحسن ما عليه المشايخ الاعلام والمصاصين
انه لا خلاف في عدم ضمانه بموته مجهلا غلات المسجل
فاما اذا مات مجهلا استحقاق المسحقين فغنيه
اختلاف المشايخ وما عليه مشايخ المذهب انه يضمن
مطلقا خلافا لتفصيل الطوطوسي قيد الماتى غدا
ضمان الناظر بالغلة لان الناظر لو مات مجهلا مال البدل
ضمنه الاشباة عن النخبة اي مجهلا لثمن الارض المستبدل
يعني لو باع رغبة الوقف حيث يساغ الاستبدال فمات
مجهلا مال البدل ضمنه وقيد بالتجهيل اذ لو علم ضياعه
لا يضمن قال في البحر نفلا عن المحسب لو ضاع الثمن من
المستبدل لاضمان عليه وفي الذخيرة ان المال في يد
المستبدل اما لا يضمن بضايعة هو انما ضمن بالموت
عن تجهيل لانه الاصل في الامانات اذا حصل الموت
فمنها عن تجهيل فانهم قللت ولو مات مجهلا لعين
الوقف بالا وبيات يضمن كما ذكره الجواهر في الوقف على
الغلة بجوازها فاله المص في المنع ولغظه اقوال
يستفاد من قولهم انه اذا مات مجهلا مال البدل يضمن

انه

انه يضمن في جواب واقفة الفتوى وهما ان المستوى ما
مجهلا للدين ان الموقوف على جهة بر على قول من جوز ذلك
واحد اعلم اه قال المحمودي وعن القول بجوازها عمل الروم
وذلك لانه اذا كان يضمن تجهيل مال البدل وتجهيل
عيني الوقف بالاولى واقراءه بالشيخ صالح في الزواهر
حاشية الاشباة والنظار برغم هذا البحث صريح في
جواز استبدال الوقف بالدرهم والدانير فلا يشترط
كون البدل عقالا وهو في ما قدمه في الوقف من
اشتراط كون البدل عقالا فاده ابو السعود في حاشية
الاشباة وقيد صاحب الزواهر عدم ضمان الناظر
لغلات الوقف ذامات مجهلا بموته اي موت الناظر
حاشية منه لا نفلا وعزوا الى انحاء من المتقدمين
بالفيضة اي ان مات في لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها
فلم يكن حابيا له ظم فلو مات بمرض وعجزه ضمن
لتكنه اي لان الناظر قد تمكن في مرضه من بيانها
وكان غفلا لمرضه ما يوجب الاستعداد ليوم المعاد وقطعه
العلاج من هذه الدنيا الفانية وتفرغ الذمة عنها
يسال عنه يوم القيامة ومع ذلك لم يبيّن فكان
مانعا ظاهريا فيضمن ورد صاحب الزواهر بما حثه
في انتفع الوسايل اعلم ان حث انتفع الوسايل انما
هو في ضمان غلة المسحقين دون غلة المسجل
ورد صاحب الزواهر لم يكن الا لانه لكن نقل الشيخ
الرحماني عن الرضوي في حاشيته قال العمل بالظاهر
متعين ولا نظري قاله الطوطوسي وينبغي ان يقال

ذلك فيما قاله ابن المص في زواجره اه فتنه ومنها قاض
 مات مجهلا لا حوال التامى زادي الاشباه عنده
 او دعيها ولا بد من بعض يعني لا بد من ملا حظة هذا
 القيد لعدم ضانه لانه اي القاض لو وضعوا اليك
 اموال التامى في بيته ومات القاض حال كونه مجهلا
 لم يبيح حالها وابن وضعا ضمن لانه اي القاض في حال
 اتقا اموال التامى في بيته مودع مات مجهلا للوديعه
 ونقل البير عن المشتقات القاض اذا قبض اموال
 التامى ولم يبيح انه وضعا في بيته ولا يدري ابن وضع
 ضمن فافاد هذا ان قبض القاض لا اموال التامى
 موجب لضانه سواء ودعها عنده ومات مجهلا واودعها
 عند غيره بعد ما قبضها ومات مجهلا وهذا مما ينبغي
 ان يتنبه له فانه زاد على ما افاده الشرح هذا كله
 فيما اذا لم يقبل ضاع مال التامى عنده او انفقته
 عليه فان قال ضاع من ذلك فلا ضاع عليه كما في
 خزائنه الاكبر ولومات قبل بياضه وبعد قبضه لها ضمن
 وكذلك ان جن القاض جنونا لا يرجي بروه كما حققه
 البير بخلاف ما لو لم يقبض القاض اموال الايتام
 بل اودع مال التامى عند غيره ولا يدري الى من دفعه ومن
 مجهلا لا يضمن كلاما لا يؤول على هذه الصورة
 لان القاض ولا بداع مال التامى مع المعتمد كما
 في تنوير البصائر فلا يحفظ وفي محيط السرخسي
 قال محمد بن قاض قبض الدرع كصبي في ليس
 والى اخير في لصبي في كيس وانفق احد الكيسين

ولا يدري لايها الباقي قال الف باقي بينهما نصفان فان
 كبر اكان لكاهنهما ان يدعى على صاحبه بما انفق عليه
 ويجلفه اه ومنها سلطان اودع بعض الفضة عنده
 غارتم مات السلطان حال كونه مجهلا وذلك انما
 يكون قبل القسمة وقال الجوهري وكذلك اذ مات السلطان
 مجهلا اموال التامى عنده كما في العارضة ومنها
 الوصي اذ مات وفي بلك مال يتيم ولا يدري اين المال
 ولم يبيح ضمن ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى
 انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له ان يحفظ
 مال التامى بغيره هكذا في نواذر هشام وفي نواذر
 ابن رستم عن محمد بن قاض ضاع مال التامى عند ياف
 اتفقته عليه لم يضمن ولومات قبل بياضه ضمن كالوديع
 كذا في محيط السرخسي ومنها الاب اذا مات مجهلا مال
 ابنه لا يضمن ولا يورث من تركته ومنها اذا مات الوارث
 مجهلا ما ودع عند مورثه وهذه لم يعزها صاحب
 الاشباه لاحد ومنها اذا مات مجهلا ما القته الميراث
 في بيته ومنها اذا مات الصبي مجهلا ما ودع عنده
 بغير اذنه ومنها اذا مات الصبي مجهلا ما ودع عنده
 مجهورا فلا بد ان يثني عشر سنه يعقل التامى
 والشر لا يضمن عليه في مال اذا مات بلا خلاف
 ولومات بعد البلوغ ولا يدري متى هلك وتكيف
 حالها لم يوجب القاض ضانه في مال بالقد الموقوف
 حتى يقيم المدعي البينة انهم لا وها في بلك يوجب
 بلوغه ولو اذن للصبي ولنه في التجارة قبل بلوغه
 ومات مجهلا يضمن عليه بالضم كما لو مات بعد

يلوغ كذا في خزانة الاكل والحكم في المعنوية نظير الحكم
 في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يد حال الودعة لاضح
 في ماله الا ان يشهد الشهود انه افاق وهي في يده
 وان كان لمعتوه ما ذوناله في التجارة فحكمه حكمه
 الصبي لما ذون كان في الذخيرة فاما في ذكر ثلثة
 وذكرنا ستة كل واحد منها معنونا بقولنا وسنبر
 ونزيد عليه حاله لمعتوه ومسالمة موت السلطان
 مجهلا لاموال الايتام فهي احدى عشر وعد في الاثنت
 مسالة احدا مكتفا وضمن من العشر المستثنيات
 وقال الشئ من الفالحه وليس منها مسالة احدا المتفان
 اشار به الي ما في الصغرى اذا مات وقت يده مال
 الشركة ولم يبيح لاضح ان عليه فيه الشئ في ذلك
 بموجب الضمان على المصغر لم تقبله الحكم في المخرج
 هنا وتقبل في كتاب الشركة ايضا عن وقف الخيرية
 ان الصواب انه يضمن نصيب شريكه المفا وضمان
 الغنا ان كان عليه الشئ في الشركة نقله عن المصغر
 حال كونه مجهلا وخلافة ما قد ساه عن الصغرى
 علما قلت واخره محشوها والصواب واخره محشوها
 الاشياء قال الحوى وبه تبين ان ما في فتح القدر
 وبعض الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون
 ضامنا بالموت عن تجهيل عنا نا ومفا وضمة ومال
 المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب
 مجهلا لمال المضاربة او المستشري بماله قال في
 البرازية بعد نحو ورقتين من نوع من الخالصين
 في انواع الدعا وبما نصده وفي دعوى مال الشركة

سبب لموت مجهلا لا بد ان يبيح ان مات مجهلا لمال
 الشركة اما المستشري بماله لا ومال الشركة مصحوب بالمز
 والمستشري بمضمون بالقيمة وماله المضاربة
 اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة والمستشري
 حالها وهذا صريح في الضمان فاذا قرئ مرضه انه ربح الف
 ثم مات من غريبه لا الضمان الا اذا قرئ بوصوله اليه
 كما في قاضيات من المضاربة اه قبيح مستثنى من
 ضمان الامين اذا مات مجهلا بعد اخراج مسالة احدا
 المتفان وضمنه وذلك ما ذكر في الاشياء ستة فاجمع
 وزاد الشربلالي في شرحه للوهبانية على العشرة
 التي ذكرها في الاشياء تسعة اخرى منها الحد في لومات
 مجهلا لمال ولد وله فانه لا يضمن وظاهرهم الاطلاق في قيم
 مالوك ان اب صاحب المال حيا او لا ومنها وصية اي
 وصي الحد ومنها وصي القاض اذا مات مجهلا لمال يبيع
 م بينا ابن وضعة وستة غريب من المجهولين
 يعني لو ادع عنهم وماتوا مجهلين فلا ضمان عليهم
 المجهولين تسعة من الاشخاص فانه اي المجهولين
 لصغر كما في الضمى ورق وجنون وعقلة ودين يفتح
 الدار وسفه وعنته وقد تقدمت مساليل الصبي
 المجهول والمأذون فيما لو استوعا ثانيا ومات مجهلين
 واما العبد المجهول البالغ لو ادع عنه رجل ما لا ضمان
 ولم يبيح الودعة قبل عتقه ينظر ان كان ما ذون في
 التجارة يوم الايداع قبض بال ضمان في مكانه وان لم
 يكن ما ذون في التجارة ثم مات لم يقض بال ضمان في

مجهلي ضمتا والمراد من الاذن الاذن لها في التجرية كما
في البيرة عن خزانة الاكل او في قسولة الوديعه كما في
الوجز فان عبارة كما في المحوى فان كانا ما ذونا لها في
ذلك ثم تأتيا قبل البلوغ والا فاقترضا ونص في
الهدية على الضمان في الصورتين اجماعا لذات سراج
الجامع الكبير لما قوله الوجيز فهو بدل من خرج فان
اسم الوجيز قال الشرع لا يقطع المستثنى ليعتبر
بإدخال الشريك فيها وتنفذ الشرع لا يقطع على يمين
الوجهانية بيمين اخيرين فقال وفي نسخة وهي ان
الابيات الاربعه والاولات لابن وهبان وكان ابن
مات وقوله والعين مفعول مخدوم ليجر صميمه
يرجع للامين ومعناه يجوز يمين اذا مات الامين
الى ضلاله في يد على سبيل الامانة والى حال ما وجد
اعيان الامانة عينا اي مهيئة مخصصة قد ثبت
نصير على بنا المفعول من التصيير يعني نصير حكم
حكم الديون مضمونه سوي متوالي الوقف اذا مات
ولم يعرف حال غلته التي اخذها ولم يثبت عند من
اودعها لاضمان عليه ثم مناصوات مجهلا لما
الشركة لا يضمن على خلاف العهد ومودع بك الدال
مال الغني اي الغنية قبل القسمة وهو اي والحال
ان الذي اودعها هو المودع الذي جعل اميرا
على الكسب فان له الايداع قبل القسمة فالودع مضمون
اسم المفعول يميني اذا مات المير المودع ولم يثبت
عند من اودعه فلا ضمان عليه وصاحب دار القسمة

مكاسبه الا ان يعرف قيامها في يد بعد الاذن ونسب
ذلك بالبينة فيكون دينيا في كسبه ولو كان العيب
صغيرا يوم الايداع او معتوها غير انه يقفل التجرية
ثم اذا لم يتم ما ت اوبلغ او عتق ثم مات اوبلغ اوافاق
في مات فلا ضمان في شيء من هذه حتى يشهد واعلى
قيام الوديعه في يد بعد هذه الاحوال وان كانت
ما ذونا وهو صغير ينبغي ان يواخذ بدينه من
كسبه بعد عتقه والله تعالى اعلم قاله البيهقي
كلية الاشباه واما ما ت اوافاق المجهول ولو
ومات مجهلا فانه لا ضمان عليه زوال القفل ولو
اودع المقتل والسفيه في حال الحجر عليها وما ت اوافاق
مجهلي فكذلك والحجر بسبب الدين ان تركب الرجل
ديون تستغرق امواله وتزيد على امواله وطالب
الفرما من الفاضل ان يحجر عليه حتى لا يرب ولا
يتصرف به ولا يقرب له فزيم اخرا فاقض يحجر عليه
عندها ويجعل حجر حتى لا يصح لهبته ولا صدقته بغير
ذلك خلافا لا يبيح ففعل قولها لو اودع المحجور بالدين
في حال حجر وما ت مجهلا لا ضمان عليه ولم اجد في هذه
المسألة نقولا مركبة والمعقود كصبي وقد قد من ذلك
موصى وان اودع الصبي في صباه ثم بلغ ثم مات مجهلا
وكان مضمونا لا يضمن الا ان يتهد وانها اي الود
كانت في يد بعد بلوغه زوال المانع وهو الصبا وهكذا
الوقا في المعقود ثم مات مجهلا فان كان الصبي
والمعقود المودعان ما ذونا ثم قبل البلوغ والا فاق

مجهل

البرج اى في تلك الدار شيئا اذا مات صاحب الدار الملقى فيها
مجهلا لما وقع فيها لا يضمن مثل ما لو القاه بديرج الهرة بانثنا
وزن الكعب لشعر ملاك يضمن اليهم وتشهد بالام جمع ما لك
بها اى بالدار والى ان صاحب الدار ليس يشترها او غير
قال السيد احمد ولو قال وهو ليس يشتر يضمن اليها من
هو مكان اولى لما سبق اها راك ظم الى ما لو اودع
جماعة متعنتهم في دار انسا من غير شعور من
بالابداع فلو مات رب الدار مجهلا مال اولئك كرىمن
كذا لو مات مجهلا مال وله وجد لو مات مجهلا مال
ولد وله وقاض ما مت مجهلا لا موال النيا مى عندك
او دعيها وصيهم جميعا يعني لو اودع وصى الاب
او وصى الجد او وصى القاضى مال يتيم عند احد وملت
مجهلا عند من اودعه فانه لا يضمن جميع من تقدم
بالجهل ويجوز بانواع السبعة قال السيد احمد وهو
بالنصب في كلام الناظم والاولى الرفع كسابقه والحق
اهلقات والاولى كركسابقه فلا حقه لتسلط سوا
على المعطوف عليه الاول فوارث بغير تنوين يضر
بكون السنين اى وهذا بسطر كلفه معنى لو مات
الوارث مجهلا ما اودع عند موته فلا ضمان عليه كما
تقدم واذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعة
ومصاريفه ايضا فانه عرفت باعيانها فان بارا
احق بها من الغرما وان لم تعرف باعيانها قسم المال
بينها كخصص واصحاب الوديعة والمضارب
والبضاعة منزلة الغرما عندنا كما في المستوط وتذا

اى كما يضمن المودع فيما لو منع المودع ظلم بعد طلب
المالك ودفعته كذلك يضمن المودع ايضا لو خلطها المودع
بجسها اى خلطها مازجة للجس بالجنس كخلط دهن
الموزير هى الموزا ولا بطريق المازجة كخلط الحنطة
بالحنطة والدرهم البيض بالدرهم السور او غيره اى
خلطها المودع بغير جسها اما خلطها مازجة كخلط الد
بالعسل فانه بهذا ينقطع حق المالك بالاجماع او خلط
بطريق المازجة مع نقد التميز كخلط الحنطة بالشعير
وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كما في
المصبرات وهو الصحيح كانه الجوهرة بما له ادوات
اخراف كمال قال الشيخ رحمه فلو خلطها المودع بفتح
بمال المودع بالكره يكون الحكم كذلك فيضمها
يراجع له قلت في الترخا نية عن الفتاوى القتابية
انه لو كان عنده حنطة وشعير لو اودع في خلطها ضمها
يعني اذا كان المالك بحيث لا يتميز الخلوط الا بالكمية
اشارته الى ان المراد ان تعسر التميز وان لم يتغير
كنقطة خلطت بشعير ودرهم خلطت بوزو
من الدرهم مجتبى واختر عن خلط يكون بطريق
المجازورة مع تسر التميز كخلط الدرهم البيض
بالسود والدرهم بالذئب والكرز بالوزون ذلك
لا ينقطع حق المالك بالاجماع ولو هلك قبل التميز
هكذا ما تة كالمهلك قبل الخلط كما في المصطرات
ضمن اى ضمن المودع المودعة لاستهلاكها
بالخط لا يمكن الوصول الى عين حقه بسبب
فعله يلجب عليه الضمان وعبد المودع المخلوط ولا يسيل

للمالك في المخلوط عند البيع وقال اذا دخلتها بمجنسها شركة
 انشا لان لا يمكن الوصول الى عيني حقه صورة وامكنه
 معني بالقسمة فكان استهلاكه من وجهه فان شاما الى
 جانب الهلاك وضمنه وان شاما الى جانب القيا
 وشا ركه فيعمل الى ابها شا وهذا لان القسمة فيما لا تنفك
 احادها فزار وتعين حتى يملك كل واحد من الشركتين ان
 يأخذ حصته عينا من غير قضا ولا رضى فكان ان كان
 الوصول الى عيني حقه قايما معني فيغير وله ان استهلاك
 من كل وجه لانه فعل يتعد ربه الوصول الى عيني حقه
 ولا يكون الاستهلاك من العباد اكثر من ذلك لان اعدا
 المحل لا يدخل تحت قدرتهم فيصرفوا ولا اعتبار للقسمة
 لانها توجبها الشركة ليعمل كل واحد الى حقه فلا تصلح
 ان تكون موجهة للشركة لكن قالوا لا يبيع للمخلوط تناو
 ايمال الربعة المخلوطة قيل اذا الضمان ايمال مضمون
 ولم يقتصر وان ابا حة تناول المكسوب على ادا الضمان
 بالفعل بل ما هو وتضمن القاض او البراءة وهما اقنونا
 على ابا حة التناول على الاداء فتبصر وجه البراءة ولو ابراه
 المالك وصقط حقه من العيني والدين لان حقه بعينه
 المخلوط انما كان في الدين لا غيره قد سقط ببراءة وهذا
 عند ابي حة واما عندنا فبراءة تنقطع خيرة الضمان
 فتعين الشركة في المخلوط ومن هنا تظهر عمق الخلاف
 فيما لو خلط بغير جنسه بحيث لا يتميز الا بكلفة واما
 بحيث تغذر التميز كالمخلوط لا ينفك عن جنسه
 كالزيت بالزيت فذلك يوجب القسط حتى انما يملكه
 بالضم لان استهلاك صورة ومعني تغذر القسمة

ها

باختلاف اعتبار الجنس وتعيين المبادلة ومن هذا
 القبول خلط الخلطة بالشعر في الصحيح لان احداه لا
 يخلو عن حسات الاخر فتغذر التميز وقيل لا ينقطع حتى
 المالك عن المخلوط من نحو الشعر بالخلطة بالاجماع لا يمكن
 التمييز بالجملة ويجوز له الخيار وقيل القياس فيه
 ان يكون المخلوط ملكا للذي خلط عند ابي حة وفي الاستحسان
 لا يصير ولو خلط المايح بمجنسه ينقطع حقه المالك
 عند ابي حة واما عند ابي يوسف فيجعل الاقل
 تابعا لذلك اعتبارا للغالب اجزا وعند محمد شركة
 بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عن كل ولو
 خلطت الفضة بالفضة بعد الاداء صار من
 المايحات لانه ما يح حقيقة عند الخلط فتكون على
 الخلاف المذكور في بيع ولو خلط اي من الجيد بردي
 صمغ اي ضمن مثل الجيد لانه لا يخلط عيني اي
 عيب الجيد يخلط بالردي ويعتبر اي لو خلط ردي
 الوردية بمحمد من ماله فهو شركه لعدم ابي حة لان
 الردي لا يتعيب بالجيد محتمل ولا يخفى ان
 صاحب المحتجب ذكره لان خلط الوردية بماله
 حتى لا يتميز ضمنها به ولا سبيل للمودع عليها عند
 ابي حة وعندنا شركة الى ان ذكر ولو نصب الردي
 على جيد يصنف مثل الجيد وفي عكسه كان شركتي
 فقد فرعه على قولهم انما يلبي بان الخلط سبب
 الشركة ثم استثنى منها ما اذا خلط الردي بالجيد
 وهو صحيح واما ذكر التميز هنا مع اقتصاره على قول
 الامام فلا معني له لانه اذا خلطه ملكه ويجب ضم

الوكسوف فان كانت
احدها

ولو ابراهه عنه طاب له سواء خلطه جيداً او بردي او رمياً مثل
كما حققت الشئ الرجحي وان خلط المودع باذنه اي باذن
الملك اشترى شركة املاك ويشكل ههنا ما نقله في الهدية
عن الكا في حيث قال هذا اذا خلط الدرهم بغير اذنه
فالما اذا خلطها باذنه فمخواب المبح لا يختلف بل ينقطع
حق الملك بكل حال وعنوانه يوقف ان حصل الا قبل
تابعاً للاكثر وقال محمد بن شاذلي بكل حال وكذا يوقف
بيع في كل ما يبيع خلطه يحسنه يعتبر اكثر واكثر حنيفه
يقول بالتقطيع حق الملك في الكل ومحمد بالشركة في الكلام
كما لو اخلطت الوردية بغير صنفه اي بغير صنف من
المودع كان انشئ اركيس في صنفه وقطعت
به درهم فادخلت عليه لعدم التعدي اذ لم يوجه منه فعل
فبشركا في ضرورة وهذه شركة املاك وان هلك بعضها
هلك من مالها جميعاً ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كانت
لكل واحد منهما فاذا كان لاحدها الف والآخر الفان
يقسم الباقي بينهما اثلاثاً وقال الولولجي في فتاواه هذه
الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع
ماله ويمسك المودع بالغنم مال نفسه وان كانت مال
احدها وردها صحاحاً جيداً وفي بعض الردي ودرهم الآخر
صحاحاً ردياً في بعض الجيد تشتت الشركة بين المالين
ثم كيف يقسمان ان تصاد فان ثلثي مال احدى
حياد وثلثي ردي وان ثلث مال الاخر ردي وثلث
جيد يقسمان الجيد من المال المختلط اثلاثاً والردي

انفذ

اثلاثاً على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتحصا وقاس
بما كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ان ثلثي مال جيد
وثلثي ردي ومال صاحب ثلثاه ردي وثلث جيد ياخذ
كل واحد منهما ثلث الجيد لانها تنفصا على ان كان لكل
واحد منهما ثلث الجيد فياخذان ذلك واختلغا في
الثلث الاخر ادعى كل واحد منهما لنفسه في ذلكا اثلاث
في ايدهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو كس
الكل فيكون ان يقول قول كل واحد منهما في يد ويجلف
كل واحد منهما في دعوى صاحب فان حلف برابعه الدعو
وترك المال في ايدهما كما كان ونكلا فقي لكل واحد
منهما بنصف الثلث وهو كس الكل الذي في يد صاحبه
وكذا كان قمت في جميعاً بينه وان حلف احدهما ونكلا
الاخرى الحالف ويرى انك نصف الثلث وهو كس
الكل الذي في يد صاحبه في غيبة البيان فان كان
المخلوطان حدهما حصة والاخر صغير فانها ان تنفص
على فان لم تنفص على شي يقوم المخلوط وضرب صاحب
الحصة بقيمة الحصة على الموطأ الصغير وضرب صاحب
بقية الصغير غير مخلوط بالحصة في الجامع وليس
خلطاً بغير المودع وكان غارظ من هو في عياله لزوم
وانه فلا ضامن عليه وانما ضامن المخلوط لو كان
المخلوط صغيراً لانه من التعدي على موال الناس كما
لو كسر جاجة الغير فان الضمان عليه ولا يضمن ابو كس
اب الصغير المخلوط لاجله بل يؤخذ الضمان منه مال
الصغير خلاصة وهذا قول ابي ج وقال محمد وابو يعقوب
انما ضامن المخلوط وان شال احد العبي وكانا صغيرين

سوا كان الى طمس غير او كبير ان في السراج حرا كانا وعدا
 كذا في الذخيرة وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه
 فان ترا ضيا على ان ياخذها احدى ويدفع قيمة مال
 الاخر جاز وان اياها اكد او ابي احدى وقا لا ينبغي ذلك
 فيما عاها ضرب كل واحد منهما في الشئ حصته فان كان الخلو
 حنطة وشعير ضرب صاحب الحنطة بقيمتها حنطة خلط
 وضرب صاحب الشعير بقيمة شعيرة غير مخلوط كذا
 في السراج ولو انفق المودع بعضها في بعض المودعة
 فرد المودع بالغير مستند الى مثل ما انفق خلطه بالمال في
 من المودعة خلط لا يتميز معه الى الخلط ضمن المودع الكل
 من المودعة خلط ماله وهو ما رد من المثل اي بالمودعة
 وعمل لم الزيلعي بان البعض صار ضامنا له بالانفاق
 لانه متعدد فيه وصار البعض الاخر ضامنا ايضا لكونه
 خلط ماله به لان الضمان لا يقع الا بالتسليم الصاحب
 وقبله باق على ملكه فاذا خلطه بالمودعة صار مستهلكا
 للمودعة فيضمن وعند الشاذية يضمن ما انفق فقط
 وعن مالك لا يضمن ما انفق ايضا كما في الرمز ولو انفق
 بعض المودعة ودرسته وخلطه مع المودعة خلط
 تامي يتميز معه بان جعل على ماله علامة حين خلطه
 بها بحيث يتميز ايضا من الخلوط فانه لا يضمن الا ما
 انفق كما في الذخيرة وقد لا ينافي وردا للمثل لان
 اذا اخذ بعض المودعة لتنفقه في حاجته فردت الي
 موضع ثم ضاعت المودعة فلا ضمان عليه لوجهين
 الاول ان انفق حفظ فلا يضمن ولا يجر دانته الثاني
 انه

بهاج

انه وان صار ضامنا بالرفق فقد عاد الى الوفاق برد العين
 الى مكانها فيري عن الضمان بخلاف ما اذا رد مثله لانه انما
 جاء بمثل نفسه فلا يكون عودا الى الوفاق وهو اولى من
 الاول فانهم قالوا بانه لو باعها وضمن قيمتها نقد البيع من
 جهة واستند ملكه بالضمان الى وقت وجوب الضمان
 فلم يكن الرقق للبيع موجبا للضمان عليه قبل البيع والبيع
 لم يستند ملكه الى ملكه الى ان كان في النهاية او انفق ولو رد
 المثل والبقى لما في من المودعة على حاله ثم هلك المثل
 بلا توقيد منه كان ضامنا لا انفق خاصة لانه حافظ
 للمال في ولم ينبغي بتبعيضه او اودع المالك عند المودع
 ودرعين فانفق المودع احدا اي احدي المودعين
 ضمن المودع ما انفق فقط وهذا في كلام الشافعي
 لجميع المسائل التي كان صدقها بقبوله فلو تاتي الزم
 وهذا اي عدم ضمان سوري ما انفق فيما لو انفق بغير
 ولم يرد اذا لم يجر التبعض لان الكلام فيما اذا كانت
 المودعة دراهم او دنانير او شيئا من المكمل او الموزون
 كما في البحر وظاهره انه لو انفق بعض المودعة مما يجر
 التبعض ثم هلك الباقي انه يضمن الجميع او يضمن
 ما اخذ ونقصان ما بقي والله تعالى اعلم فان افترق
 صار ضامنا لها كلها فباع المودعة ثم جاء رب المودعة
 فضمنه اياها وفي ثمنه فصل منه فانه بطيب له حصه
 ما خلط بها ويتصدق بخصه الباقي من المودعة في
 قول الشيخ ومحمد وهذا اذا كانت المودعة تسليما
 يباع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى

اشارة الى احتياج القصد في الرزق فلو كانت الوديعه قايما
 فاخذها المودع وصعد بها الى السطح وتسربها فهب
 الريح واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت
 لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى مثل التمتع
 كما في خزانة الخفي حتى زال التعدي زال ما يؤدي اليه
 الضمان وهو التعدي وانما زال الضمان لانه ما مورأه
 في كلاله وفاته فاذا خالف في البعض ثم رجع اقبل
 بالما مورأه فانزع الخلاف ضرورة فتعذر الامانة
 كما اذا استأجر جيرا لم يحفظ شها ثم تركه المحفظ في
 بعض ثم عاد فانما يستحق الاجر بقدره لكن هذا اذا
 لم يكن من بينه العود اليه اشارة من شروط النسبة
 ويوجب ما في جوابها لا خلا في المودع اذا استأجر
 الموديعه يوما فنزع يوجب اليه ثابنا فتلف الثوب
 في خلاه ضمن وانما في خزانة الخفي انه لو تسرب
 ثوب الموديعه فد خلاه تسرعه تخوض لما فزع الثوب
 ووضعه على انواع تسرعه فلي التمسك في التوب
 لا يضمن تغيبه بغيره ما لم يمسك في التمسك في التوب
 المحيط ثم نزع ثم تسب ثابنا ان نزع على قصد الجرا
 يتخذ الجرا وان نزع لا يفي الظهيرية وعن ابن
 فضلي هذا ينبغي ان لا يبرأ في الظهيرية وعن ابن
 سبيع عن محمد بن اودع رجلا الف درهم فاشترى
 بها ودفعها ثم استرد بها بغير او شراؤها بغيرها
 موصفا فصاعدا لا يضمن كافي خزانة الخفي ودرك
 عن محمد بن اذ اقضاها عن عمار صاحب الوديعه
 فوجدها بغيرها في الكون فهلكه فصرح

بعينها وتقدرها لا يطيب له الفضل ايض وان اشترى بها و
 نقد غيرها واشترى بغيره مطلقه ثم نقدها بطيب لم يرض
 هنا وكذا ان اشترى بها كولا بغيره مطلقه ثم نقدها
 تلك الدراهم حله ان يشتق بها كذا في الميسر واذ اتحد
 المودع عليها على الوديعه قيد بالتعدي لانها لو هلك
 من غير تعدي فلا ضمان وشروط الضمان باطل كشرط عدم
 في الرهن ما لم يكن مستأجرا على حفظها كما تقدم في الشرط
 قول الماتن فلا تضمن بالهلاك في اول الوديعه فليس يبرأ
 ثوبها قيد بالبيس لانه لو اخرج الثوب لبيسه ولم يلبسه
 ما زال في حفظه فهلك فلا ضمان عليه كما في القدر ورك
 للشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي كاللوازم كس
 مشدودا في الحلة المستودع او صندوقا مقلدا ففتح القفل
 ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لاضمان عليه كما في البدايع
 او ركب ابلتها او استخدم عبدها او اودعها عند غيره
 او اخذ بعضها لنفسه ثم رد المودع عندها حرز به على لو
 رد مثله فانه يضمن ما اخذ ان لم يخلط بها بغيره او بغيره
 او خلطه خلطا يميز به الاصل ولا فيضمن الجميع كما
 تقدم في المسألة السابعة الى اية احرز به على لو رد غيرها
 بغير تعدي الى غيره ممن ليس في عياله كان اودعها
 عند غيره فانه يضمن لو هلك في يد غيره وشارب
 عينها بان ذكركوب او اللبس والاستخدام الذي
 وجد منه لم ينعقها اما لو نقصها ضمن كما في الجور هرة
 وفي محيط السرخس لو حمال الغمل على الوديعه فنجته ثم
 هلك من ذكركضن للمالك وقيده الماتن بقوله ثم رد

ولو ضاع ثياب الوديعه مع ثيابه في صفة الزراد خل للاغتسل
وليس ثيابه وليست الوديعه او سرت حينا لغسلها الى
يضمن كسها في الوجيز والمأصل ان المودع اذا خالف
في الوديعه ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عنه الضمان اذا
صدقه لما في العود وان كذب لا يبرأ الا ان يبرهن على
العود الى الوفاق وهكذا اذا رشح الاسلام ابو بكر
شرح كتاب الوديعه ورايت في موضع اخر المودع اذا
خلف ثم عاد الى الوفاق وتذبه المودع في القول قول
المودع كذا في الفصول العارديه وقال الشافعي يهود
المودع الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان لان عقد الوديعه
ارفع حين رضا منا للمنافاة بين الضمان والامانة
ولا يبرأ الا بالرد الى صاحبها ولا تعود الامانة الابعق
جد بدفصار كما مستعير والمستاجر وكما يجوز قلنا حيث
حفظ المودع الوديعه في وقت ثم خالف في ملك ثم رجع
الى الحفظ فقد انما بالموربه بخلاف المستعير
المستاجر للعقد اذا تعدى في العهد المستعارة والمستاجر
ثم ازال التعدي حيث لا يبرأ عن الضمان لان البراءة من
الضمان انما تكون بان عادة يد المالك حقيقة او حكما ولم
يوجد ذلك لان قبضه العذ كان لا نفسها لاستيفاء
المناقع فلو ازاله اي التعدي وتركها الخلف لم يبرأ عنها
لا يفسحها فلم يوجب الرد الى صاحبها لا حقيقة ولا حكما
بخلاف مودع فان يد المالك حكما لا نه عاملة في
الحفظ فاذا ترك الخلف فقد ردها الى يد صاحبها حكما
اذ هو بان عنه وبخلاف وكيل بيع ثوب لو لبسه ثم ترك
ثم ضاع فانه لا يضمن وبخلاف وكيل حفظ بعين ولو كسر
رجل

جوة

رجل رجلا يحفظ دابة له مثلاً فتركها ثم تركها ركوبها وحفظها
ثم هلكت بلا تعدي فانه لا يضمن ما لم يكن مستأجراً على
حفظه او كذا في حارة بان وكله ليوحيه دابة فتركها ثم
تركها هلكت بلا تعدي فانه لا يضمن او وليا استأجر
بان وكله لستأجره دابة فاستعملها ثم ترك استئجارها
طلبا للوفاق ثم هلكت فانه لا يضمن والا حسن في التقو
انه دفعه لدرهم يستأجره بئسا فدفعها في استئجار
وكان ثم استأجرها بعينها فهلكت فانه لا يضمن ومضار
ومستبضع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق صلب
مضاربا ومستبضع وشريك عانا ومضاربة مفاو
فانما يعود امانتي بالعود الى الوفاق ابو السعور
واما شريكك ملك فقد نقر ان اجنبي عن حصته شريكه
فلو اعار دابة الشريك فتعدي ثم ازال التعدي لا يبرأ
الضمان ولو كانت في ثوبه على وجه الحفظ فتعدي
ثم ازاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى حكم
سلبت منها فاحسب بما ذكرته وان لم ارها في كلامهم
للعلم بها ما ذكر اذ هو مودع في هذه الحالة وام
استعير لها بلا ذن الشريك فهو مسأله مشهورة متفرقة
عندهم بالضمان ويصير غاصبا وشريك الملك اذا تعدي
ثم ازال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر وهي واقعة
الفتوى قاله الخیر الملی ومستعير رهن كما اذا استعار
عبد اليرهنه او دابة ليرهنها فاستخدم العبد او ركب
الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال عملا القيمة ثم قبض
المالك ولم يقبضها حتى هلكت عند المراهقة لا ضمان على
الراهن لانه قد يبرئ عن الضمان حين رهنها فذا كان
امينا خالفه فقد عاد الى الوفاق وانما كان مستعير

ل

الرهن كالمودع لان تسليمها الى المودع يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينه مقصبا فيستوجب المعير الرجوع على المراهن بمثل فدان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما فلماذا يرجع عن الضمان كما في السجهر معزيا الى المسوط وانما قال ثم قطع المال ولم يقبضها لما ذكرناه انها لو هلكت قبل ان يقبض المال كان ضامنا دينه فبعضي فيها لا لئلا يقول ثم رهنها بمال بمثل قيمتها الاولى ان يقول بما شرط المودع لا لئلا يتجاوز كما يأتي في باب فدان رحمتي وقال السيد احمد بعد نقله عن العرما قدماه وقد علمت ان هذه المسألة مقيدة بما اذا تعدي ثم رهن فلما استعار ليرهن فتعدي ولم يرهن وضاعت فالضمان عليه ويكون داخل في حكم المستعير المذكور في المصنف وان هذه المسألة مستثناة من قول المصنف بخلاف المسمى كما افاده في شرحه التمسك بالحاصل ان الامن ان امن كان اذا تعدي ثم ازاله ان التعدي لا يبرور الضمان عنه الا في هذه العدة المذكورة بقوله بخلاف مودع الخ لان بل ان مودع وهذا تعليل قاص عليه كيد المالك ولو كذب المالك في مسألة المودعة والعارية والمضاربة والاستئجار المودعة والموكلة في الوكالة والشركة في عودته اي المودع ونحوه للموافق لقول المالك لان يعين المودع البينة على العود الى الوفاق والاولي التصريح بذلك لدفع اللبس الواقع في العبارة فتامر وقيل القول للمودع بفتح الال لانه ينبغي الضمان عنه وعليه فلا تشتط عما في البينة على

العود

على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول افاده السيد احمد عارية وخلاف اقرا بعد جوده اكد جوده الايداع بان طلب رب المودعة ودعته فقالة لم تودعني فانه يضمن اذا اقام المالك عليه بينة بعد الجوده كما في البناء بيع ولا يضمن الا اذا اجمدها بحضرة المالك المودع او بحضرة وكيله واما لو وجدها بفرضها قال ابو يوسف لا ضمان وبه تأخذ كما في البناء بيع ايضا وقيل بان الجود بقوله لم يودعني لانه لو قال ليس كذلك شي ثم ادعي رد او تلفا صدق شره لئلا يضمن جامع الفصولين وانما ضمن في الاول لان الجود رفع العقود فيفسخ به العقد فلا يعود الالعقد جديدا وبالمخالفة فعلا لا يستقص حتى اذا عاود الى الوفاق وحده وهذا الجود الوكيل الوكالة يكون فسحا ولذا الجود احد المتبايعين للبيع ولانه لما جحد حضرة عزل نفسه وصويته ذلك جحدته ونفرد به ولانه لما طالب المودع فقد عزته فيكون هو بعد ذلك الاسكان متعديا خاصا ولو عاد الى الاقرار لم يلحق لانه باقراره بعد ذلك لم يحصل الرد الى صاحبه لا حقيقة ولا حكما فلذا لا يبرأ من الضمان الا بتسليمها الى المالك حقيقة وفي التوجيه ولو انكرها ثم اخبر بها بغيرها واقر بها وقال المالك ادعها ودعته عند فصاحت ان تركه عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شا فهو يبرأ وان لم يتقدم على حفظها فهو على الضمان الاول ولذا لو قال يتقدم مضاربة حتى لو طلب رب المودعة ودعته اعلمه مضاربة حتى لو طلب رب المودعة ودعته من المودع فعند ذلك ادعي المودع اية انه وهبها

في حاشية المخ هذه اقول في المسألة لم تظهر صاحب المتون
صحة فلا ينظر واليه فراجع في المطولات يظهر لك ذلك
وهو اقره الشيخ الرضائي حتمي ويؤيد ذلك ما نقله السيد احمد
عن جامع الفصولي انه يضمن جحود الوديعه كالعاريه
ولولم يحولها ويؤيده ما في المستفي كما نقله عنه في الوجيز
ان الوديعه او العاريه كانت مما يحول تضمن بالجحود
وان لم يحولها قال في الهدية وهكذا في الخلاصة قلنا
قد ارجعت الخلاصة فاذا هو نقل اولاً عن غضب
الاحناس انه اذا جحد الوديعه يضمن اذا نقل الوديعه
عن الموضع الذي كانت فيه حال جحوده فهلكت ضمن
وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن ثم عقب ذلك بقوله وفي
المستفي اذا كانت الوديعه والعاريه مما يحول يضمن بالجحود
وان لم يحولها فنقل صاحب الخلاصة اخرا عن المستفي
في اشعاره انه لا يعول على ما في غضب الاحناس قاله
ابن جبار نقله عن غضب الاحناس ولم يلتفت الى ما ذيله
صاحب الخلاصة ما نقله عن المستفي ففيه مسأله جحود بيع
تعالى اعلم وقيد الماتن الضمان في مسأله الجحود ببيع
الطلب بقوله وكانت الوديعه منقولاً لان العقار اذا لم
يحمله المودع بعد طلب المالك جحوده لا يضمن بالجحود عند
كما ذكره الامام السرخسي بشا على عدم تصور غضبه عند
حله فالجحد فان الغضب يجرب فيه عنده فلو حمله يكون
صاحباً قال الخزازي وكان صاحب الكنز لم يقيد بكونه
منقولاً جرحاً على قول محمد لانه هو الاصح اه ولذلك قال
الشم في الاصح ويحتمل ان يكون قوله في الاصح راجعاً الى
بيان ان الخلاف في ضمان العقار عند جحوده مما يؤيد ذلك

لما اراد يبيعاً بانه باعها منه ثم هلكت بلا تعدى وصاحبها
متكراً لبيعته او البيع لم يضمن خلاصة هذا هو الصحيح ولم يلزم
البيته على ذلك وقيد الماتن بقوله بعد طلب ربحها اكن
الوديعه رد ها الى مالكها فلو سألها مالكها عن حالها بان
قال ما حاله ودعيت عندك ليسكره على حفظها وكان الاول
للتم ان يقول لانه بدل اني وكذا يقال فيما ان يحدد
المودع وقال له ما وضعت عندك شيأ فهلكت بعد
ذلك بلا تعدى منه لم يضمن في قول ابي يوسف كما في
غاية البيان بجروجه ان كثرة الوديعه امكن في حفظها
للدايمتها لها الظالم والسارق فكان جحوده من باب الغف
بخلد ما اذا كان جحوده عند طلب المالك لها فان
بالطلب ينهي الايداع فانه ما ودعها الا بالخذ ها
عند حاجتها اليها فالمنع يكون غاصاً فيضمن ولم يتعين
يد المالك حتمي وقيد الماتن الضمان في مسأله الجحود ببيع
الطلب للمرد ثقله ونقلها اي نقل المودع الوديعه وتحويلها
من مكانها الذي كانت فيه وقت الا نكار اي حال
بجحوده قال السيد احمد ليس المالك نقلها وقت حقيقته لا
لا ياتي الا في ناد من الصور وانظر ما لو كان نقلها قبله
وفي سنة الجحود وقد نقل هذا التقيد الشرعي بلا عيب
الناطع قلت قوله وقت الا نكار لا يتعين ان يكون ضرراً
للمنقل بل المراد تقييد مكانها بالذي كانت فيه وقت الا نكار
كما سيظهر ذلك من عبارة الخلاصة التي نقلها عن
غضب الاحناس فتنبه لانه لو لم ينقلها اي المودع غرض
وقته وهذا صادق بعدم النقل اصلاً ونقلها بعد غرض
او قبله فهلكت الوديعه لم يضمن خلاصة فانما في غير ذلك

ما في الخاتمة قال اما اذا كان عقارا فمحمد ذكر الامام الحسين
لاضمان عليه في قول ابي ح و ابي يوسف في جميع الوجوه ومن
المشايع من قال يضمن بالجور بلا خلاف وذكر الامام الكليني
في ضمان الجور في العقار عن ابي ح رواه ابن عاصم
الربيعي وقيد الامام ابن الضمان في مسألة الجور بعد ان طلب به
ولم يكن هناك اى في محل الطلب ووقته من خلاف منه
عليها فلو طلبها ما لم يكن وكما نعت عد ونجا ف منه انصف عليها
لواقر في حضرة بها فمحمد ها المودع انما عليها ثم هلك
بضم لا ياء الجور في تلك الحالة انما هو من باب الحفظ
لا من باب الخيانة وقيدنا بالعدول لا نه لو غاب الجور
طلبت امرأة الغاي تنقذ من الوديعة فمحمد يوردية ثم
افترها قال قد ضاعت كان ضامنا وتذاوصى الايتام
اذا اجتمع اوليا الايتام والخيران وقالوا لوصي انفق من
عندك على هؤلاء الاطال من مالهم فمحمد وقال ما لم يكن في يد
شي ثم اقربى وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا في
الخاتمة وقيد الامام ابن الضمان في مسألة الجور بعد الطلب
بقوله لم يحضرها اى المودع الوديعة بعد حجوها لانه لو
طلبها لم تكن الرد ومحمد ها المودع في حضرة ثم احضر
المودع حيث فليست بها وبين ما لم يكن فقال اى المودع يرد
الوديعة دعها وديعة عندك فمحمد ذكره في ضمان
المكسر الا انه اخذها لو شأ ويقدر على حفظها كما قد بين
عن الوجيز فردد ها المودع الى الخزائن هلك لم يضمن
لانه اذا ع جديد والابان لم تكن من اخذها لو شأ
ولا يقدر على حفظها وهلكت ضمن المودع لانه لم يمت

رد صاع

الرد بمحمد الاحضار المعوى عن التخلية واقتدار المالك
على حفظها فمن عى الضمان الاول اختيار وقيد الامام
الضمان في مسألة الجور بعد الطلب بقوله لما كان
لانه اى المودع لو محمد ها اى الوديعة لغرة الذي
ذكره ان ما لم يكن سمعته يطلب الوديعة منك على
لسان رسوله او وكيله فقال المودع ما او دعى شيئا
ثم هلك لم يضمن المودع لانه اى مجموعها عند غير
ما لم يكن او وكيله احتراز على فيكون من باب
الحفظ لا من باب الخيانة فاذا تمت هذه الشروط
الموجبة للضمان في الجور وهي ان يكون ذلك الجور
بعد طلب المالك ردها وكانت في حضرة او حفظ
وكيله ونقلها من مكانها وكانت في من المنقولات
ولم يكن عند الجور من يخاف منه عليها وسهر
يحضرها بعد جودها ويحلي بيها وبين ما لم يكن
فان المودع الجار كذا لم يبرأ عن الضمان باقراره
كما مر بعد مجرده لا يعتقد به اى بما يداع مسجد
وكما ان لم يوجد ذلك الايداع المستجد لان الايداع
انما يكون لعين ماله وهو انما يستحق على المودع
ضمانا فهو كالمدين في ذمته ويضمنون لا يصير
امانة الا بعد اخذها عن عهد ضامنه وذلك
بالسليم التام الذي يمكن للمالك معه القضي
والسليم ولو محمد ها المودع الوديعة ثم ادعى
المودع بعد ذلك الجور وبرهن المودع عليه اى
على الرد قبيل البرهان وبرهن المودع من الضمان

وفيه انذار الى انه لا يصدق بلا برهان قال في خزانة
المفتي ولوطيب الوديعه فقال ما اودعني ثم ادعى
الرد والهلاك لا يصدق ولوقال ليس له على ثم ادعى
الرد والهلاك يسع له ان يبرأ ايضا لان لو برهن
المودع انه ردها قبل الجحود وقال معتذرا فيما قدم من
جوده غلطت في الجحود اي اردت ان اقول رددها
فقلت لا وديعه عندي او لم تودعني شيئا لان الوديعه
التى قد اودعها عندي قد انتهت بالتسليم المحك
فصرت كأن لم تودع شيئا فقبل برهان لا ارتفاع
التناقض المتوهم من جحوده ولاثم دعواه الرد
او كذبت نسيت في حال الطلب انه او دعيتها وقد
وهذه ينشئ على الرد تقبل او طنت اي دفعها اليك
فانما صادق في قولى لم تكن عندى وديعه قبل
عنا المفعول برهان ولو ادعى المودع هلاكها كذب
هلاكا الوديعه قبل جحوده وانكارها كذب هلاكها وكذب
المودع في دعوى الهلاك حلف القاضى ان لا يصدق
ما يعلم الا ذلك اي هلاكها اذا طلب المودع ذلك
وانما يخلف لان كل من ادعى قريشى لزمه حلف عند انكاره
والما كذب لو اقرب هلاكها قبل جحود المودع انتفى الضمان
فاذا انكره يخلف فان حلفا كما كذبت اي طلب ان لا يصدق
المودع بالضيان الوديعه لعدم ثبوت مدعاه فيضن
بجحوده وان شكك انك عن اليمين بري المودع لان
التسوية اقربا وبذل على ما عرف في الدعوى هذا كله
عند عدم اقامة البينة واما لو اقيمت بينة قال في

النهج

النهج انه اذا اقام رب الوديعه البينة على الايداع بعد ما
جحد المودع واقام المودع البينة على الضياع فان
جحد المودع الايداع بان يقول للمودع لم تودعني ففى
هذا الوجه المودع ضامن وبينه على الضياع مردوده
سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود او بعد الجحود
وان جحد الوديعه بان قال ليس كد عندي وديعه
ثم اقام البينة على الضياع فان اقام البينة على الضياع
بعد الجحود فهو ضامن فان اقام بينه على الضياع قبل
الجحود فلا ضمان وان اقام بينه على الضياع مطلقا ولم
يتعرضا لكونه قبل الجحود او بعد فهو ضامن اه وان
العارية اي اذا ادعى المستقر هلاكها قبل جحوده فان
القاضى يجلفه على العلم بخبرها ويضمن المودع قيمتها
اي الوديعه يوم الجحود ان علم والا بان لم يعلم فتمت
يوم الجحود فيوم الايداع غايبه ولفظها كما نقله في
المخ عن ابن النجاشي الوديعه وهلكت ثم اقام المودع
بينه على قيمتها يوم الجحود يقضى بقيمتها يوم الايداع
وان لم تعلم قيمتها يوم الجحود يقضى بقيمتها يوم الايداع
كاي معنى اذا ثبت الوديعه كذا ذكره في العقد وتام هذا
ينظر في وديعه الذخيره اه وقد قال في المخ قبل
ما نقله عن النجاشي واذا ضمنها المودع بالجحود يقضى
قيمتها يوم الايداع لا يوم الجحود بديل عليه ما ذكره
ابن ابي عمير رجلا ورع رجلا عبد النجاشي المودع فان
في بده ثم اقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود
ولكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه بقيمتها يوم
الايداع اه وفي لفظ الذخيره قضى القاضى على المودع

الذي جاء به الى القصار لم يتجر هذا ثوب فلا بد بعثه الكلد
يعتني القصار بالرفع اليه وان قال هذا الثوب فلات
بعثه الكلدان كان الذي جاء بالثوب متصرفا في امره فكذا
لا يعتني وهو الاوجه وان لم يكن متصرفا في امره يعتني
كما في الظهير رجلا دفع الى رجل الف درهم وقاد له
ادفعها الى فلات بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال
الى رجل ليدها الى فلات بالري فاحت في الطريق فلات
ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان
يكون الاخر عياله فلا ضمان عليه كما في الخاتبة دفع
عسلا الى رجل وامه ان يدفعه الى فلات فاداه وقاد
ان فلات استتودعك هذا فقتله ثم رده على الوكيل فكذا
فلما كان يضمن ايها كافي التهاديه ولو باق بالود
ووضعها في منزل المودع فضاقت ضمن المودع وذا
لمودعها اي ابن المودع والى عدله والى احد ضمن في عياله
فضاقت ضمن وكان الفاضل الامام ابو عاصم العامري
اقتى به وقيل المودع اذا رد المودعة الى من في عياله لا يضمن
وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كافي جواهر
الاخلاص واذا رد هابيد من في عياله فلا ضمان
تتارخانية المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في
عياله ان كان بالفاضل والا فلا في الصغير وان لم يكن
في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالرد على يد كافر
على يد عبده الذي اخرج من غيره كما في الوجيز قالوا اذا كان
الابن غير بالغ ائتمالا يضمن بالرد معه اذا كان يعقل
الحفظ ويحفظ الاشياء ولا فهو ضمان كما في الحفظ
ولو قال المستودع لصاحب المودعة بعثها اليك است
رسول وكفى بعثه في عياله بان قال له مع امي وامتي

بعثته يوم القبض حكم الادياع وهذا اول فروع الشريعة
الهادية على ما في الخلاصة لان الميع قال في الجمع عقب ما في
الودي وفي ضاها الجود تعتبر يوم الجود في الزيادة
والانقصان من حيث السهم والقول ان علم القاض بذلك
والانقصان سنة المودع على الانقصان اه بخلاف مضارب
جهد ثم اشترى لم يضمن خاسره وعبارة كما في المصنف المضا
اذا قال لرب المال لم يدفع الي شيئا قال بل دفعت الي
ثم اشترى بالمال ذكرنا طفي ان المستري يكون على
المضاربة وان ضاع المال في يده بعد الجود وقبل التسليم
فهو ضمان والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان
اذا جهد ثم اشترى بغيره يضمن عن الضمان وان جهد
ثم اشترى ثم اقر فهو ضمان والمضارب له وذا لو لم
يشترى بغيره يضمن بالف ودفع الموكلا الى الوكيل
فان كان العبد معيناً واشترى في حاله الجود او بعده
اقر فهو لاسر ولودفع رجل عبدا الى رجل ليعتقه فجهده
الى سور ثم اقر به فباعه قال محمد بن مسلمة جازير اعن
الضمان وقال غيره من المتأخرين في قياس قوله لو باعه
بعد الجود ثم اقر جازيها وبهذا يعلم ما في عبارة من
خذ في ماله منه وكان الصواب في عبارة الشرائع
يقول بخلاف مضارب جهد ثم اقر ثم اشترى لم يضمن
فصريح سبيل عن مودع قال له رب الموريع
اذا طلب اخي فرد المودع عليه فلما طالبه اخوه منه
فقال عد على بعد ساعه لا دفعه اليك فلما دعا اليه قال
انه كان هلكه فقال يضمن للتناقض كما في الحيا وك
للقنا وي رجلا بعث ثوبا الى انقصار على يد تلميذه
ثم بعث الى انقصار فقال لا يدفع الى من جاك بان كان
الذي

ضامنا وان قصر لا كما في الخيانية له السفر بها اي بالوديع
 بها واجمعوا انه لو سافر بها جرح الضمن كما في غاية البيان
 ولو وصلية كان لها اي للوديع حمل فشره في الجرح
 ما يحتاج في حمل الى ظهر او جرح حال درواستني منه
 الشيخ ابو نصر شرح القدوري الطعام لكثيرا في بعض
 اذا سافر به استحسن او مونة الرد على المالك كما في الخ
 واطلاق الماتن في السفر يشمل السفر الطويل والقصير
 وهذا على اطلاق قوله تعالى وقال ابو بكر حفص بن جرج
 بها الى المسافرة القصيرة وان سافر بها ضو بلا ويحتمل
 ضمن لان القصيرة لا تخاف فيها عادة ولذا جاز للملك
 ان تسافر سفر اقصير بلا محرم ولا زوني وقال محمد لا
 يجمع جاله مونة لانه تلزمه مونة الرد فيها حمل وهو
 والنظر هو من حال ربه انه لا يرضى به وربما تستغفر
 المونة للوديع وفيها هلاكها ولا يجوز كسوكيها ببيع
 حش لا يكون له خراج المبيع فان اخرج صتمه وقار
 الشافعي ليس له ان يخرج بها سوكانه حمل ومونة
 او لادن المطبق ينصرف الى المتعارف وهو الحنف
 في الاحصار عاده وصار كاستحفاظ باجرو لا يبيع
 ان الامر صار مطلقا فلا يتقيد بالمكان كما لا يتقيد
 بالزمان والمخازة حمل للمعق اذا كان الصبر عتق
 امناء والكلام فيه فصا ركا لمصر وعده املكه الراس
 والوصي في مال الصغير ان ولايتها نظرية لقوله
 تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولو كان
 انه من الاحسن لما جاز له ان لا تتركه ان الجوده
 في الاموال الربوية تنقزم في تصرفها حتى لا يتقيد

عبدى او ما تشبه ذلك كان القول قوله تناخا فيه ولسو
 رد رتبها بيدي اجنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال
 فهو ضامن الا ان يقرب الوديع او يبرهن المودع على
 ذلك كما في تحييط مودع القاصب اذا رافا لمقصوب على
 القاصب يراعى الضمان كما في الذخيرة المودع اذا رد
 الوديع الى المودع ثم جاح مستحق واستحق الوديع
 لاضمان على المودع بالفتح فربق بين هذا وبين ما اذا
 امر المودع المودع ان يدفعها الى رسول له فنفذ وهكذا
 في يد الرسول ثم جاح مستحق واستحق فان المستحق
 بالخيار ان تراضى المودع وان تراضى رسول له وان
 تراضى المودع كما في الصغر غاب المودع ولا بد له
 حياته ولا موته يحفظها بدايكم بجهت حتى يعاين
 ووارثه كما في الوجيز ولا يتصرف بها بخلاف اللقطة
 كما في الغيا بية واذا مات رب الوديع فالوارث خصه
 في طلب الوديع كما في المسوط فان مات ولم يكن عليه
 دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفعه الى وصيه
 كما في الوجيز ولو قال المودع لربها اعطيتك شيئا قال
 بعد ايام لم اعطيكها وكما ضاعت فهو ضامن ولا يبعد
 فيما قال وفي الخانية وهو الصحيح لذاتي الترخا بية
 والمودع قبيد بل ان الوكيل بالمبيع اذا سافر بها وكسوكيها
 ان قيد الوكالة بمكان بان قال بعم بالكونه فاخرجه
 من الكون ببيع ضامنا عندنا وان اطلق الوكالة
 فساخر بها ان كان رشيا له حمل ومونة يكون ضامنا
 وان لم يكن له حمل ومونة لا يصير ضامنا عندنا اذا
 لم يكن له بد من السفر وان كان له بد من السفر لا يكون
 ضامنا عندنا طال الخروج ام قصر وقال محمد يكون

ليكن له عيال وكان الان احتاج الى نقل العيال فصار
قلاضان كدولواود عاى اودع رجلا شياى وديهم
من دارالم اودنا تيراوشيات اودواب اوعبيد ولذا قال
مشليا كان المودع بان كان من المكلمات اوالحوزوات
اوالعدديات المتقربة او كان قريبا وهو ما عدا ما ذكرناه
لم يجز ان يدعى الى سفر الى حدها حفظ من الوردية
١ غيبة صاحب وهذا عند اى وهو مروي عن علي
رضه وقا لا ذكروا سره الفاضل بان يقسم ذلك ويبيع
نصيبه اليه ولا تكون قسمة جائزة على الغائب كما في
المسحوط وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا ففاب
اثبات فليس الى ضمان باخذ نصيبه عنك وقال له ذلك
ومن المشايخ من قال لا اختلاف فيما هو من ذوات
الامثال وفيما هو من ذوات القبح سوا والصحيح انه ليس
الخلافا الا في ذوات الامثال واماني الغيبى بين ذلك
بالاجماع كما ان الحارظ لنفسه خاصة فيومر بالعلم
اليه كما في الدين المشترك وهذا لانه يعالج بتسليم ما سلم
اليه وهو النصف وهو له وهكذا كان لاني اخذنا ذا
ظفره وكذا يومر المودع بالتسليم اليه ولا يبي حنيفه
ما روي عن علي رضه وذات المودع لا يملك قسمة بينهم
ولودع اليه نصفه لا يكون قسمة بالاجماع حتى اذا تم
الباقي رجع صاحب على الاخر حصته بالاجماع في اذا تم
قسمة لا يجز له ان يدفع نصيب الغائب اليه عدم ادائه
انه يكون متعديا بالدفع فيصير نصفه بخلاف الدين
المشتركة لانه يطالبه بتسليم حقه لان الدين يتقضي بالثبات
واخذ الشريك عند الظفره لا بد له على ان المودع يومر

لها

بهم بما تم لها وزنا لعدم النظر والوكيل بالبيع ما سوي بالبيع لا بالخط
وانما يجب عليه التحفظ بمقتضى الامر بالبيع اذ لا يثبت بيع
معه الا بحفظه واما الاستحقاق باجره وعقد معاوضته
فينتضى التسليم في مكان العقد واما بالجزم الامر من مودة
الردى وروضة صحة امره فلا بعد ذلك اضار به ولا كعت دلونهم
في المصرا حفظهم فيه ومن يكون في المفازة يحفظ ماله فيها
كما هذا الاخبية وكل هذا عند عدم المال كد عن السفر
بها بل امر بالحفظ لها مطلقا بان لم يعبى مكانا يحفظها ولم يعب
عن الا خراج تصاعدا في الهندية واذا اساسا فربا لوردية
في الموضع الذي يجوز له السفر بها تكون الاجرة على المال
كما في السراج ولونقلها في بلدة من محلة الى محلة كانت مؤنة
الرد على صاحبها بالاتفاق كما في الغنابية وعند عدم
الحقوق بما لا يخرج فلو سها عن السفر بها ليس له ذلك
او خاف في السفر بها ان لا تسلم ومن الموقوف السفر بها ليجتمعوا
الغالب فيه العطب كما في الاختيار وقد قد سها انهم اجمعوا
انه لو سها فربها وهلكت ضمن فان كان اى للمودع بد
اى استغنا من السفر مطلقا ومن السفر بها ثم سها فربها
بعد ما سها اى كد او كان الطريق مخوفا وهلكت ضمن والا
بان كان محتاجا الى السفر فان سها فربها كد او كان الطريق
اله وسها فربا لوردية معه بعد ما سها اى كد او كان الطريق
مخوفا وهلك ضمن لانه كان له ان يحفظها عند اله والمصر
البلغ في الحفظ وان سها فربها مع اله وهلكت لا يضمن اختيار
وفي التنقية ان امكنه حفظ الوردية في المصرا الذي لم
يحفظها فيه بان يترك عبد له في المصرا مورا وبعض من
عياله فاذا سها فربها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان

لم

بالدفع الا ترى ان رجلا لو كان له عند انسان الف درهم دين
 ولله يوت الف درهم وديعه عند اخر فلو علم ان ياخذ اليدين
 اذا ظفها وليس للمودع ان يدفع اليه ولا يؤمر به كدوروك
 ان رجلا دخل الى حمام واودع عند صاحب الحمام الف
 درهم احداهم فطلب منه فاعطاه ثم خرج الاخر وطالسه
 فخرج الى وذهب الى ابيه ففقال له قل لاه اعطيك حتى
 تخبر احاكم فانقطع وفي قول الماتن لم يجر ان يدفع اليه
 ان رة الى ان لو خاضع الى القاضى لم يامر به دفع نصيبه
 اليه في قول ابي ح ولو دفع المودع الى احداهم نصيبه
 هل يضمن حينئذ ارتكب الممنوع في الدرر نعم يضمن وفي
 البحر لا يضمن وتعارض الخ مائة مائتين ولفظها ثلاث
 او دعوا رجلا لا و قال لا تدفع اليه الى احد منها حتى
 يجمع فدفع نصيب احداهم قال محمد في القياس يكون
 ضامنا وبه قال ابو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو
 قول ابي يوسف اه وقد جعل عدم الضمان له
 الاستحسان فكأن هو المختار اه ونقل المحرر عن العلامة
 المقدسي انه في كيف يكون هو المختار مع ان ساير المتون
 على قول الامام ونقل عن الشيخ قاسم انه اختار قول الامام
 النسب والمجويي وصدر التبريه وقد صور ابو ربيعة اكثر
 من واحد لكن زاد في الخ مائة في التصوير قوله وقال ابو
 لا تدفع المال الى احد حتى يجمع اه فلو لم يقل لا تدفع
 حتى يجمع هل يضمن بالدفع بنا على الاستحسان وظاهر
 تفصيلها انه لا يضمن الا ان يا تيا ابو ربيعة حاصلي وظاهرها
 كذلك ان اذا سلم احداهم بخفض الاخر فظواهره ان يدفع
 لمن سلمه وحضور لا يقتض كونه مودعا كذا ان يكون
 شاهدا له وحرة لئلا يخط التقديس اه ما نقله المحرر في
 شرح

شرح اكثر ونقل في الهندية عن الشافعي: ان المودع اليه نصيبه
 فهلك في يده ثم حضر الاخر فله ان ياخذ ما بقي في يد المودع فان
 هلك ما في يده المودع هلك ما بالاجماع وفي غاية البيان
 ولو هلك المقتوص في يد القايض فليس له ان يشارجه
 القايض فيما بقي وما اكتسب ويودع المودع الى التي خضعها
 ثم هلك ما بقي وحضر القايض قال ابو يوسف ان كان المودع
 يخصص القايض ان يبيع احد وان كان يغير فضا فان شاها الذي
 حضر تبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على
 القايض وان شاهاخذ من القايض نصف ما قبض
 كذلك في الذخيرة ولو كان احد المودعين يبيع البينة على
 المودع على ان المودعة كلها او على اقرار صاحبها ونسب
 الابداع بذكر لا يسمع كافي الغياثة ولو ان هذه الصورة
 ارعى هلك المودعة او اخذ ظالم منه فقال احد المودعين
 قد بقي في يدك شيء من المودعة كان له ان يجلف على ذلك بلا
 خلاف فان ابا حنيفة وان كان لا يرى حق استرداد
 المودعة لاحدهم يري حق الاسترداد لاحدها رجلا
 بينهما الف درهم وضعاها عند احداهم ثم قال احداهما
 لصاحبه خذ نصيبك منها فاخذ وضاع النصيب الباقي
 فالنصف الذي اخذ صاحبها يكون بينهما لانه لا يكون
 مقاسا لنفسه وان كان ضاع النصف الذي اخذ
 سلم الباقي للشرى كذا في المحيط رجلا ان اودع الف درهم
 قال احداهم ادفع اليه شريك ما به او قال ما بين الى ما
 دون النصف فدفع له ثم ضاعت البينة سلم الماخوذ
 للاخذ حتى لا يرجع شريكه عليه ولو قال له ادفع
 النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجلا اخر على شريكه

بنصف ما أخذ كافي الغيبة ولو قال ادفع اليه حصته فذم
 فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع على شريكه بشئ
 كما في المحيط رجلا من اودع رجلا الف درهم فمات المستودع
 وترك ابنه فارعى احد الرجلين ان الابن استهلك ما بقي بعد
 موت ابيه وقال لا خلا ما دردمنا حالها قال ادع على الابن
 لا يستهلك فقد ابرأنا جميعا حيث زعم ان اياه ما
 وتركه قائمة بعينها فاستهلكها ابنه وادع على الابن لا يقضي
 فصدق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضي
 له على الابن بشئ كما في الترتيبية واما لا خلاف في حصته
 درهمه مال الميت لوجود التجهيل في حقه ولا يشارك فيه
 فيما كان المحيط اودع رجلا الف درهم فمات فمات
 شهادة البايع مع اخوانه ملك المدعى لانه يربى نقصان
 محله كافي الترتيبية فان اودع رجلا الف درهم فمات
 شيئا ما قسم اقسما لا واحدة من المستودعين
 رضى بعينه ولم يجز ان يدفع احدى نصيبه الى الآخر سواء
 اقسما هاتم سلبه الى صاحبه ولم يقسمها كافي المصنف
 هذا عند ابي حنيفة وقال لا احدى ان يحفظ الكل باذن الآخر
 فيما يقسم وما لا يقسم لان المودع رضى بما قسمه فكانت
 لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يقسم كافي ما لا يقسم
 ولا يباح ان المال كله رضى بحفظها احدى رضى
 بامانة الاثنين لا يكون رضى بامانة الواحد وهذا لان
 الاصل ان فعلا الاثنين اذا اوصف الى ما تناول الوصف
 بالتجزئة تناول البعض لا الكل فاذا سلم الكل الى الآخر
 ولم يرضى الا بكونه ضمن ولا يقسم القابض لان مودع المودع
 لا يقسم عمله واما في ما لا يقسم فالمالك رضى بشئ
 يد كله واحد منها على الاغراض في الكل كما في الترتيبية

رحمه

رهن عنده رجل ما يقسم في دين اخذ منها كان لكل واحد
 منها ان يقسم الرهن على مقداره نصيبه ويحفظ عنه نصيبه
 كما لو دفع رجلا الى رجلين كل ربيعين على ان كان لكل واحد
 منهما ان يحفظ نصف المدة عنده ويحفظ بقية نصيبه
 ويضمن بالدفوع الى صاحبه وصبي استولى على مال
 يتيه وكان ذكرا يقسم اقسما ويحفظ كل واحد
 منها نصيبه عنده ويضمن بالدفوع الى الآخر عدلى رهن
 بالدين وضع عند رجل رهن فهو يبيع العبد ثنية عند
 الذكرك فانه يقسم ان يبيع ويحفظ كل نصيبه فاذا دفع
 احد هما الى الآخر ضمن وكيلى شرائيا دفعها لغيره
 عند اقسما الف فان دفع احد نصيبه ضمن الادفع
 واذا حفظ كل واحد من كودعبي والوصفين ونحوهما
 نصيبه في بيته فمات احد النصفين او كلاهما فلا ضمان
 عليهما كما في المحيط ووافو احد هما الى صاحبه
 الادفع عند ابي حنيفة خلافا لولا بضمن المدفوع به
 بالاجماع كافي المحيط عند ابي حنيفة فمات
 بالكلية وان كوزونات وكما يتبع بالتقسيم ويحفظ
 يقسم هو ما يتبع بالتقسيم كسبي كوز حلف
 احدى باذن الآخر فمات عند ثنية عنده
 او غوه فحفظه احدى دون الآخر وهكذا يضمن من
 كين عنده لان ما كذا ودعوا مع علمهما لا يجتمع
 على حفظه بالدين والدين او ما كذا باذن يكون
 عند ابي حنيفة عند الاخرين صار راضيا بحفظ
 كل واحد منهما جميعا على الاغراض فاذا هلك عند احد
 لم يضمن كافي السراجية فلو دفعه زابدا على رهن



البيت المأجور يحفظها فيه لم يضمن لان التعيين غير مفيد
 لان الدار حرز واحد به ليل ان السارق اذا اخذ من بيت
 من الدار فنقل الى بيت اخر لم يقطع لعدم هتك الحرز والحرز
 الواحد لا يدة في تخصيص بعضه دون بعضه في ابداع
 لافادة في تخصيصه في الامر يسقط في ابداع
 لوقا لول حفظها جميعا دون ثلثها او وضعت في
 بيت البيت دون سارة او في كيسك هذه افوضها في
 غيره او في هذه الصندوق تحفظ في صندوق اخر
 وكلها في الحرز سواء في لا يضمن والا بان كان له بد
 من دفع الوديعة الى منزله عن غرضه لا يندفع الى
 امراته فلا تة ولما امراته اخري ولا تدفع الى غلام البيت
 فلا تة ولما غلام اخر في اوقا لول حفظ في هذا البيت
 او في هذا الدار تحفظ في دار اخرى وكان البيت الاخر
 او الدار الاخرى اقل حفظا بان كان ظهر الى الطريق
 ضمن لان التعيين من ربه مفيد يعني لان انما
 يختلفون في الامانة والكياسة ومعرفة طريق الضمان
 والاحتراز عما يوجب شيئا الدين والمروءة اذ هو اكثر
 على الحفظ كما ينبغي وكانت الدار التي خبا فيها والد الدار الاخرى
 في الحرز على السواء وكانت التي خبا فيها احرز فلا ضمان
 عليه سواء عن الكسب فيها ولم يبره في الحيط قال
 في البناج الاصل الحفوظ في هذه الباب ما ذكرنا ان
 كل شرط يمكن مراعاته ويضيد فهو معتبر وكل شرط لا
 يمكن مراعاته ولا يعيد فهو هدر وقد فسنا تحت قول
 الامتن ولو لم يمانع عن الدفع الى بعض من في عياله فدفع

التي لم ينظر قاله المحمود ولو لم يمانع فليس احد من
 مسلم النصف وقال لا يضمن ولا يضمن القابض اتفاقا كما
 في التمر تاش رجل استودع رجلا جارية فباع احداهما نصفها
 الذي يده فوقع عليها المشتري فبوت له غير جاسد لها قال
 ياخذها وعقوها وفيه الولد ثم ردت قيمته الولد رد عن الولد في
 جبر نقصا ان الولد به فان لم يكن في قيمة الولد وفا بالفضل
 اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثلث
 ونصف قيمة الولد وان شارب الجارية لهذا الذي حفظه لا يجوز
 النقصا فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حفظه لا يجوز
 المستودع ان يتقبل ثمنها اذ تها في ذلك ولكن الجارية لم ولد
 بالمشتري باعتبار الظاهر ويضمن للمشتري نصف قيمتها ونصف
 عقرها في دفعه المشتري كما هو الحكم في جارية مستربة
 ينشترى كمن يستولدها احدها كما في الجسوط ولو وار
 المودع بالتسليم للمودع بالتسليم لا تدفع الوديعة الى عياله بل
 اوقا لول حفظها المودع هذه الوديعة في هذا
 البيت فدفع المودع الى ما لا بد منه وهلك لا يضمن
 لانه لا يمكن الحفظ مع مراعاة شرط فلم يكن الشرط مفيدا
 فيلغو هذا اذا كانت الوديعة مما تحفظ في يده من منفعة
 المودع من الدفع اليه بالوكالات لا تحفظ عنده عادة
 فيها عن الدفع اليه فدفع ضمن كما لو كانت الوديعة فريسة
 فمنه من دفعها الى امراته او عقد جبره فمنه عن
 دفعه الى عبده فدفع ضمن كما في التبييض او حفظها
 المودع في مسألة بالوقا لول ربهما حفظ في هذا البيت
 في بيت اخر ان الدار فان كانت بيوت الدار مستوية
 في الحفظ او كان ذلك البيت الذي حفظها فيه احرز من

البيت

ان وجدته بالخرافات كثيرة في شروط يجب اعتبارها
 في الودعة وما لا يجب ولا يضمن مودع المودع فيضمن
 المودع الاول اذا دفع الى غير من في عياله بغير اذن ولا ضرورة
 كمن في درمنتي فقط دون الثاني وانما يضمن الاول ان هلك
 الودعة بعد مئونة مودع المودع وان هلك في يد مودع
 المودع قبل ان يقبل مئونة مودع الاول للثاني لا ضمان
 على الاول ايضا لان حفظه لا يفوت مادام في مجلسه وانما لك
 قد رضى بحفظه ورأى لا بصورية يداه وحفظه بالراب
 قائم مع قيامه وعدم ضمان الثاني في هلاكها في غير حفظ
 الاول منه هب ابي ح وعندك يضمن مودع المودع ايضا
 فيكون لصاحبها ان يرضى الاول وان شاء ضمن
 الثاني فان ضمن الاول لا يرجع به على احد وان ضمن
 رجوع به على الاول تكونه على مالك لان الاول لا يضمن
 بالتسليم الى الثاني بغير اذن المالك والثاني متقدر بقبضه
 بغير اذنه فنزل منزلة الفاصب والمودع والمشتري
 والفاصل وغاصب الفاصب والفاصل والمشتري
 منه غير الثاني مغرور من جهة الاول على ملكه فيرجع
 عليه بالحكمة من الهدية ولا يرجع الثاني قبض المالك من
 يد ما من لانه بالدفع لم يضمن ما لم يرضه كحضوره ولا
 هنا قل ان ان هلك قبل مئونة لم يضمن
 واحد منها بالاجماع فعلم بذلك ان الابداع مباح له اذا
 لم ينقطع رعي الاول فلم يكن متعديا بمجرد الدفع وانما
 فاذا اقرقه صار مضطحا وقتا التفتيق بشر الحفظ
 الملتزم بالعقد والفاصل منه لم يكن متعديا بالتقصير
 بدليل ما ذكرنا من عدم وجوب الضمان بهلاكه قبل ان

تعاقبه الاول وبعد الافتراق لم يجد ث فعلا خربل هو مستمر
 على ذلك الفعل وهو أمين فيه فكيف يكون متعديا فانما
 بعده وهو لم ينفذ كحفظ الذي التزمه بعقد وهذا
 لانه لا ضرورة ولا مباحا ويجب ان يبقى كذلك حتى يوجد
 منه فعل يسلطه فصا رنظير ما لو هبت الزرع في ثوب
 انما ان فالقته في حجر غيره فانه لا يضمن بالاسخار انما
 يوجد منه فعل فكذلك هذا والحاج مع بينهما ان يكون
 منها لم يكن متعديا في الابتداء ولا يتغلب متعديا بدونه
 احداث فعلا خروا يقال لو لم يكن متعديا بالدفع
 ضمن بالافتراق كما اذا دفع الى من في عياله فلم يضمن بالافتراق
 علم انه متعدي فيكون الفايض منه ايضا متعديا فيجب
 ضرورة لانا نقول ان جازله بالدفع وهو حاجز لا يباح
 بدليل ما ذكرنا صار كان المودع قال له اذنت كذا ان بدفعه
 الى غير بشرط ان لا تفارق فانه لا يضمن مادام ضمن
 فكذلك هذا بخلاف سائر الفاصب والفاصل منه وانما
 لانهم صاروا مشد بالتالي ابتداء عدم اذن المالك فكذلك
 بقا وقال بن ابي ليلى لا يضمن المودع بالابداع على
 ان لا يودع عنده لانه يجب عليه ان يحفظ الودعة
 مثلا ما يحفظها له وحفظها له رة بنفسه وتارة
 نفرة وقلنا لم يوجد من المودع الرضا بالدفع فكان
 الدلالة على الرضا فلورضى بغيره لا اودعها عنده فكان
 متعديا بالدفع فيضمن زلي فلو قال انما لك المودع ضمن
 لي وديعتي لا تترك او دعيتها عند جيني وهلكت
 عند القائي بعد ما فارقته وقال المودع بل ردتها

الثاني على وهلك عندك بلا تعدى فلا ضامن لم يحدد في
 المودع لانه لا يوجب الضمان عليه ثم يدعى البراءة لان البراءة
 الى الغير يوجب للضمان فلما ادعى المدعي بعده فقد ادعى
 زوال سبب الضمان بعد ثبوته والى ذلك ينكره والقول بانكره
 اذا قام المودع بنية على ما ادعى من الرجوع لا يضمن لانه انما
 بالبنية ارتجاع سبب وجوب الضمان وبقا المنصب منه بعد
 يعني لو عصب الودعة من المودع غاصب وهلكت فاراد
 المالك ان يضمن الغاصب فقال هلكت في يد الغاصب
 وقال المودع ردها على وهلكت عندي يصدق المودع لانه
 انتهى ولم يوجد منه تعدي يوجب عليه الضمان لرجوعه
 وفي الحثبي القصار اذا غلط قد وقع ثوب رجلا في غيره
 فقصه الغير فكلاهما ضامن وفي نسخة ضامن ان يعني
 القصار واكد في منع اليه فتخير المالك ان يشا ضمن القصار
 فان ضمنه رجوع على القاطع وان شا ضمن الاخذ القاطع ولا
 يرجع وقد ذكر صاحب الحثبي هذا كسالة عقيب
 قول صاحبني في المودع ومودع المودع لانه يضمن
 من شا قوله والقصار اذا غلط وعن محمد صاحب راية
 المودعة يضمن من مرض او جرح فامر المودع رجلا ببطا را
 ليعا كها فعضبت اي هلكت من ذلك الداء واقرها بالسر
 فاصاحب الدابة تضمن من شا فان شا ضمن المودع فقد
 يعلم بغير فان ضمنه لا يرجع على احد لكن ان ضمن
 لتعدي كما يضمن فان ضمنه لا يرجع على احد لكن ان ضمن
 مالكها المالك لما شترته سبب الهلاك رجوع المالك بما غطى
 على الاول وهو المودع ان لم يعلم المالك ان رجوع المالك بما غطى
 المبيعة لغيرة وظن له والا بان علم ان رجوع المالك لم
 علم ان رجوع المالك ان رجوع المالك وهذا سبب

يأتي تغلقه عن القريتين ومن ذكر بعده لا على ما استظهره ضامن
 الدرر ان يرجع وان علم ان المودع غاصب في معاينة الوكيل
 فلا ان ضامن فان ما اخل المودع غاصب لعدم ادراك
 فله تضمنه لان مودع الغاصب غاصب لعدم ادراك
 المالك ابتدا وبقا ما مودع المودع فليس بغاصب لانه من
 ضامن لانه امين استحفظ قبض المودع المقتضوب منها ما من
 الغاصب او مودعه شا قال في شرح الزيارات رجوع غاصب
 جارية فادعها رجلا فبقية منه ثم استحققت كانه له
 الخيار يضمن بهما فان شا ضمن الغاصب برئ المودع
 وكانت الكرية ملكا للغاصب واذا ضمن المودع رجوع المودع
 ان شا على الغاصب ما ضمن ان لم يعلم انه غاصب فقول
 واحدا وان علم فله كد على الظاهر في ظاهر الرواية لانه
 عما مله وتصير الجارية بنفس تضمنه ملكا للغاصب
 حتى لو عتقها الغاصب جاز ولو اعترقا المودع لا يجوز
 ولو كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على
 المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لا على
 المودع وان جاز تضمنه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب
 وهو المودع لكونه عاملا فهو وكيل الشر ولو اختلف
 المودع بعد تضمنه اخذها بعد عودها ولا يرجع على
 الغاصب لانه ذكر وان هلكت في يد بعد العود
 من الاباق فمات اماته ولو الرجوع على الغاصب بما ضمن
 وكذا اذا ذهب عنها والمودع جسمها على الغاصب
 بما ضمن حتى يقطعه بطنه ما ضمنه للمالك فاذا هلكت
 بعد الحسن هلكت بالثقة وان ذهب عنها بعد الحسن
 لم يضمن كما لو قيل بالشر الآت الغاية وصف وهو

فان هما ذكروا ليس للمودع الا انشاء عن تسليم الالف لهما
وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستخلاف سبيل
ولا يمين لهما على المودع واما اذا يصطلي ولكن كل واحد
منهما يدعي ان الالف له خاصة واراد اخذها من المودع فليس
لها ذكروا لكل واحد منهما ان يستخلف المودع واما ان
يختلف لهما او يتكلم لهما ويختلف احدهما ويتكلم للاخر فان خلف
لها فلا شيء لهما عليه لعدم جهة وليس لهما الى الاصطلاح
واخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستخلاف على اخذ الالف
وقال محمد لهما ان يصطلي بعد الاستخلاف على اخذ الالف
بينهما ولو خلف المودع لهما فنكلا عن الخلف لهما فهو
اي الالف الموجود في يد المودع لهما يقيم بينهما لعدم
الاولوية ويجب عليه ان على المودع الف اخر بينهما
لا قراره به اولد له اياه على اختلاف الاصطلاح في القول
هل هو قراره او بذله وبها بدأ الف في التحليف بالتفرد
الجميع بينهما وعدم الاولوية والاولى عند الشراح ان
يقع بينهما تطيبا لقولهما ونفيا لجهة الف في القول
للاول لا يقضي به حتى خلفه الثاني ليكشف وجه القف
هل تكلم لهما ولا حدها كالمودع بخلاف ما اذا اقر به واحد
فانه يحكم له بدلا من الاقرار جهة ملزمة بنفسه والتكول
لا يكون جهة الا بالقضا فيؤخر القضا حتى يتكشف
وجهه ولا ضرر عليه بالآخر لانه لا يقضي بالتقديري
يختلف للمتاخر ولو تكلم الثاني ايقضي به بينهما نصفي
كما ذكر الماتن لانه بالتكول واجب لكل واحد منهما
كل الالف الذي كان ليس معه غيره فاذا صيرفه الى
فقد صرف نصيب كل واحد منهما الى الاخر فيفسد فلو قضي

لا يقابل شي ولكن تخير الغاصب ان شاء اخذها وادى جميع
القيمة وان شاء ترك كما في التوكيل بالشر او لو كان الغاصب اجبر
او رهنه فهو ولو دعيه سواء ان اعارها ووجهها فان ضمن
الغاصب كان الملك له وان ضمن المستفيرا والموهوب له كان
الملك لهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان
قرار الضمان عليها فكان الملك لهما ولو كان مكانها مشترك
فضمن سلتا الحارين له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن
ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعاقب عليه لومهما ولو
كانت اجنبية فللاول الرجوع وكذا لو ابراه الى الاصل
فخصم الثاني غا صبا ملك الاول وكذا لو ابراه الى الاصل
التضمين او وجهها له كان له الرجوع على الثاني فاجارته
الى الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهر الجارية
كانت ملكا للاول فان قال انا سلمها للثاني وارجع عليه
لم يكن له ذلك لانه الثاني قد رعا العيب فلا يجوز تضمينه
وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كان للثاني ونظام
التفريعات فيه فليار جميع من رآه درر خلافا لنقله
التهستاني والبا قلاني والبرجندكي وعبارة التهستاني
وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما في
العمارة اهو وغيرهم قال الزبيدي وحكي بواب الشرايين
يعني فيما لو علم المودع كونه غاصبا قال واليه اشار شمس
الائمة ذكر في النهاية قال الشيخ الرضوي وهو المولف
لا جزم به الش في لوم عالج المودعة باذن المودع كما في
التشبيه عليه فتشبه معه الف درهم ادعى رجلا ان كل
واحد منهما يدعي انه اى الالف له خاصة او دعي
اياه وقال المودع او دعيه احدا كالا وادرس انما هو فاف
انما ان اخذ اذا كان الالف بينهما

القاض الاول جيني نكل قيل انه يحلف للثاني لا يتخذ قضاوه
 حتى لو نكل للثاني بعده كان الالف بينهما لان القضا الاول
 لا يبطر حتى الثاني وهو ختيا رمتا حنا كما في غايه
 البيان وقال الخصاف نفذ قضاوه لانه محل مجتهد فيه
 لان من العلم من قال يتخذ قضاوه ولا وله ولا يشارك
 الثاني فيه لان النكول حجة شرعية كالاقرار ووضع
 المسألة في العبد ولا فرق بينهما لان النكول تنعيز في
 الودائع والفصوب ثم لا يحلف المدعي عليه للثاني بعد
 القضا عليه الاول مقتضيا على قوله ما هذا العبد لي بالا
 لان نكوله لا يفيد معدا صار العبد لغيره وهل يحلف اذا
 ضم اليه القصة بان يقال له باليه ما هذا عليك هذا العبد ولا
 قسته وهي كذا وكذا ولا اقل منه قيل ينبغي ان يحلف
 عند محمد خلافا لابي يوسف بما عاين المودع اذا اقرب الود
 ودفعها الى غيره يضمن عند محمد خلافا لابي يوسف فان
 يقول ان ما فات من حقه لم يثبت بغير اقراره وانما فات
 بالدفع الى الاول وذكر بقضا الثاني فلا يضمن ولذا محمد بن
 هو الذي سلب القاض على القضا بها الاول باقراره
 اقرار الثاني بانه مودع عنده والمودع يكون ضامنا
 بالتسليم لا يبي ويوحلف لاحده ونكل للاخر لا لالف
 لكن نكله دون الاخر لو جرد الحجة في حق من نكله دون
 الاخر فلا شيء للمدي خالفه منها ولو ادعي كل واحد منهما
 الوديع في هذا العبد فاقرب لاحده ودفع اليه ففقد اي
 الوديع في هذا العبد فاقرب لاحده ودفع اليه ففقد اي
 يوسف ليس للاخر ان يستخلفه وعند محمد يستخلف
 كما في الكافي ولو ادعي كل واحد الف فهلك الف ولا يدري
 ما من هلكه فلا خصوصية لهما حتى يدعيان ادا
 كل

جمع

ينبغي

كل واحد منهما ان القاض يحلف المودع لكل واحد فان
 حلف لهما اخذ القاض ولا يسئل لهما عليه وان نكل لهما اخذ
 ولكل واحد خمسين اذ في تمام التفرقة بين دفع الى رجل
 الف او قال المدافع للمدفع اليه ادفع اليك اليوم قيد الدفع
 بالوقت الى فلان فلم يدفعها المدفع اليه اليوم قيد الامر
 بدفعه اليه في يومه ومضى اليوم حتى ضا عت بعد مضي
 اليوم لم يرضى الى مورا لدفع الا لا يرضى ذلك امر الذي
 وانما يجب عليه الحفظ ووجد الهلاك بلا تعدى منه كما لو
 قال انا اكلمك واكرس اليك لئلا يرضى المدفع اجملا الى نفسه يرضى
 الوديع اليوم فقال المودع ادفع اليك اجملا في يوم
 ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن المودع لان
 الواجب عليه ان يحفظ المودع التخليه كهي يعني لم يجب عليه
 الدفع عمدا قال رب الوديع للمودع ادفع انما يرضى
 الى فلان وسماه فقال المودع دفعته منك وقال رب
 فلان يعني وقال ذلك الرجل لم يقبضه منك وقال رب
 الوديع لم تدفع اليه اليها المودع قال لقول قول المودع في
 حق براته عن الضمان لا في حق ايجاب الضمان على
 المدفع اليه كما في الظهيرية ولو ادفع رجل جلد الف
 درهم ثم قال اني امرت فلانا بتقبض منك ثم نكته
 عن ذلك فقال المودع فلان اتاني ودفعها اليه وقال
 فلان لم ات ولم تقبضها منه فان المستودع بري منه
 كما في المحيط هذه افهام التفقات على الامور بالودائع
 المودع وقال لك امرتني ادفع الوديع الى فلان
 فدفعها اليه وكذب المالك في الامر ضمن الاربعة او باليمن
 كما في المحيط السر حسي وقوله وباليمين مستكذرا ولو قال

المودع بعثت بها اليك مع اجنبي ولما لك بئذ ذكرا لقول
 قول المودع كان الجارية رجلا ورجلا وديعة فغار
 رب الوديعة ثم قدم لطلب الوديعة فقال المودع امرني
 ان انفقها على اهله وكذلك وقد انفقها عليهم ورب
 الوديعة يقول لم امرك بذلك لقول رب الوديعة
 والمودع ضامن كما في تحيط وكذلك لو ادعى انه امر بان
 يتصدق بها على المساكين او يهبها للفلان كان الجسوط
 المودع اذا قضي دين المالك من مال الوديعة يضمن وان الذي
 من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو الحق وعند البعض
 كما في خزائن المفتي او لو طلب رب الوديعة وديعة وامر
 بان يدفعها الى فلان فقل المودع ضامن الوديعة صدق
 المودع مع عينة لانه متى سر اجية ولو قال المودع انها
 قد ضاعت ثم قال بعود ذلك كنت ردتها اليك لكن وهنت
 لم يصدق وهو ضامن ولو قال المودع ضاعت الوديعة
 منذ عشرة ايام فبرهن المودع انها في يده منذ يومين
 فقل المودع وجدها ثم ضاعت قبل منه لذا في المتقط
 فان قال حتى خوصم ليس عندي وديعة ثم قال وجدها
 فضاقت ضمني كما في غاية البيان قال الفلان عندي الف
 درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرار رب
 فهو ضامن كما مر في باب الاقرار قال المودع ابتد الاردي
 اي قدم ذكر عدم درايته بها كيف ذهبت لا يضمن
 الاصح اقا بهد ان من اعلمها من قال انه يضمن حتى
 ابتد بعدم الدراية كما لو قال المودع ذهبت قدم دعوى
 الذهاب ولا ادري كيف ذهبت فان القول قول
 مع عينة ولا ضمان عليه وبه ناخذ كذا في المستنطق وسيل

رجوع

عن قوم دفعوا الى رجل درهم ليدفع الخراج من قبلهم
 فاخذ الدرهم ورشدها على منديل في كفة ودخل في مسجد
 فذهبت الدرهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وعلم
 لا يصدر قوته قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كما في
 الحايوي للفتاوي ولعل هذا هو الملقب بيل للاصح والله
 تعالى اعلم بخلاف قول ابي المودع لا ادري اضا عت
 ام لم تضع وظاهره انه يضمن وقد صرح به في المسح
 عن العا ديه كمن قال السداجه هذا خلافي ما نقله
 الهندية عن العا ديه وعبارتها قال لا ادري اضا عت
 ام لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضا عتها او لم تضع
 يضمن كما في العا دية قال وينبغي ان يورث البحث عنها
 في الاولى اه وكان السداجه راجع عدم الضمان خلافا
 لما قاله الشافعي وقد راجعت الفتاوية في الفصل الثاني
 والغلطية في ضمان المودع فذكر عدم الضمان والله فله
 في ذلك المصنف المخ وقد سقطت لفظة لا في المسح
 وانما يضمن في اضعفها ام لم اضعف لانه نسب الاضحية
 الى نفسه فكان ذكر لغويا منه او قال لا ادري وبها
 اي في داربي او دقيقتها في داربي او دقيقتها في موضع
 اخر او وضعيتها في موضع وظاهر ترديده بين هذين
 الاربعة فانه يضمن قال في المضمرات لو قال لا ادري
 وضعت في داربي او في موضع اخر يضمن وفي العا دية
 لو قال لا ادري دفنت في داربي او في موضع اخر يضمن
 وفي الخلاصة اذا قال لا ادري دفنت في داربي او في
 وسيت مكانها لا يضمن اذا كان للداري كقول رب
 ولو قال دفنت في موضع اخر وسيت مكانها يضمن

ليس كسبا الضمان الا ترى انه لو اسقطها ثم رجعها ولم
يرجع عن ذلك المكان حتى هلكت لا يضمن فكذا اهي
لا يضمن بغير قوله وسقطت الا ان يقول اسقطت فترت
او ذهبت او اسقطت في الما او ما يشاكل هذا او قالوا في
قوله سقطت بغنا ديني ان يضمن لانها انما سقطت
بتقصير من جهة ما في الشد او في جعلها في محل لا يجتمع
كالاستقاطا بالما فيكون كالحال هكذا ذكرنا وديعة
الخيرية ونية الطهيرة اذا قال المودع اسقطت
او يبيكندم ينبغي ان لا يضمن بغير هذا القول لان
العامة لا يفرقون بين قوله بغنا او يبيكندم فلا
يضمن في الوجهين لانه المودع لا يضمن بالاستسقاط
اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كافي الخ
ولو سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى من
يحفظ ان كان المودع في بيت مغلق حصفي لا
يكن فتحه بغير مشقة لا يضمن ولا فيضمن كافي القنية
وان لم تكن مدفونة ان كانت موضوعة في موضع
لا يدخل فيه احد الا بالاستئذان لا يضمن وان لم يكن
لباب كناية المحيط وضع الوديعة في داره ويدخلها
انما من كثرة فضاها فان كانت شيئا يحفظ في الدار
مع دخولها لا يضمن ولا فيضمن كافي القنية المودع
اذا وضع الوديعة في الحبابة فسرت الوديعة ضمن
كافي المحيط دفن في ارض ان اعلم بعلاية لا يضمن
والارض وفي المفازة يضمن بكل حال كافي الوجير
ولو توجهت المصوص نحو المودع فدفن الوديعة حتى
لا تؤخذ من يده وفرض خوصهم ثم رجع ولم يظن بالمكان

ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرت من الموضع المدفون
فيه فان كان للدار والكرام باب لا يضمن وان لم يكن لهم باب
يضمن كافي المحيط وتمامه في التامدية وتقرر فيها عن الذخيرة
لوقال دفنت الوديعة في مكان حصفي ونسيت الموضع
ذكره بعض المواضع فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يضمن
لانه جهل الامانة فهو بمنزلة ما لو مات مجهلا وقال بعضهم
لا يضمن كالموقال ذهبت ولا يدرى كيف ذهبت ولوقال
وضعت يعني في دارك ثم نسيت ونسيتها فضاها
ينظر ان كان الوديعة بالاحتفاظ في عريضة الدار ولا تعد
حرز الكهر الدار والمذهب ونحوها يضمن والا فلا كافي
محيط السرخس واطلق الضمان في التامدية وجوزوا هر
الا خلاطى ولفظها لوقال المودع وضعت الوديعة بين
يدي فتحت ونسيتها فضاها ضمن ولعل وجهه انه
لم يتركها في داري وقال عمه في داري فتسبه رجلا دفع الى
ولال نحو لا يبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدك
وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل لا ضامن عليه ولوقال نسيت ولا ادري في اي
هاتوت وضعت يكون ضامن كافي انية وسيل بن
الفضل عمه دفن جوارح رجل ليسعها فقال اني بض
انا اريها تاخر الاعرف قهرتها فضاها المودع قبل ان
يربها قال ان ضاها او سقطت بركة ضمن وان سرت
فمنه منه او سقطت بركة صاها من غمها لم يضمن
كافي الماوي للقناوي ونية النوار لوقال سقطت الوديعة
او يفتاد از من لا يضمن ولوقال اسقطت او قال
يبيكندم يضمن اه وطعنوا فيه وقالوا بغير الاستقاط

الذي دفن الوديعه فيه ان امكن ان يجعله علامه فان جعل
 ضئي وان لم يمكن ذلك ان امكن العود في اقرب الاوقات
 بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جا ولم يجد الوديعه كان
 ضامنا كما في الظهيره وان كان رب الوديعه معه يد هبلا
 جملة فلما توجهت السراق قال له رب الوديعه ادفعها
 فدفعها ثم ذهب السراق وذهب الوديعه بعد ذلك اودعها
 اولاهم ذهب السراق ثم جفروا فلم يجدوا المدفون
 لا تشك ان المودع لا يضمن في هذه الصورة حيث دفن
 باسرا على كد واما اذا كان المودع وحده والمسالة مما لها
 فالجواب فيها على التفصيل ان ذهب السراق ثم لم يمكن
 الغرامة كنونهم فذهب ثم جاف لم يجد الا يكون
 ان جاعا على قدر ما يمكن وزال الخوف فلم يجد الا يكون
 ضامنا وان اخرج الامكان كان ضامنا كما في القفنة
 المودع اذا وضع الوديعه في بيت خراب في زمان القفنة
 فان وضعها على الارض يضمن وان وضعها تحت التراب
 لا يضمن كما في خزائنه المفتية او دغ عند خرقة ثم طلبها
 منه فكال لا يرى كيف ضاعت قبل لا يضمن وهو الاصح
 كما في جواهر الاخلاص دفع الى رجل قمعة لم يرضها
 انسان ليصلها فوضعا وبسبب لا يضمن كما في الجواب
 دفع الى رجل قمعة لستغنى لما فتغافل عنها فضا عت
 لا يضمن كما في القفنة قال خلف سات اسد اعنى مغلها
 اخذ راحم قد دفع المطلوب الى الطالب درهين او درهما
 درهما وقال اخذ درهما فضا الدرهين قبل ان يعين
 درهما قال هلكه على المطلوب للطالب درهما ولو قال له
 حتى دفع اليه الدرهم الاول هدا حقك فهو مستوفى
 ولا

ولا ضمان عليه للدرهم الاخر كما في الترخا في الخفاف اذا
 ترك الخفاف الذي دفع اليه ليصله في الحانوت فسرق المبلد
 ان كان فيه حافظا او في السوق حارس لا يضمن وكان
 الشيخ طهري الدين المرحوم في يفتي بعدم الضمان وان لم
 يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل بغيره
 العرف وان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس
 فلا ضمان عليه وان كان بخلافه فضمن وعليه الفتوى كما في
 الفايهية وكذا قيل لو ترك باب الدكان باليوم يغتصب
 وكان في موضع ذلك عرفة وعلمتهم لا ضمان وفي
 بخاري جري العرف ترك باب الدكان مفتوحا باليوم
 ويعلق على باب الدكان نحو الشبكه والرواية مخفوضه
 ضما اذا ترك الحانوكا الثوب الذي ينج بعضه والغفر
 في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في سوق
 انه لا ضمان على الحانوكا في الذخيرة خفاف خرج الى
 القرى لحز الخفاف فدفع اليه خفف فوضعه مع راحته
 في دار رحله ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا
 للسكنى باني طريق كان لا يضمن ولو وضعه في دار رحله
 لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كما في جواهر الفتاوى
 الاسكاف اذا اخذ خفا او جشمكا ليصله فليس
 الاسكاف ضمن ما دام لا يسافر فاذا ترفعها ثم ضاع فلا
 في الملتقط اذا سرق الوديعه من دار المودع وباب
 الدار مفتوح والمودع غاب عن الدار قال محمد بن
 يضمن قيل لو ان صاحب الدار دخل ربه وبستانه
 وهو مستلذذ بالدراق قال ان لم يكن في الدار احد ولا
 في موضع يسمع الحسن اخاف ان يضمن وقال ابو نصير

انه جعلها في جيبه فاذا هلم تدخل الحبيب فعليه ان يمان
كما في المحيط ولو جعلها في كيسه او شد هاهنا التكة فقصت
لا يضمن كما في خزانة المفتاح المودع اذا جعلها خزانة
المودعة في الخنجر او في البصر يضمن بعد التلف وان جعلها
في الوسيط والسبابة والابهام لا يضمن وعليه الغنم
كما في جواهر الاخلاط وان تختم به وعليه خاتم
في ذلك لا يصح لا يضمن وذكر محمد بن ابي ابي بصير
ق لو اذ اتختم وجعل النفس مائلا لكف لا يضمن كما في
الذخيرة ولو كان المدفوع اليه امرأة فتقاي اصبغ
لبسته تضمن كما في العارية وفي فتاوى اهل سرقند
امارة او دعت صبية بنت بيسة فاشتغلت بشئ
فوقعت الصبية في الملاءة ان جعلها وفرق بين هذا
وبين الغصب كذا في فتاوى ابي الليث وفي الجواب
نوع نظروا في بقا ان لم يغب عن بصرها فلا ضمان
وان غابت عن بصرها ضمنت كما في المحيط ولو غاب
المودع وجعل المودعة تحت راسه او تحت جنبه فضا
فلا ضمان عليه كالمودعة بين يديه وهو الصحيح
وليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا ان لم يجز
الضمان في الفصد الثاني اذا قام قاعدا ولو مضطجع
ضمن وهذا اذا كان في الخضر وفي السفر لا ضمان
قاعدا او مضطجعا كما في المحيط وكيل ابو القاسم عن
جعل ثياب المودعة على رابته فنزل عن دانته في
بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه وانما
عليه فسرق الثياب قال ان اراد به الترفق ضمن وان
اراد الحفظ لا يضمن وان كان مكان الثياب كيسا

لم يكن اغلق الباب فسرقة منه المودعة لا يضمن يعني
اذا كان في الدار خارجا فقط كما في المودعة اذا ربط رابته
على باب داره وتركها او دخل على الدار فضا عت ان كان
يجتبر اربابها فلا ضمان وان كان يجتبر لا يرباها فان كان
في المصر فهو ضامن وان كان في القرب يعتبر المرفق في
هذا واجناسه اه كما في الظهير ولو جعل حمارا للمودعة
في الكرم ان كان للكرم حاريط ربيع جيبك لا يرباها وانما
الكرم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حاريط او كان
لكنه غير ربيع ينظر ان كان نام مضطجعا يضمن كما في
الخلاصة او دعه سكنا فجعلها في ساق ضفة لا يضمن ان لم
يقصر في الحفظ كما في القنينة المودعة اذا جعل دراهم المودعة
في الخنجر فسقطت عنه ان جعلها في الخنجر الجيب فقد
عرض الضياع والسقوط عند اللوب على الدار واليه ولا
كذا ان جعلها في الخنجر اليسري وقيل لا ضمان على كل
حال كما في خزانة المفتاح اذا ربط دراهم المودعة في
طرف كره فلا ضمان كما في المحيط وفتح اليه ذهب لم يحفظ
فالقاه في منه كعادة التجار فسق الى حلقه لا يضمن
كما في القنينة وان كانت المودعة ذهابا وقضت فقل قد
جعلتها في الكرم فضا عت لا ضمان عليه كما في الملتقطين
جعل دراهم المودعة في جيبه وحضر مجلس فسق فضا
الدراهم بسرقه او سقط او غيره قال بعضهم لا يضمن
لانه حفظ المودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو
وقال بعضهم هذا اذا لم يترك عقله اما اذا زال عقله
لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه عجز عن الحفظ بنفسه
ففيضم مضطجعا او مودعا غيره كما في الثانية وان ظن

دراهم لم يضمن كما في الحاوي للفنساوي وفي شرح أبي زرقة
 الحريزية بيت المودع فتركها مع المكان الدافع الى غيره اولى
 مكان اخر حتى احترقت يضمن كما في الترتيبي وفي الحاوي مع
 الاصغر سبل ابوالقاسم عن عنده ودينه فرفعها رجلا
 فلم يضمن المودع ان امكنه منه ودفعه فلم يعط فهو يضمن
 وان لم يمكنه ذلك لانه نجاف دعارة فلا ضمان كما في المحط
 والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن
 كما في النجارية وسيل عجم عن مودع وضع الوديعه في حجر
 نخان وفيه صحن لا قوام فربط سلسله بابها جعلها ولم
 يعقله ولم يفلته وخرج فحرق الوديعه هل يضمن قال
 ان عد سد هذا الربطه مثل هذا الموضع توثيقا
 يضمن وان عد عقالا ضمن كما في فتاوى السنفي رجلا وضع
 عند رجلا وديعه ووضعا المودع في حانوته وذهب الى
 الجمعه وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا
 ليحفظ حانوته وذهبت الوديعه من الحانوت قال الشيخ
 ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الصبي ممن يضبط الاتساع
 ويحفظها لم يضمن المودع وان كان لا يضبط قال القاضي
 عيا السفدي لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعه في
 حزنه فلم يضيع كما في الخانية غاب المودع وترك مفتوحا
 عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن له
 المفتاح الى غيره كما في الوجيز رجلا ودع عند قاضي ثياب
 فوضعا الثامي في حانوته وكان السلطان باخذ الناس
 ثيابا في كل شهر جعله وظيفته عليهم فاخذ السلطان ثوبه
 ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهها عند غيره ونسب
 قال في كل الفاسي لا يقدر على منع السلطان من

دفع

دفعها لا يضمن ويضمن المكرهين في غير صاحب الثوب ان شا
 ضمن السلطان وانه شاف ضمن المكرهين كما في الخانية اودع
 عامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان
 نقلوا متعته وشرك الوديعه وتوارى فاعترضه بيته و
 الوديعه يضمن وان تركه متعته في بيته كما في القنية
 وسيل نجم الدين عجم عنده وديعه انسان وهي ثياب
 ملفوفة في الخاف فوضعه تحت راس ضيف له في الليل
 كالوسادة ثم رها على صاحبها فقال صاحبها كانت
 ثوبا او ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت اليك
 كانت كذلك او كذا قد ضاع منها كذا بوضعها تلك الملية
 تحت راس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان وبعد ما ثبت
 ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بغير الوضع تحت راس
 الضيف ما دام المودع حاضرا فاذا غاب الا ان يصير
 ضامنا كما في المحيط اودع عند رجل زنبيل فيه آلات
 النجارين ثم جا واسترده وادعي انه كان فيه قدوس
 وقد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل
 ولا ادري ما فيه لا ضمان عليه ولا يمين عليه ايضه ولذا
 اذا اودع دراهم في كيس ولم يترك على المودع ثم ادعي
 انه اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعي القفل وهو
 التصديق او الخيانة كما في خزانة المفتي المودع اذا
 اخذ وديعه رجلا خرمن المودع وترك وديعه يضمن
 المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عاينا ما قبضت
 حقه ام حق الغير كما في جواهر الفتاوى باسالة غلته
 ثوب رجلا بالاجرو علقته على خصم سحطها التفتيف
 وطرق من الثوب من الجانب الاخر فضاغ ضفته كما في

الخلاصة امرأة غسّلت ثياب الناس ووضعت الثياب على
 سطحها الخفاف كان للسطح خص لا تضيق وقيل وان لم يكن
 الخصاص من ثيابها تضيق كان في الساحة ولو ادعى فراطس فوصفها
 في الصندوق ثم وضع فوقه ما يشبهه فثبها طرا على
 فهلك لا يضيق كذا في القنية ولو كان بعت الوردية ووضعت
 ثيابها لا يضيق لم يقل دفعها اليه كذا في الخلاصة وضع طين
 عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنورة يستقر
 فوقه على شيء فانكسر كان وضعه على رأس التنورة ليغني
 به التنورة وضيق وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال
 التفطية لا يضيق وان كان ينظر ان كان في الحب شيء
 لا يضيق وطريق معرفته ذلك ان ينظر ان كان في الحب شيء
 نحو الماء والذيق او نحو ذلك مما يغني رأس الحب لاجله كان
 استعماله وان كان الحب خاليا وكان فيه شيء لا يغني رأس
 الحب لاجله لم يكن استعماله الا كذا في الحب اذا
 المودع شيء فافسد الوردية ضمنها المودع والمودع اذا
 اشهد على نفسه انه اخذ الوردية فضا بغير تحضير من باب
 المال فلا ضيق عليه الا ان يجرها المودع كذا في الذخيرة
 طمان خرج من الطاحونة لينظر الى فسرقت الخنطة ان
 ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمنه كذا في
 الخلاصة بخلاف مسالة الخمان وهي خافها منار ولكر
 منزل معقل فخرج معقل وترك الباب مفتوحا في سارق
 واخذت لا يضيق كذا في الوجيز وفتاوي السنن ان
 كان يقرأ كذا في يد الاكار فبعت الى الرعي الى السراج فضا
 لا يضيق هو ولا الرعي والفقهاء استقروا المستاجر على
 هذا قال وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه
 المسالة فبقي بهذا الان المودع يجمع الوردية كما يجف

ما لنفسه وهو يجمع بقرته في السراج وكذا بقول الوردية ولو
 ترك البقره على فضا اختلف المشايخ في ذلك والفتوى
 على انه لا يضيق كذا في الخلاصة ولو ادعى فضا فدفقها مع
 عنقه الى الرعي للمعقل فسرقت الفتم بضيق اذا لم يكن
 الرعي خاصا بالمودع كانه القنية رجلا دفع حماره الى
 فضا بالحمار ففقد المودع لصاحب الحمار خذ حمارك
 وانتفع به حتى ارد عليك حمارك فضا في يده حمارك
 المودع رد حماره لا يضيق لانه ما ذوق بالقبض كذا في
 الخلاصة المودع اذا اخذ حماره من فضا المودعية فمال
 ضما ن عليه استحسانا اذا خسر كما يجز غيره ولم يتمكن
 فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن
 كذا في الذخيرة فصرح هذا نظام المودع او هذا الذي
 على دفع بعض المال الى مال الوردية او مال التيم الذي
 كان تحت يد الوصي ان خاف المودع او الوصي من ذلك
 انظام تلف نفسه او تلف عضوه فدفع عند ذلك
 لم بضمن الدافع مودعا كان او وصيا وان خاف المودع
 او الوصي من ذلك انظام الحرس او العهد فدفع للظالم
 ما طلبه ضمنه بالدفع في ذلك في الثانية رجل في يده مال
 لا تساق فتا له سلكه جان لم تدفع الى هذا المال
 حرسه شهرا ورضيتك جزا او اطوف بك في الناس
 لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال له
 اقطع يدك او خذ يدك خمسين سوطا فلا ضامن عليه
 ام وافادت عبارة الشافعي ان المعبر عند عدم نطق
 الظالم بالعقوبة اذا لم يدفع انما هو نفس الخوف الى
 في نفس المودع او الوصي من غير اعتبار قيد زائد من

(فرض)

المرفيع الظالم او عند وعبارة الشهي التي نقلها في المنع عن
وصايا الخوازل فتسب وان خشي المورد او الوصي اخذ
الظالم ماله او مال المورد او مال الوصي كله فهو عدو قار
في خزانة كفتين سلطان هذا المورد باثلاث ماله ان
لم تدفع اليه الوديعة فذفع اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان
اخذ كله ماله فهو معدور ولا ضمان عليه اقرار السيد
احمد ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل تعتبر كفاية يوم او
شهرا او سنة او سواها لم يجر كما يكون عذرا اذا فاقها للظالم
لو كان السلطان الحي يرعليل عنده فلات ودفع او ماله
يتهم فصا الجائر هو الاخذ بنفسه لذكرا لافلاض ان
عالم الوصي والمورد اصلا لانه لم يوجد من الامين دفع اصلا
عامة خيفة او خاف المورد او غيره على مال المورد
الفساد دفع المورد المرفيعا حسي من فساد له ان كان
الشرعي لبيعه ان ليتولى القاضيه بيعة وفي فتاوى
ابن الميثاق ان كانت الوديعة شيئا خاف عليه الفساد
وصاحب الوديعة غائب فان دفع المرفيع الى مال المورد
يسعه جاز وهو الاولى ولو لم يدفع حتى تسد مال المورد
فلا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما امر به كما في
المحيط وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظه لنفسه
لصاحبها كما في السراج وذكر السيد الامام ابو القاسم
مع ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السرقة
في زمان الصنف فلم يضرها بالهوا حتى وقع فيه السرقة
وفسد لا يضمن كما في الظهيرية ولو اجتمع اليه الوديعة
او خرقتها في المهر لم يدفع حتى تسد ما كان في الفارة
ولم يسع حتى تسد لا يضمن كما في الترتاشي او رعب
حيوانا وغاب قلب البانها في فسادها وهو في

المورد

المورد

تلك الحقوق ومات الطالب وانكر الوارث الا ان يستوفي
 منه جميع ما في الصك وجب على المودع حبس الصك حتى
 لا يخرج الوارث على قبض ما ليس له وكذلك تقول وعرف
 على بنا المفعول في كلامهم من المعرفة والله تعالى اعلم
 وسيلنا في بيع الدين عن من اودع عند رجلا خط قبال
 ومات المودع هل للوارث ان يطالبوا بذكر الخط قال
 جبر القاض بتسليم الخط لهم كما في الترخا نية اودع عند
 رجلا صك ضيقة والصك ليس باسم ثم جاء الذي الصك
 باسم وادعى تلك الضيقة والشهود الذين بذلوا خطوطهم
 ابوانه يشهدوا حتى يروا خطوطهم فان قالوا يا مسر
 المودع حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك
 الى المكشع وعليه الفتوى كما في الغيا نية وفي الاشباه وكذا
 يرامديون المكشع يدفع الدين لواجب عليه شرعا ادراكه
 للبيت فليسمونه الى الوارث والحال انه كان على الميت الدين
 دين لنا من متعه دين قال المحوي ظاهره سوا كانت
 الدين مسترقا والوارث غير موثمن كما قيد بها في المودع اذا
 دفع الوديعة للوارث اه ليس للسيد اخذ وديعة العبد
 قال في الصغرى عبد مجور وما دون اودع رجلا ما لا
 ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال الكوكب
 فانه يسترد وذكره وديعة الكافي ان العبد المجور اذا اودع
 انسا ثا في مولاه فطلبه فبلغ فبذلك في يد ولا يضمن
 لانه ليس لمولاه ولا يسترد الا وفي فوائده امه او عبد
 اشترى عبدا مال اكتسبه في بيت مولاه فادعاه انسانا
 قد علم بذلك فطلبه مولاه فبلغه المودع الخطا ولم يطلب
 حتى هلك في يد فضمن لانه العبد ملك المولى ووقع الاليد اع

كالاستغلال بالحياط والاستضافة بالنار لاسيما اذا كان
 مودعا وعادة الناس في ذلك المساهلة والمساهمة والا
 عدم النظر الا بما مر قال له السيد احمد قال صاحب الصيرفية
 وكذا لو وضع السراج في سراج لوربعة على المئذنة على
 محال النور فانه لا يضمن اذا تلف وهما في الصيرفية والتنا
 ايضا اودع رجل صكا عند زيد مثلا وعرف المودع بالكبر
 من التعريف في ذلك الصك اي بين ادا بعض كقوف
 التي كانت للمودع بالسكر على ان يبيعها كان صاحب الصك
 ذكره صك ان كان على فلا قد استوفيت منه ما
 كتبه ذكره على سبيل الاجمال وعلى سبيل التفصيل ومات
 الطالب اي الذي كان له الدين سابقا فكتب في استيفائه
 وهو المستودع بالسكر وانكر الوارث الا ان يستوفيه
 دينه الذي كان له على مديونه واراد الوارث بذلك فاض
 في الدين الذي كان له اوفاه المطلوب حبس المودع اي
 وجب عليه منع الصك من رده على الوارث اذ احيى
 تعترف الوارث بما قبض مورثه لانه لو رد على الوارث لزم
 حبسا قرار مورثه بالاستيفاء ويمكن ان تصور المسألة
 بان زيد اكان له على عمرو فدية بزيعة عبد ودية طوعا
 ودية عروضا خروقا كان عمرو كتب لزيد بخطه صكا ذكر
 فيه بخطه ان زيد على لدا من فدية لدا ولدا من فدية لدا و
 دفعه عمرو لزيد حتى يستوفي منه جميع ما عليه فستر دية
 الصك وقد كان عمرو قبض زيدا بعض ما كان عليه كان
 اوفى له فدية العبد ودية العروضا وبقية في ذمة فدية
 المورثية الطعام ولم يجمع من الصك ما استوفاه زيد
 المورثية العبد والعروضا بل الصك بالارباقي أهمية يوم
 من فدية العبد والعروضا بل الصك بالارباقي أهمية يوم
 كتبه فادعاه زيد عند خاله وعرف زيد وبنا ادا بعض

خط

خاتمة

مقابلة عمله لا يجبر على العمل لانه مشرع ولا يجبر على المنع واذا
راى القاضى ان عمله اخرج مما عمله وكانت اخرج المثل فانما
استخسانا وقيا سا وهي واقفة الفتوى وقد اختلفت فيه
مرارا ولا ينافيه ما فى المولوية كما هو ظاهر لان الموضوع
مختلف كما يظهر باديى ثابلا فتولس انما كان الموضوع
مختلفا لان موضوع مسألة المولوية فى وجوب العمل
بقبول الوصية وموضع ما ذكره عدم الجبر على العمل وهو
لا ينافى الوجوب لكذا ذكر المحوى فى حاشية الاشياء
والناظر اذا عملا قال المحوى واذا شرط الواقف ان لا
يشا يستحق ولو زاد على اجر المثل قال فى الجبر والبايات
بانه يعنى الناظر فان كان من الواقف فله المشر وط
ولو كان اثر من اجر المثل وان كان منصوب القاضى فله
اجر مثله واختلفوا هل يستحقه بلا تعيين القاضى قال
فى القنية فله لا يستحقه وقيل يستحقه لانه لا يشترط القوام
ظاهر الا باجرو المعهود كما لمشر وط وقالوا اذا عمل القيم
في عارة المسجد والوقف كعمل الاجير لا يستحق الاجر
لانه لا يستحق اجر القوامه واجر العمل فله ايدى على انه يستحق
بالقوامه اجره واذا لم يعمل الناظر شيئا لا يستحق اجره
في القنية ولو وقف ارضه على ما به مثله ثم مات فعمله
لوقف قيمه وجعله عشر الغلة في الوقف والوقف طاحنة
في يد رجل بالمناطة لا يحتاج فيها الى التيم واصحاب
الوقف يقضون غلته منه لا يستحق القيمة عشر غلاتها
لان ما اخذه بطريق الاجرة ولا جبره دون العمل والوقف
فتح القدير يعمله فهذا عندنا طعن في كونه لشيء لا لوقف
ايما اذا شرط له الواقف كل من جملة الموقوف عليه

غير اذنه فكان المودع غاصبا كما فى الغنائية ولو ان
المودع دفع المودعة الى مولاها ان لم يكن عليه دين
جازحها في الخانية وسئل عن عبيد اتيه بوقر من حنطة
الى بيت النساء ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة
رب البيت وقال هو وديعة مولاى فلان بعته الى
زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة
بذلك فلا تقبل بالقبول فارسل الى مولى ذلك العبد
ان ابعت من يجل هذا الورق اليك فان لا اقبل فانما
انه يكون عندك اياما ثم اجمعه ولا تدفع ذلك الى عبيدك
ثم طلبة المولى فقال لا ادفع الا الى العبد اذى جملة
الى ثم سررت مع متاع رب البيت او اغير عليه هل
يعنى رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد ام لا فقال
ان كان الرجل صدق العبد انه جعلها من مولاة ضمن
بالمنع وان لم يصدق او قال لا ادرك هو لمولاة بعته
به على يد او هو في يد العبد بطريق غصب او ز
من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع
كما في فتاوى النسفي انما لم لغيرة امانته لا اجره
الا الوصي قال بعض الفضلاء الوصي انما يستحق الاجر
اذا كان وصى الغاض وقد نصبه باجروا وصى
لمكة فلا يستحق كما في الاشياء في الكلام في اجر المكمل
نقل عن القنية اهوى المولوية واذا وصى الو
رجل وراثته عناية درهم لينفذ وصاياه فالاستجار
باطل وانما وصية من الثالث لا تقبل الوصية
صار لها واجبا عليه والاستجار على هذا لا يجوز ان
قال بعض الفضلاء واراد به خبر الدين الرامى ولا يخفى ان
وصى المكمل اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باجروا

قال في البحر والظاهر انه عايد الى قطع المعلوم في زيب
 التعبر واما عدم الاستحقاق عند عدم العمل فلا فرق
 فيه بين ناظر وناظر وقد تمسك ببعض من لا خيرة له بقول
 قاضيان وجعل له عشر الغلات في الوقف على ان اللقيحي
 ان يجعل للموتى عشر الغلات مع قطع النظر عن اجرة المالك
 وهو غلط اه قلت قايله ابن حبيب في الاشياء فعمله منه
 ايمن قوله اذا عمل ان لا اجر لنا فخر الذي لم يشترط الوقف
 في المستف اذا جعل عليه المستحقون فليخفف وذلك
 لانه لا عمل منه كذا قالوا السيد احمد ولم يفرع معني
 المستف ولا ما بعده وعلله تعالى بفرعي ذكره في
 المنظومة الوهبانية ودافع الف مقرضا ومقارضا واراد
 القرض الشرط يعني لوقال فخذ هذا الالف على ان يصرف
 عليك قرض على ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان
 الربح في خاصة فكان رب المال جعل الخمسة من الالف
 مضاربة مشروطة على ان اقترض الخمسة من الاخرى بان
 يكون الربح خاصة لا يكون العام الذي هو المستفرض
 من ذلك الربح شئ جاز هذا الصنيع ولكن تحذر حيث
 كانت مكروهها لانه شرط انفسه متفعة في مقابلة القرض
 وقد يرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قرض
 جريضا فان عمل هذا في الالف المدفوعة كايها وزرع
 او وضع فالربح بينهما نصفان وكذا الوضعية اما الربح
 فلا ان المضاربة ملك نصف المال بالقرض فكانت
 نصف الربح له والنصف الاخر مضاربة في يده فربح
 المال وان يدعى ذوالمال وضارب يجرى حصه وراصة
 وبالمال قد قيل اجد راي بقوله يعني لوقال المضاربة
 دفقة الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا

فالقول قول رب المال فان هلك المال في يده المضاربة
 بعد هذا ان هلك بعد العمل فلا ضار به عليه وكان نظيره
 ذكره كتاب الوديعه يعني اذا ارعيا الوديعه والقاضي فانه
 اذ هلك قبل العمل فلا ضار عليه لا تقاها على قول
 المال ودفعته فانها لا تفيد ضارا قبل المتصرف وضربوهلك
 بعد العمل وانما قال جميعا على ما ادعيه بيته فالبينة
 رب المال في الوجهين جميعا ويكون المضارب ضار
 ضار المال لو قبل السوا او بعد كانه الظهيرية في القول
 الزاوية وشرح التجريد عكسه فانهم يصفوا على ان القول قول
 المضارب والبينة على رب المال قال والاختلاف في
 بقوله قد قيل اجد راي كذا نقله الفلك وقد مر هذه
 المسألة متنا قبل الابواب وذكر المعنى ان القول للمضارب
 وعلل الشئ بكونه ينكر الضمان وفي العكس بعد الربح يعني
 لوقال المضارب بعد ما تصرف وربح اقترضني هذا المال
 والربح كله لي وقال رب المال دفعته اليك مضاربة
 فالقول في ذلك قوله اي قول رب المال وعلى المضارب
 البينة كذا ذكر الحكم في دعوى رب المال الابضاع ما يتغير
 ذلك القول يعني لوقال المضارب بعد ما ربح اقترضني
 هذا المال وقال رب المال انا دفقة اليك بضاعة او قال
 مضاربة ولم اسم ربها او رب ما يدره فالقول في ذلك
 قول رب المال وعلى المضارب البينة وبعد ان اراد المضارب
 رب المال البضاعة كان الوقع مع راس المال ان المال مضارب
 ولا يربح على رب المال وفيما اذا قال دفقة اليه المال مضارب
 من غير تسمية او بربح ما يدره فالقول كذا قال والمضاربة
 جريسته وان يربحها فبينة العامل وان يهلكها فبينة

صناع يعود الى المتاع لكن قال السيد احمد وينبغي تعييد هذا
الزعم بما يتيسر فانه اذا كان ما يقسم يكون القاييم والا فليز
بعد قسم المورع المحفوظ ولم يظهر وجهه وتاكر بالانوين
رئت الحقوق المورع صنفا يعني ان الانسان اذا استيقظ
عنه فليقع فيه السكرنة زمن الصيف صوفا كان امر
غيره فليزها بالواجب حتى وقع فيه السكرنة وقسمه وهذا
معنى قوله ففت بعيني مهلة مصنومة ومثلثة مشددة
عبارت الكفوف اي قسدة ذلك الصوف باسئلا الصوف
والارضنة عليه لم يضمن بشئ بد الميم لانه حفظ الوديعة
كما امر وافاد ابن الشحنة انه يعلم من ذلك الحكم نظيره
وقرأنا رابعا لكس قال السيد احمد اي بالخلاف يوزن اذا لم
يسد المورع المسقف الذي ينزل منه الفار من بعد علمه
اي علم المورع بان الفار ينزل من السقف ويضرب بالارضنة
والحال انه لم يعلم الهلاك لظنك الامتعة الموردة ما هي ينبغي
واشارنا الى ما في الظهير والى ما في الوديعة
اذا افسدتها الفاروة وقد اطلع المورع على ثقب معروف
ان كان اخبر صاحب الوديعة ان ههنا ثقب الفار فلا ضل
لان الى كدح قد رضى بوضعه فيه على هذا الحال وان لم يجبر
بعد ما اطلع عليه ولم يسد ضمن قلت على الكلام بالسوسد
اي سد المورع ما يبينه من ثقب الفار مرة ففقد الفار
واقصد مرة اخرى لم يتركها يضمن المورع حيث لم يخبر
ام لا حيث سد وبلغ جهه قال الطرسوي وينبغي تفصيله
كما مر لان الامر يدبر بين الاعلام للمورع والسد به ونزوفه
وحد وارتضاه الشيخ عبد البر والحق القربلاي فند هذا
وفي المتن بنظر عن ابي يوسف رجل ادعى على رجل وديعة وجده

يد المضارب بعد ما اختلفا فيضمن المضارب جميع ما في يده
لانه المال على اولم يعملها وفيد الناطم بها بعد الزرع لاجراج
ما قبل الزرع لانه لا شجرة له لان العقد ليس بلازم وان قال
المورع قد ضاعت الوديعة من البيت وحدها ولم يبق فيه
من مالي شي يصح يعني قبل قوله ويستخلف فقد يتصور هلا
الوديعة وسرقتهما من غير ان يركب شي اخر قال في الكافي وان
سرق الوديعة عند المورع ولم يسرق شيء بها الا اخر للمورع
لم تضمن عندنا وقد قد منا في اول كتاب الوديعة تحت قول
اي ان فلا يضمن بالهلاك خلافا لما كفي ذلك وتاكر من غير
تنوين في قوم لا سر لا صحيفة وقوله الامر متعلق بتاكر
او بصحيفة والصحيفة مثال وهي قطعة من جلد او قراطيس
كتب فيها اربع الناطم هذه المسألة من الخانية قال في رس
قدم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام
الباقي فمعا فهلك الكتاب ضمنوا جميعا لان الاول لم يترك
الكتاب عندهم فقد استخفهم فاذا قاموا تركوا الكتاب
فقد تركوا الحفظ للترم فضمنوا جميعا فان قام القوم واحد
بعد واحد فراحوا على التعاقب وراحت الوديعة بعين
المتاخرينهم لانه تعييد الحفظ تفني للضمان قال الناطم
وهذا ليس خاصا بالصحيفة بل يطرد في غيرها ايضا وقد علمت
ان الناطم صحيح في الوجه الثاني من الوجهين اللذين نقلنا
نهما عن الخانية واما الاول لوراحوا جميعا ضمنوا لا تصح
فيه نعم يتحاك يشترطونهم قوله يضمن الكتابانه اذا
لم يكن متاخر اضمنوا جميعا فلو غير البيت وقا
وفي القوم ان يترك متاخر اربعة مضموا ضمنوا انما اعاد ولا يجر
لشئ الوديعة وحصل التبرع الشا بالكتاب وغيره وصير
ضا

القول قوله في البيات كما في محيط السرخسي فان قبضت
ما به وقالت الورثة تسهية فالقول لما ذكره مع يمينه لانه
ينكر الزيادة كما في الكافي ولو قال صاحب المال في حياته
المستودع اؤبعد موته قد قبضت بعض وديني كان
القول قوله في مقدمه ما يعبر به مع يمينه وان قال في حياته
دفت الوزنية الى صاحبها الاشيا فتعقب في حياته
او استهلكته فالقول قوله في مقدمه مع يمينه كما في البيات
ولو قال بعد موت المستودع دونها على الموصي كان القول
قوله مع يمين ولا يضمن كما في الخاتمة رجل قام البيعة على
مودع ان صاحب المودع وكذا قبض المودع منه و
ذلك وقت اشتم المودع برهن ان صاحب المودع
اخرج من الكالات قبات بيته وكذا البرهن ان شهود
الوكالات عبيد قبل بيته كانه الخاتمة وان قال رسته
المودعة او دعتك عبد او امه وقال المودع ما او دعتك
الا مودع هلكت فزهر رب المودع على ما ارى ضمن
المستودع قال شيخ الاسلام انما يقبل القاي في شهادتهم
ويقض بقيمة العبد اذا وصفوا العبد وبيروا القاي حتى
والقاي يعرف مقدار رقية مثله كذا العبد ان لم يعرف
سالا المدعي حتى يقيم البينة على مقدار رقية العبد وانما
اذ لم يصفوا العبد وانما تشهدوا بما او دعتك عبد او امه
لا يقبل شهادتهم كما في المحيط ولو ادعى رجل اية واخر
عبد اشتم ادعى كل واحد ان العبد له والامة لاخر وقال
لاخر ما او دعتك الامة حلف ما او دعتك كل واحد
الانصف الامة وفي فتاوى الهواو دعت احد في خلاصه والاخر
جارية ثم ادعى كل واحد الفلام لنفسه وانكر كل واحد ان

المودع واما المدعي بيته على دعواه واما المودع بيته على
المدعي ان قال مالي على فلان فهو قال ان كان مدعي المودعة
يدعي ان المودعة قايمة بيمينها عند المودع فذلك الرأفة لا
تتخلل حقة كما في المحيط رجل قال لا اخراخذت منك درهم
ودبعة فضاغت وقال لا اخراخذتها غصبها ضحكوا وقالوا
دفعها الى وديعتي وقال لا اخراخذتها غصبها لا يضمن كما
في الخاتمة لا يضمن فقال المودع كانت ودبعة وقال
المالك بل رضا لا يضمن كما في المودع قال المستودع قد
ضاع بعض ارا فوضعتي بعض فالقول قوله المستودع
في مقدمه مع يمينه كانه الياسع او دعه الف درهم واقرضه
انما اخرا عطاها المودع الخاتم فخلل في محط الشري
فرضك وقد ضاعت المودعة صدق مع يمينه كما في محيط الشري
ولو قال لي عندك الف درهم ودبعة ودفعها الى وقال
المودع كذبت وهي لي القول قول المقر كانه الخلاصة اذا
اختلفت فقال المودع هلكت او قال ذكبتها المودع كما
بل استهلكتها انت او غيرك باسرها كانه القبض في
في البوايع ولو قال المستودع لصاحب المال اقبضت ما به
وقال ورثة المستودع قد قبضت تسهية وتقبلت ما به
لا تصدق الورثة وشكك لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض
شي منها وتختلف على ما بقي بالله ما قبضت منه ما قالت
الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب المودعة
بعض المودعة جائز كونه موثقا من جهته ولهذا الواقف
ان صاحب المودعة قد قبضت جميع المودعة صح اقراره فهد
اولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع في مقدمه
المقبوض لان اقرار قبضت شي مجهول فكان هو الجمل فيكون
القول

يكون اودع الجارية وقرأ المودع للجارية لاحد على هيئة وصدة
 المتعة وقال المودع لا ادري انك اودع عندي انك اودع انك اودع
 ان احدكما اودع لك لا اعرف من كان مستكنا دفع الجارية
 الى المودع والخلاد لم يجمع بينهما فحلف المودع لكل واحد منهما
 انه لم يودع عنده الفلام ثم يضمن لها قيمتها الفلام بينهما نصفان
 كما في الترخا نير رجل في بيع امه ولف درهم فقال رجلان
 كل واحد منهما له اودعك هذه فقال المودع لا ادري لا يبي
 هذه وابي ان يحلف لها فالالف والامه بينهما نصفان
 وعليه قيمة امه والالف اخر بينهما كما في محبة السر خشي اودع
 رجل رجلا دراهم في رجل وقال ارسلني اليك صاحب
 اودعته لتدفعني اني قد فوجيت اليه فنهكت عنك ثم جئت
 صاحبك وانك قد فوجيت المستودع ضامن فان صدق المودع في
 كونه رشولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذب رشولا
 مع هذه ادفع او لم يصدق ولم يكد به مع هذه ادفع او صدقه
 دفع اليه على الضمان يرجع ومعني الضمان هناك يقول
 المودع للرسل انا اعلم انك رسول ولكن لا امن ان يحضر
 اليك ويجعل الرسالة ويضمنني فهذا انت ضامن لي ان
 تاخذ مني فان قال نعم حصلت الكفالة بدينه فحلف
 الرسل الوجوب وانه جائز فخرج المودع على الكفيل بحكم
 الرسالة كما في الخط سبيل عن اودع عنده اخا واني صغر
 ثم استردها بعد زمان فرد اليه رسته فقال انك لا تلت
 سبعة فاني السابغ فقال لا ادري اودعني رسته او سبعة
 فلا ادري ضاعته او لم تكن عندي وتارة يقول لا ادري
 هار جاني من عنده رسول فاستردها وحملها اليك ام لا
 هل يضمن قال لا لانه لم يقر بضاعتها فلا يتينا وقض كذا في
 فتا

فتاوى السنن رجل على رجل الف درهم وديعه وله على المودع
 الف درهم فدفع المودع لبي الف درهم ثم ختمها فحلف بعد ذلك
 باليتم فقال له انك اخذت الوديعة والدين عليك على
 حاله وقال المودع بل اعطيتك الف درهم وقد ضايعت الوديعة
 فالقول قول المودع لا تلا خيرة لا ختمك فها لا لالف
 المودع لا نه او حصلت اليك المالك اني كانه لا ختمك فها لا لالف
 في الالف الهاكمة فالما كذا يدعي فيها الاخذ وضاعا كذا يجب
 عليه يعني الاخذ وديعه وانه هذه القول قول يدعي الوديعة
 ولو كانت الوديعة عند الوامه فقتل المودع يقتصر
 العود في الخط يدفع او يغدي وان كانت ام ولد او مدبر
 عزم كولي القيمة او دعي فلا بد فلا تفتو في الثاني كما في
 انتر خانية رجله على رجل دين ما يدعي درهم له عنده
 وديعه ما يدعي درهم فقال جعلتها قصاصا بدني ان
 كانت الدراهم في يد او قريبة منه بحيث يقدر على قبضها
 جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبة منه لا يكون
 قصاصا ما لم يرجع اليها كما في الخلاصة واذا اجمد المستودع
 ما عنده من الوديعة ثم اودع من ماله عند المودع ثم
 ذكروا مساهلها قصاصا بما ذهب به من وديعه ولذا
 ان كان في مال دينا عليه وانكر ثم اودعه مثله فاما
 اذا اودع ثيابا من غير جنس حقه لم يسهم المساك كذا عند
 كما في المبسوط وفي الاول اذا حلف يحلف ليس لك على شيء
 ولا يحلف ما اودعني كما في الترخا نية اذا كان له رجلان
 درهم وديعة عند انسان ولا خير على المودع الف درهم
 فلصاحب الدين وهو الغريم ان ياخذ تلك الوديعة من
 المودع اذا اطفر وان لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه

ولم يعلم ذلك الا يقول له يرى الفاصب من القيمة فان ظهرت
 الجارية وادخلت المولى اخذها كان له ذلك ويرجع الفاصب
 على المذموم بالقيمة التي اخذها منه ان كانت قايمة وبشكلها
 ان كانت ختانة لا يرجع المذموم على المولى هنا بالقيمة من
 القيمة كما في الذخيرة رجلا ذم ودعيته عند رجل فباعته
 فاما طارعا جريا اذ ذم هلاكها فانكر المالك فبقي المذموم
 على هذا المذموم فبقيت عينه فاعطى مائة دينار له
 المالك ثم ظهرت الودعة في يد اخر فاداد المذموم
 بخاصمه وادخله ينظر ان دفع المائة بقول اربها كان
 فان كان رب الودعة فان كانت قيمة الودعة مائة وبر
 عليه فان المخاصمة الى المذموم لكن المذموم اذا استرد
 من صاحب التهمة ان يردها الى رب الودعة وبأخذ المائة
 منه لانه ما كان راضيا بان يملك بهذا القدر وان كانت
 المذموم فان كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فانقص
 الحرب الودعة كما في جواهر الفوائد رجل استقرض
 من رجل خمسين درهما فاعطاه غلظا ستين فان خسر
 العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة اسل
 العشرة لا ذلك القدر فرض والباقي ودعة كما في
 السراج وهو الاصح كما في الترخا نية وكذا لو هلك الباقي
 يضمن خمسة اسل كما في الخا نية له على اخ حسمون
 واستولى غلظا ستين فلما علم اخذ عشرة للرد فهلك
 يضمن خمسة اسل اس العشرة لان ذلك القدر فرض
 والباقي امانة كما في الوجيز استقرض منه رجل عشرين
 فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين فبقي مائة في يده
 ودعيته ففعلت اعادة العشرة التي اخذها في مائة ثم دفع

ها

كما في شاتها فاذ ادفع عند رجل عدا ثم اتى المذموم وهرب
 المذموم من المستودع والعه لبيس بما فرقه المستودع فباز
 وينوب فيحق الوديعه عن قبض الهبة وبصير المستودع
 قابضا للقبض بنفس الهبة حتى لو مات العتيق قبل ان يجد
 المذموم له فيه فيقبله من مال المذموم له حتى لو لم يجد
 كما انه كلف غلبه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان يضمن
 الواسع وان شأضن المذموم له فان كان المذموم له قد
 جد وفيه قبضا قبل ان يضمنه المستحق لا يرجع بما ضيق على
 المذموم وان لم يجد وفيه قبضا قبل ذلك يرجع كما في الذخيرة
 وفي المنتقى عن ابي يوسف بر رواية ابن سها عنه في رجل عنده
 الف درهم وودعيته لرجل فقال له فبأى لك ما على بان كان للمذموم
 على صاحب الالف درهم فلم يرجع له منزله ليقبضها حتى
 ضاعت وهي من مال المذموم ما لم يقبضها اطله المذموم
 ان قبض الودعيته لا ينوب عن قبض الفان والقبض
 بجهة القرض والا فضا قبضها فان كان الحفيظ ابلغ
 ودعيته انسان للمذموم ان يخاصه ويقرم القيمة كما في الوجيز
 وان كان عند رجل وديته او عارية او بضاعة فقبضها
 منه رجل فهو خصمه فاما عند المالك الجسوط او ذم رجل
 جارية فقبضها منه رجل فاقبض منه يد الفاصب كان للمذموم
 ان يضمن المالك القيمة بقضا وبغير قضا وتكون القيمة
 اما في ذم المذموم فان ظهرت الجارية فله المولى ان يرجع الف
 اخذ الجارية وان شأخذ القيمة فان اخذ الجارية رجعت الف
 على المذموم بما اخذ منه ان كانت قايمة وبشكلها ان كانت
 هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المذموم مثلها رجعا
 على المالك فان كان المذموم اقرا له قبض القيمة من الفاصب
 ولم

السيد المال اربعين رهم فقد اخطأ بتلك الدرهم ففعلت
 ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الا ربعه وضمن بقيةها كما في
 خزائن المفتي ولها عطاء عشرة وقال خمسة قرص وخمسة
 وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرص دون الوديعة كما في
 الترخا في هشمه عن محمد بن رجل له رجل الف درهم
 اعطاه الف درهم وقال الف منها قضا من حقه والف تكون
 وديعة ففعلها وضاعت قال هو فاقض حقه ولا يضمن
 شيئا كما في الحيط لوديع اليه الف درهم يشتري ويبيع الرب
 المال با حقه في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما فعله
 فترك رقيقا وشيا با صا كدنيا في مال الميت وكذا الرض
 دفعها من راحة والنز منهما او من احداهما فان المزاج والزرع
 قد اخطأ وحصله ولم يدر بعد موته قال محمد قيمة الزرع هو
 مات او حذر الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دينه
 في مال الميت كما في البيع رجلا ودع عندنا سنان الف درهم
 شيخ ان صاحب الوديعة ارضى الوديعة من الذي في يده
 قال ابو جعفر لا يخرج الالف من الوديعة حتى يصير
 به المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن
 وكذا كد كما ان اصله مات وكذا لو قال المورع لخصم
 اني ذلت اليك اشترى بالوديعة شيئا وبيع لا يضمن ما في
 الخ نية ابراهيم بن رستم عن محمد بن رجل له رجل ما يدرهم
 قد دفع المطلوب الى الطالب ما يتي درهم وقال هذا ما في ذمتي
 فاخذها فضاقت والاخذ لا يعلم كرهى قال ابو جعفر
 لا شيء عليه وقال عليه ما يدرهم كانه الحيط بعت رجل
 الف درهم بضاعة ليشري بها متاعا فدفع المبعوث اليه
 الف الف سمى او اشترى متاعا ثم بعت الى صاحبه فاقب

المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الالف انها بضاعة
 وانكسرت في الطريق لا يضمن الا ان يكون السمسار اشترى بمحض
 منه كما في الظهيرية سبيل عجم الدين السني عن رجل اراد ان
 يخرج من تركستان الى بحر قنند فابضه رجلا لا يشتري
 له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهب الرجوع عن سرعة هله
 فبعت مال البضاعة مع بعض امواله على يد رجل اخر
 تركستان ليوصله الى صاحب الوديعة فلما نزل بلده في الطريق
 اخذ وتالي تلك الليلة الى ظلي منه فله يضمن المستبضع
 قال نعم كما في الفصول الاستر وشنيه رجلا مات وعليه
 دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة
 كانت عند ابي لفلان وجا فلان يدعي ذلك وصده فغرم
 الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضى يعفي
 للفرما بالالف قضا عن الميت ولا يجعلها للمدعى الوديعة كن
 القاضى اذا قضى بها ديون الغرماء يرجع المورع فباخذها
 منهم باقرارهم انهم واجوب في المضاربة والبضاعة والمال
 والاجارة والرهن كالموديعة كما في خزائن المفتي اذا
 ادفع وغاب فاقام ابنه بينة ان اباه مات لا وارث له
 غيره واخذ الوديعة ثم جاء به ضمن الابن او الشاهد
 ولا يضمن المورع ولو كان غصبا يضمن كذا واحد منهم
 كما في العوارية رجل مات فجاءت امراته الى القاضى فادخل
 والذرونها وادعت ان للفايعة وديعة في يديها
 وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ ابو بكر محمد بن
 الفضل ان كان في يد والد الزوج درهم وما يصل للنفقة
 الزوجية جات من الطعام والكسوة والاب مقربا
 ذلك في يد كانه المنة ان تغالبه وللقاضى ان يامر به بدفع

انسان حتى يأتي الكدعي بالبنينة فلم يأت بالبنينة واسترد
الكدعي عليه الدراهم فاقب ان يريد عمله ثم اغاروا على اناحية
ودهبوا بالالف هل يضمن قالوا وضع الكدعي والكدي عليه
عنده فلا يصح يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احد فلو كان
صاحب المال دفعه يضمن بالبنينة عنهما في الحال واللقا وب
رجل كانه عند رجل ودية ففعل المودع رب المودعة دفعت
المودعة المكدمة يوم كذا واقام رب المودعة بنينة ان المودع
في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم يخبر هذه الشهاد
ولو برهن على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم
قلت الشهاد كانه اخيرة او دعة تقوى وقال له ان ارسلا
تيراك الى الكدعي للعلف فاذهب بغيره يا بغيره فذهب
دون تيرانه فضا عتلا يضمن كانه القتيه غضب فرب
من عمر وفق لالكفصوب منه اني اودعت فسي على يد فلان
بت الفاص ثم هلك الفرس في يده بغير صنفه قبل ان يطلب
الكفصوب منه لا يضمن كانه جوا هو لا خلاطى رجل دفع
بضاعة من كرك الى اصليها فخرج مع البضاعة في يده
ليركبها وقال تركت البضاعة في اصليها لا يضمن كانه في
جواهر القنا وبها اربعة سائر ولا يكون جملة وينزلون
ويرتجبون كانه ورج واحد منهم دنا يرو دية لتخص
خاطرهم في قايه فترك القبا عند اصحابه فضا لا يضمن
ولذلك المستضع اذا ذهب الى الحام وترك البضاعة في
قايه خيطر للدرهم ويكون مع اربعة نفر ولا يكون
ويامون جميعا وقد ترك القبا عند لهم ثم خسر والقبا
قد نقتض واخذ الدراهم لا يضمن المستضع كانه جواهر
الا خلاطى مودع ما كرك لعت من بياغ مبروم ودية شرابا



ذلكها وليس الاب ان يدفع ذلك بغير مراقب في فان دفع
بغير مراقب وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القور
قوله ولا يضمن لها عليه وان لم تكن المودعة ما تصلح لنفقة
الزوجات فلا خصوصية بينهما ولو كانت الغايبة رز على
رجل والفريم منقرا واللكاح في الدية بمنزلة المودعة كانه في
الحالية رجل اودع عند رجل حمكة يدهم فانفق ثلثا في
وردا يتيين وخلف انه لم يجس شيئا من المودعة والقول
قوله ولا يجنس كانه في الخلاصة وان كانت المودعة امة فقوله
المودع فولدت فالولد مملوك لها حبلا اصل وعلى المودع
الجد ولا يشبه نسب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شرا
مجنسة يسقط الحد عنه ويغرم العقر للشبهة كانه في المسو
ولو كانت المودعة جارية فزوجها المستودع فالنكاح فلو ردها
ولو دخل بها فالنكاح صحيح ولو انكرها فالنكاح فلو ردها
المستودع ثم استحققت لا يضمن كانه في محيط السرج فلو
كانت المودعة جارية فزوجها المستودع من رجل واخذ عتقها
فولدت ونقصتها الولاد ثم جاسدها له ان ياخذها
وولدها وله ان يفسد النكاح واذا فسد النكاح اخذ عتقها
ويضمن المستودع نقصان المودعة ان كانت نقصتها ولم
يكن في الولد وفاها وان كان في الولد وفاها جبر النقصان
بالولد وان كان نقصانها من غير الولاد من كانه في الزوج
جاءها فالمستودع ضامن لذلك وانه كان في المودعة
الولد ضمن قيمته الولد كانه في الميسوط المودع اذا باع المودعة
وسلمها الى المشتري وضمنها كانه المودع نقد بيعه في ظاهر
الرواية كانه في الذخيرة وسبيل بوبكر عن حمك خرا بعلف
درهم وانكره الا ختم اخبره المدعي عليه الف درهم ورضعه في يد
انسان

العارية عن الوردية لانها في العارية
تملكا للمصلحة المجددة بوقت من المستقبلي ولها ايداع
ايضا فتكون من الوردية منزلة المفرد من المركب والمركب
موزعين المفرد وان اشترى الوردية والعارية في
الامانة اي المودع والمستفكر كلاهما موتعتان على عيني
الوردية وعين المستفكر قال السيد احمد وعجبت ان
يكون اشارة الى ما قد من في الوردية من انه من باب
الشرقي والاشتباه في التركيب ان يقول ذكرها بعد الوردية
لاشتمالكها في الامانة واخذها لان في تملكها وهي كما قال
الشعبي وغيره مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى وتنفق
لما عورت فان دم على من منع الماعون الذي هو عدم
العارية فتكون اعارته محمودة وبالسنة وهو ما روته
ابن ابي عمير قال كان فرع بالمدينة فاستفاد النبي
صلى الله تعالى عليه ولم فرسا من ابي طهته يقال له المندوب
فكتبه فلم يرجع قال ما رايتا من شيء وان وجدناه بغيره وبالا
فان الامانة قد اجتمعت عجاوزها وانما اختلفوا في كونها
مسحقة وهو قول اكثر من وواجبة وهو قول البعض
وقال السيوطي في شرح تقي الدين النوري في اصول الحديث
قال وينبع روح الابرار اعارته اكتب وقال سفيان الثوري
من نخل بالعلم ابتلي باحدي ثلاث ان نساها او يموت
ولا ينتفع به او ذهب كتبه قلن ويصح قد دم الله سبحانه
وتعالى ما نفع العارية بقوله ويموتون الماعون واعارة
اكتبهم من الماعون اه وحما سنها التمانية عن النبي
قال في الحاشية المضطر لانها في العارية ثمانية لا تكون
الا احتياج في المستفكر جنة مضطر وقال تعالى امن

ع

من يدا الرسول ضاعت من ما لا يدور في كنفه
اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع ورثه من سوانه
ابنه المراهقة بعذر في المذبح لهما اذ كانت قد رقت
كما في عارية القنينة وسبل على منه شررت سورته
اكتسبت في بيت مولاهما فادعوا من سره ففقدت
تلك المراهقة ولم يكن ذلك ما كان مولى العارية نهكت
هل تضمن فقال نعم لان ذلك مكره انوى ورثه من
فصارت غاصبة كذا في الفتاوى السنية وروى غيره
سورة الى اخرها فان المالك وبغيره انه فاعار
خرج المودع من الدين كما في الخلاصة كتاب

العارية

طلب لما بالشرها اصلا ولله درمن قال
ما في الاعارة عار كما ادعا جرحها
فعل النبي ليسيل مدع الجرح يقول
وفي المغرب انها عورية ع وزن فعلية نفع النبي سكتة الواو
تحقيق وصيرت الفاعلة ما قبلها منسوبة الى العارية وهي
اسم من الاعارة كالعارة من الاعارة واخذها من العارية
نقيب خطا وتقيب الجوى بان مقصود صاحب الصالح
حين اشتكى من العارية الماسية في الجملة فلا يلزم ان يوجد
العار في كل فرد من المنقول اليه وفي المسحوط قيل العارية
مشقة من تتعوا وهو انساب ببقاها وانا الكلام
بنينا اي تداء ولناه كانه يجعل الغير نوبة في الانتفاع بها
ع ان يعيد النوبة اليه بالاسترداد متى شا ولذا كانت
الاعارة في المكيل والموزون قرضا لانه لا ينتفع به الا
بالاستهلاك فلا تعود النوبة اليه في عينه لتكون اعارة
حقيقية وانما تعود النوبة اليه في مثله وما يملك الانسان
الا انتفاع به ع ان يكون مثله مضمونا عليه فيكون
قضاءه وتخفيفه لا وقد قيل بان انما في الاعارة
المنسبة اليها كالكري وقال في الكفاية ويحتمل
ان تسع عارية لا تسع عورية المستعير وتبدلها
ثم اشتق منها استعرت منه الشيء فاعارية واستعير
ايا على حذف الجازة العارية التي قاموا ولفظ العا
مشددة وقد تخفف والعارية ما تداءلوه بينهم جمع
عوارى مشددة وتخفف اعارة الشيء واعارة منه
وعاورة اياه وتعود واستعار طلبها واستعارة
منه طلب اعارة واعطوا الشيء وتعمروه وتعا

دورة

رية

بحسب المضطر اذا دعا ولا افان المبرر فاجاب عن ذلك
نعم في افانته وان كان فعلا مبررا منه تعالى ولا يند
في التحقيق فاعلها قد تخلف بهذا فاني وروى خلفوا
الله تعالى كالتقضى فانه لا يستغرض لا تخلف قد يند
افانته المحتاج اذا فضيلة زائدة على مجرد الادعاء
الصدقة اي ثوابها بعشرة اي جازات على مدبره
حيث يتصدق به بعشرة بجازي المقضى في غرضه
عشر قال السيد احمد حقق بعضهم ان ثواب صدقة
وان افرادها اثنا كفا وان كانت في غرض غير كفا
لما ويقلها عن الطيب القرض اسم مصدر
الا قراض ويجوز كونه بمعنى القرض في الملقب
الحديث ان درهم القرض درهمي صدقة من صدقة زيد
منه شيء والقرض عار منه درهم فسقط مقاييسه ونحوه
عشر ومن ثمة لو ابرأ منه كان عشر وثلاثون وجوبه
ويجاء به ما اخرج ابن حبان مرفوعا من قرض رعد
مرت كان له كاحر صدقة مرة وجمع بعضه من
افضل من الصدقة ابتدا فامباراه ثم انما هو
وجه من لم يعتد السور وهي اقضى اثنا عشر
رد المقلب وعند تعالى المخصوصين في ثمة
الاثر المترتب والحقوق ان ذكر يختلفا عند ردي
والاحوال والافات وعليه نزل الاحاديث
هو لغة مشددة الى الله العلية منسوبة الى عارية
عار وعيب ورد بها بكونت منه وجوبه
كذلك الان العارية اي والعارية وربة عارية
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشرها وسو كانه عارية

م

واما شرائطها في انواع منها العقد فلا تصح الاعارة من
 المحنون والصبى الذى لا يبعث ولا يبيع ولا يبيع فليس بشرط
 حتى تصح الاعارة من الصبي الماذون ومنها القبض من
 المستعير وصرح في الفصول العاشرية يجوز اعارة لا
 المشاع وايداعه وبيعه هذا وورد جوابا على سؤال مقدم
 تقدم ان الاعارية لو كانت تملك للمنفعة فكيف صححت
 اعارة المشاع فانه مجهول العيني فاجاب عن ذلك بقوله
 يعني ان جهالة العيني لا تقضي الى المنازعة ولذلك جاز
 بيع المشاع وايداعه كباقي قوله عدم لزومها لاحالة
 المولى ان جهالة العيني في المشاع لا تمنع في الاكراه ايضا
 ولذا جاز بيعه مع ان البيع لازم لكن هذا مناف لما قد
 وذكر في خبريات الدنيا لا يضر في اعارية جهالة المنافع
 واما جهالة العيني فمخرقة اذا فاضت الى المنازعة كالقوله
 قال لى ران فخذوا هذا فلو فخذوا احدها وانتفع
 وهكذا بلا تعدد ضمن كما قد مضى عن الخلاصة وعيانه
 الحناية اولى مما ذكره الشيخ حيث قال في كتاب الهبة
 وعقد التملك يصح في المكشع وغيره كالبيع بانواعه
 بعض الصحيح والفايد والمصرف واسم فان البيع
 لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالاجماع وقيل
 علق الدابة على المستعير ولذا تنفع العقد المستعار
 لما قاله محمد بن في الكتاب فتنقذ المستعار على المستعير
 قال القاضي ابو علي النخعي حاكيا عن استاذة انا المستعير
 لا يجبر على الانفاق على الاعارية لانه لا يزوج في الاعارية
 ولكن يقال للمستعير ان احق بالمنافع فان نسب
 فانفق لتحصل كذا المنفعة وان شئت فقل يدل عنه

منه

لم يضمن ولو تعدى ضمن بالاجماع وسياتي الكلام ان شا
 الله تعالى في ذلك تحت قول الماتن ولا يضمن بالهلاك
 غير تعدي وشرطها اى شرط صحتها فالبينة المستعار
 ولا انتفاع اى تمكن المستعير من الانتفاع بالشيء الذي
 استعاره مع بقا عينه فمخرج نحو الخمر والخنزير للمسلم ولو
 بلا استهلاك ولا تصح اعارة المكمل والموزون
 بحيث لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه ومنه ولو
 كذا كذا كانت كناية عن القرض بخلاف ما لو تاتي بالمستعير
 الانتفاع به بدون استهلاكه عينه كالقوله استعارته
 او الدار ليعاير به الميزات او ليزين بها وجه زوجته
 او ليجعل به فانه لا يكون حرقا بل تكون عارية
 وتكون لا يستهلكه في غير الوجه الذي سماه اذا عينه مستعير
 للمعير وما اذا اطلق قوله الانتفاع به فاما غير ذلك
 يستهلكه عينه ولا تصح اعارة الامه للوطى ولا يدحر
 الوطى تحت وصايتك لانه لا يملكه لعدم قابلية المعاي
 لكذا لا انتفاع لان الاما لا تجوز في الفروج ولا يجوز
 التبع جناح الصغير لم يجعل عارية الامه كما حاشى
 جعل في عارية المكمل والموزون قرضا بل كما كان
 القرض والعارية لان كلاهما تبع غير لازم صاحبه
 ان يرجع متى شا وانتفاع لازم فكيف وهو منه
 يدل على المزوم ومن لازم النكاح كغيره وهو منه
 وشرط العارية عدم ذكر البدل ونذا قال الشافعي في ذلك
 بشرطها وجعلها عن شرط العوض لانها عند ذكر
 العوض قصر جارة لانها تملك المنفعة بعوض
 ولم يذكر الشافعي من شرائط صحتها العقل قال في البدل

وما

منه مجازا لانه محله اسمى ونفعا لخموى عن شيخه انه قال فى قولهم
من اطلاق اسم الحمار على الدابة ولعله من اطلاق السبب
وارادة المسبب فاما ولوقا لاطولك هذا الجزو فهو عبارة
الا ان يريد القبة هندية وهذا القيد تقيد الارض بما
اذا كان فيها غلظة والافلاحة لهذا التركيب وفيما
المراد ان اعارها لغيره كما قد ساقا فادعير بالا ضعام
اختصت عاريتها بالاشتغال به راعها فلا يبنى ولا يعمر
كما سياتى خزانكنا بوشحنا اعطيتك ثوبى
اصلا لخمى ان يعطى الرجل ثوبا وشارة ليشير لغيرها ثم يرد
اذا ذهب درهما ثم كثر ذلك حتى قيل فى كل من اعطى شيئا
منه واذا اراد به الهبة افا وملكه العبي والابق على اصل
وضعه وهو قال مختلف باري هدية واما عركك جاري
فصريح او جملتك على رايى اذا لم يرد به اكي
بمحتك وجملتك الهبة لانه اى كى واحد من اللفظين
صرح لان الكلمة كما قد ساقا تطلق فى مطلق تملك الكلمة
فصارى صريحا فى العارية وكذا الجملان على الدابة فهو
تملك الركوب وهو حقيقة العارية فيكون صريحا فيها
فصريحى العارية بلا نية وفى اخرى نية ولوقا جملتك
عليها فى سبب الله تعالى فهو عارية وحيث كانت يستعمل
كأ واحد منها فى تملكك الهبة ايضا فتص الهبة بها
اي بالنية لان اللفظ يحتل عرفا فكما انك نية فى الهبة
ولذا قال اى مجازا لكن قال الزبيلى فى جملتك على هبة لابق
هذه اللفظ مستعمل فيها قال جمل فلا فلا نية على
دائمه يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما
صحته نية وان لم تكن له نية حمل على ادائها كىلا يلزمه

وما انه يجبر على الانتفاق فلا كما فى الذخيرة وفى خزائنه الغنائم
وعلف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة ومقيدة
ونفقة العبد كذلك واما كسوة اى العبد المستعار فليس المستعير
لان العارية غير لازمة للمعير والمعير الرجوع عنها فى كل حين
فكان زمنها غير مستطير عادة والكسوة يكونى الزمان
المستطيل الا ترى انه شرط فى ثوب الكسوة فى كفارة
البهتان يكون بقائه ثلاثة اشهر فصاعدا وانما دفع خذ
كل اثنى وتجهده فى ان غيران وبها غير لازم وان ذكر
لها مدق فلوزمت العارية بقدرها خرجت عن موضوعها
ولو صح رجوعه لتضرر كسوة بذهاب كسوة من جنس
انتفاع وهذا اذا طلب المستعير الاستعارة فلو قال
المولى خذ واستخدمه من غير ان يستعيره كدفع له
ونفقة اى نفقة هذا العبد على المولى ايضا اى كما انه يلزم
قبلا لاعارة كذلك يلزم بعد ها لانه اى العبد المذكور
حيث لم يستعير المدفع اليه ودية فيكون قوله مولاه
المذكور ايداعا وماذا فى الانتفاع به ونفقة عبد يورثه
على ما لك وفى الهندية عن القنية دفعت اليك هذا الحمار يستعير
وتعلمه من عندك عارية ويصح العارية بغيرك لانه اى
هذه اللفظ صريح فى الاعارة واطيعك ارضى اى عاتى
اى احتك كذلك ترضعها وتستغلها لانه صريح مجازا قال
قاضى زاده الصريح عند علماء الاصول ما اكتشف المراد منه
فى نفسه فيتناول الحقيقة الغير المحجورة وحيث نبتنا
فلاول اعركك والثاني اطلعتك ارضى من اطلاق اسم الحمار
وهو الارض على الدابة من الربيع وهو الارض وقال
الزبيلى والاطعام اذا صبغ الى ما لا يוכל عينه يرا دابة مستعمل

مصدر بمعنى الاقامة واسم بمعنى الاسكان ولوقيد بالمد
 بان قال جئات لك سكني داري هذه شهر اكانت علة بيا لاري
 كما في الظهيرية وداري لك محمري مفعول مطلق اي اعجزها
 لدعجرت والعرب اسم من الاعمار ويحتمل ان يكون ظرف
 اتي ملك عمر سكني تميزه عن النسبة الى التي طب
 يعني جعلت سكنها كمدقة عمر قال المحمري وسكني
 تميز عن النسبة الى الخا طب وهذا اولى مما في المفسر
 ميزانه حال يعني ومسكنة او مسكونا فانعم يجوز ان
 يكون خبرا ولك متعلق به او بالنسبة بين المسكن والخبر
 كما في قوله تعالى ان الذين عند الله الاسلام كما في حوسى
 الحفيد له ولوقال هو كذا لتسكنها كانت غلما للدار لانه
 اضا ف التملك الى رتبة الدار وقوله لتسكنها مشورة
 فالامتياز به فضية اعتد اتقاي قال في الهندية والاف
 في هذا انه اذا اضا ف الى ما يمكن الاتفاق به مع بق
 عنه فهو تملك للمنفعة دون النفع واذا اضا ف
 الى ما لا يتبعه استهلاك عنه فهو تملك للنفع فيكون
 فرضا كما في السراج ونصح العارية بقوله فرضتك
 هذه التوب تلبس يوما وفرضتك هذه الدار تسكنها
 سنة كما في المخرجانية ولوقال داري لك هبة سكني
 سكني هبة فزارية كما في الهداية ولوقال داري لك
 على سكني او سكني صدقة او صدقة عارية او عارية
 هبة فهذا كله عارية كما في الكافي في كتاب الهبة
 ولوقال داري ربي لك وحبس فهو عارية عند ابي ج
 ومحمد وعند ابي يوسف هبة ولوقال خذ هذا الحيا التمسكه
 وتعلقه من عندك فهو عارية كما في القنية استعار

صل

الا على بالشك اه قال السيد احمد وهذا يدل على انه من الشك
 فيما لكن انما اراد به العارية عند التجرد من النية للدلالة
 الاعى بالشك ثم قال وقوله اي مجازا لا دليل في الثاني اس
 حملتك عليه لانه لا يشبه احدا بها الا بالنية وهل لقنية التي
 وتصح العارية بقوله اخذ مثله عبد ي قال في الرحمن
 هو حملتك على داري صريح في العارية كناية في الهبة هو وقار
 المزيل واخذ منك عبد ي لانه يراد به العارية لانه اذن
 له في الاستخدام واخرجتك داري شهرا محانا او بغير
 وهذا موافق لما نقله في البحر عن ابي نية لانه لو قال
 بغيره اخرجتك هذه الدار شهرا بغير عوض كانت عارية ولو لم
 يقل شهرا لا يكون عارية اه وفي البرازيه من كتاب الاجا
 في الثاني في صفتها قال لا تنفقد العارية بالاجارة حتى
 لو قال اخرجتك منها فها سنة بلا عوض تكون اجارة فانه
 لا عارية اه وفي الهندية ما يشعر به لا فرق بين تسمية
 المدة وعدمها وان في المسألة خلافا ولفظها اذا قال
 اخرجتك هذه الدار شهرا بغير عي ولم يقل شهرا لا يكون عارية
 وفي هبة شجر الاسلام وقد قيل خلافا كما في الذخيرة
 ولوقال ملكتك منفعة هذه الدار شهرا ولم يقل شهرا
 بغير عوض كما في عارية كما في الحاشية واري مبتد
 كذا في حاشية تحت سنة اي سنة داري كذا في حاشية
 تملك سكنها لا تملك عيها وهو حقيقة العارية قال
 الزيلعي قوله داري لك يحتمل ان تكون له ربتها ويحتمل
 ان تكون له منفعتها وقوله سكني يحتمل ان ارادة المنفعة
 فيحمل الحمل عليه لان قوله سكني خرج مخرج التفسير
 لانه المحمل ونقال السيد احمد عن القنستانبي ان سكني

مصد

باضيا ان لم يكن آيسا عن وجوده لاضمان وان كان
ايضا من وجوده ضمن وقال الصدق والشهد هذا
التفسير خلاف ظاهر الرواية فان اذا وعى الدرهم الذي
الضيا يضمن للتناقص اذا كان دعوى الضيا قبل
الوعد وبه يفتي كما في الوجيز وكان فيه امر في رجوع
المعصر على المستعير فتبطل العارية وتبقى العين
في يد المستعير جرمثل وكان الاولى للتم ان يقول
الا اذا كان فيه ضرر لان العارية لو كانت مؤقتة وطبها
المعير قبل مضيا ولم ينظر المستعير فانها وان بطلت
من حيث وجوب الضمان على المستعير او لم يرض المعير
بالابقا لكن لا تبقى العين باجر مثل الا اذا كان مال
يقيم او معد للاستغلال او موقوف وبقيت عينه
والا فلو هلك وجب الضمان والله تعالى اعلم
استعارة قديما لان الحرة لا تستعار لترضع ثلاثا
وله اي ولد المستعير فارضته ولما صار الصبي
طلب الرد لا يأخذ الا تديها قال المعير رد على امته
قال ابو يوسف ليس له ذلك اي طلب الرد حيث ابي
من امضا العارية ثبت له اجر لمثل الى الغنم اما ان
يخطب الصبي ومثل هذا ما لو استعارة من اخر قاقا
وجعل فيها زينة فاختار في الصحر وليس له ان يأخذ
الزقاق وله اجر مثلها الى موضع يجد فيها زقاقا يجوز
زينة كما في المحيط وتامة في التسمية ذكر بعد مسئلة
الامة مسالتني احداهما وصحتها في الظهيرة قال
ولو استعار من رجل فرسا ليغزو عليها فاعارة اربعة
اشهر ثم اقبه بعد شهرين في بلاد المسلمين فالرد اخذ

دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استقر
غدا الى الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسان
منها وان استعارة ما من لها جميعا كما في خزائن
الغنائم ولعدم لزومها يرجع المعيرة العارية متى شا
لقولنا صلى الله تعالى عليه وسلم المنة مردودة والعارية
مؤددة ولان المنافع عند شيا قسما ويقع المالك
بحسب الهدوث والرجوع بالاصا فاضة الى المانع
التي لم تحدث امتناع عن التملك وهو يملكه ولو موث
اشار به الى انواع العارية وهي اربعة احدها ان تكون
مطلقة في الوقت والانتفاع وحده ان المستعير ان
ينفع بها بأي نوع كانت واع وقت وشا والثاني ان تكون
مقيدة فيها فلا يتجاوز ما يملكها المعير الا اذا كانت
خلافا لخير والثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت
مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعد ما يملك
المعير كما في السراج ويبيع على جوار رجوع المعير في س
ما لو طلبها المعير فخطا المستعير عنه فهو ضامن وان لم
يملكه ولكن قال لصاحبه دعه عندك الى غدا ثم ارده
عليك فرفض بذلك ثم ضاع لا ضامن عليه كما في محط طلبها
فقال نعم ادفع ومضى شهر حتى هلك ان كان عا جز
وقت الطلب عن الرد لا يضمن وان كان قادرا ان يصح
المعير بالكرهة والسخط في الامساك وامسك يضمن
وكذا ان سكت وان صرح بالرضي بان لا يلا سلا يضمن
وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية
مطلقة لا يضمن وان قيدت بوقت ومضى الوقت
ولم يرد به ضمن استعارة كما في مالك فلم يجزه

المشتري رفعه ما لم يشترطه البائع جزم في الخلاصة والزيادة
 وغيرها واعتده محشياً أي محشاً الاشياء في تنوير البصيرة
 قال فيها ينبغي اعتداد القول بعدم ردها في الصورة المذكورة
 والمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط قرارها وقت البيع
 لقولهم ان المارية غير لازمة كما في الخلاصة والزيادة
 غيرها وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة في الفرع المذكور
 فقال فلعن هذا الواسات ذن رجلا في وضع الحدوع على
 ما يبط او حفرسر داب تحت داره ففعل شئ باع صاحب
 الدار دارة فطلب المشتري رفع الحدوع له ذلك ولذا الشرط
 الا اذا شرط وقت البيع قراره ومشكه في جامع الزاوية
 اه وقد قد من ان المراء من الاشتراط اشتراط البائع
 اذا لا يعتبر الشرط من المستعير صحة هذا الاشتراط
 من البائع نظراً لالثبوت في باب البيع الفاسد فخرط
 ان سيكتفينا فلا نوان يقرضه البائع او المشتري كذا
 فلا يظهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر العبرة من
 الصحة اي فيما اذا كانت الشرط فيه نفع لاجنبى فمن
 اعتمده صاحب تنوير البصائر من ان اشتراط البائع
 الحدوع على المايط وحفر السرداب عارية ان ينبغي ذلك
 ملك المشتري بناء على تزجج صاحب الحدوع ان الشرط
 اذا كان لاجنبى لا يفسد البيع فتا ما وراجع البحر باب
 البيع الفاسد فان ظاهره لا يفسد البيع ولا يلزم
 الشرط في اصله لو شرط فيه نفع لاجنبى قال
 بعضهم يفسد البيع وقال البعض لا يفسد ولا يلزم
 الشرط بل يكون التنازل بالخيار ان يفسد البيع
 وترك الشرط او يفعله ولم يقل احد يلزم الشرط والقول

كان له ذكر وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكرا
 او الشراكا للمستعير ان لا يدفعه اليه وعلى المستعير جرم
 مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ذلك الموضع
 الذي يجد فيه الركوب بكرا وشرائه قال الشيخ الرجحي
 وينبغي ان يلحق به الحركب ما لو طلبها منه في المكافاة وير
 بقوله الى موضع يجد فيه بكرا وشرائه بمنزلة المثل او باجر
 المثل حتى لو كان في مكان او وصل اليه وطلب منه ان يدر
 اجرا لمثله او ضمن المثل في المثل فينبغي ان لا يكلف ذلك
 فليراجع اه والمسألة الثانية التي ذكرها في الاشباه ما اذا
 استعير ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصل
 وستاتي متنا وفيها اي في الاشياء مغزاة القنبه تلزم
 العارية فيما اذا استعير رجل جد عريضة من الخيرات
 موضع جد وعدي لان يضع المستعير جد وعده على حدار
 جاره المغير فوضعها المستعير في بيع المغير الحدار فقط او
 الدار التي فيها ذلك الحدار ليس للمشتري من المغير رفعها اي
 رفع الحدوع على الحدار المشتري للزوم الضرر على المستعير
 وظاهره ان ينبغي كذلك الحدوع على هذا القول باجر المثل
 والله تعالى علم وقيل نعم وهذا ما ذكره في الفصل الثاني
 والثلاثين من الفوائد نقله عن قاض خان ونصه
 رجا وضع الحدوع على حايط رجل باذنه او حفرسر دابا تحت
 يمينه باذنه ثم باع صاحب الدار دارة ثم طلب المشتري
 رفع الحدوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط ان لا يبيع
 وقت البيع بما للحدوع او السرداب تحت الدار في لا يكون
 المشتري ان يطلبه برفعه اه قال في الفتاوى الهندية
 والنوارث في هذا اجتزله المشتري اه قلت وبالفعل اي باب

لا يرجع على المكي لانه منبرع والمستحق ان يضمن المعبر
واذا ضنه لا رجوع له على المستعير فهذا ما بينه الوقت
بين الوديعة والعارية فليفرق في حكم الضمان وعدمه
وختلاف العهد الموصى بخدمته لان قبضه عن استحقاق
فان الوارث يضمنه تسليم العيف اليه قلنا احتجنا في
عدم ضمان المستعير مطلق بقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم على المستعير غير المقتضا انه وهو قول علي وابن
مسعود رضي الله تعالى عنهما ولا نه قبضه باذن ضامن
لا على وجه الاستعفا ولا على سبيل المبادلة فلا يضمن
كالاجارة والوديعة وهذا لان ضمان العدوان لا يجب
الا على المتعدي ومع الاذن بالقبض لا يوصف بالتقدي
فانتم الضمان ضرورة انتفا التبعض على وجه التقدي
وانتم المبادلة لان وجوب شرعا ما يعقد موجب
للضمان او شبهته بان كان فاسدا وبان تعديك
فالعقد الدال على وجوب الضمان لم يوجد ولا شبهته لانه
عقد تبرع والتعدي لا يتصور مع الاذن الاتري انه لو
اذن له بالاتلاف فالتلف لا يضمن فهذا ولي لا نه
وحديث صفوان كان بغرا ذنه لحاجة المسلمين
ولهذا قال اغصبا يا محمد وعندهما حجة برخصتنا اول
مال الغير بغرا ذنه بشرط الضمان كما في الجمجمة ولا نه
شرط له الضمان والعارية اذا بشرط الضمان
تضمن عند نافي رواية ويجعل ان يكون الضمان
المذكورة المديني ضمان رد العين فيحمل عليه ولا نه
صفوان كان خريفي ذك الوقت ويجوز من السرو
بين الحربي والمسلم ما لا يجوز بين المسلم والمسلم

الدين

بذروهم بقا المجدوع والسرداب مغاير للفقولي تامل وانما قلنا
وابقا السرداب عارية لانه لو كان ملكه ذلك اوباع الباقي
صح ذلك وامتنع رجوعه لخروج العين عن ملك المالك فكذا
المستعري لا يملك الرجوع فليخرج رحيه ولم يتعقبه احد
صاحب تنوير المصالح ابن المصم يعني في زواجر الخوارج
فكانت اي ابن المصم ارتضاها وكذا نقله المحمود واقره فاعلم
وحديث كانت العارية امانة ولا يضمن المستعير بالهلا
اي يهلك ما استعاره من غير تعدي منه على القنات
في استعجالها ومن المأذون له فيه بنوع انتفاع ولا تعدي
في حفظها واطلقة فتمهل ما اذا هلك في حال الاستعمال
اولى غيره وقال الشافعي يضمن اذا هلك في غير اذ الاستعمال
لانه قبض مال الغير لنفسه لا من استحقاق فاشبهه الفضي
وقال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما اخذت وقال
صلى الله تعالى عليه وسلم العارية مضمونة وقد استعار
صلى الله تعالى عليه وسلم دروعا من صفوان يوم احد فقال
اغصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة قال فضايع بغير
نفوض عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال انا اليوم
في الاسلام ارجب رواقا جدا وبوداد والاذن بالقبض
يشتت ضرورة الانتفاع فلا يظهر فيها وراحالة الاستعمال
مختلفا المستاجر لان القبض فيها عن استحقاق ولا نه
المتنفة صاحبه بخلاف الوديعة لانه قبضه كمنفعة
صاحبها لا لنفسه ولهذا لا تكون عليه مؤنة الرد ولهذا
اذا هلك عند وضنها للمستحق بقيتها يرجع على
صاحب الوديعة لانه عرض ولان المودع عاقل له وفي
المستعار لو هلك في يد المستعير وضنه مستحق بقيته

ك

ر

الله تعالى عليه وسلم على اليد ما أخذت تقتض رد العين وبه يقول
 لان رد العين واجب في الامانات واغلايرجع المستفيضة
 الاستحقاق لان الرجوع به بسبب الغير وهو لم يغيره
 احلال المير متبرع كالواهب وليس على المحسن من كسبه
 وانما وجبت عليه مونة الرد لانه قبضه لنفسه ثم ان
 المستفيضة لا يضمن اذا كانت العارية مطلقه فلو كانت مقبوضة
 في الوقت مطلقه في غيره بخوان بغيره يوما فلم يرد بها بعد
 مض الوقت ضمن اذا هلكت كما في شرح الجمع وهو تحتها
 في العارية سواء استعملها بعد الوقت او لا حموي ود
 صاحب المحيط انه انما يضمن اذا انتفع بعد مض الوقت لانه
 ح كالمودع اذا لم ينفع به في اليوم الثاني فلا يضمن
 على كل حال لان المستفيضة كمال الغير بعد المدة لنفسه
 بخلاف المودع كما في شرح الجمع والتضييق مطلقا اخذ
 تضمن لاية السرخسي كما في النية وفي جامع الفصولين
 ولو هلكته بعد مض مدة الاعارة ضمن في قولهم اذا مسكها
 بعد المدة بل اذا ن فصار عارضا هلك قال المقدسي كذا على
 اطلاق الفصولين في قولهم ما ذكر صاحب المحيط وغيره
 كما قد ساء ثم لا فرق بين ان تكون العارية موقوفة نصا
 او لانه حتى قبل ان يضمن استعار قد وما ليكسر حطبا فلكه
 وامسكه حتى هلكت عنده ضمن كما في الفياضية والاطلاق
 كما تنقش في الوشرط المغير الضمان على المستفيضة فان
 شرط الضمان من المغير ولو قبله المستفيضة بطل على ما
 عليه الاثر قال في الخلاصة رجال قال لا خراج عيني فان ضاع
 فانما ضمن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدد ضمن

بالاجماع



بالاجماع بخوان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحمل مثله وكذلك
 اذا استعملها ليلا ونهارا فيها لا يستعمل فيها الدواب في
 العرف والعادة فعطبت ضمن فيمنها كما في غاية البيان
 كشرط عدمه اي كالواشترط المرتضى على الراهن
 في انه لا يضمن بالرهن اذا هلك فانه باطل ايضا خلافا
 للجوهري حيث جزم بان العارية تضمنه مضمونة بشرط
 الضمان وقد قد ساء عن الزيلعي ان العارية تضمن
 اذا شرط فيها الضمان في رواية ويؤيد قول الاثراني في
 النزائية اعني هذا الثوب على انه ان ضاع فانما ضمن
 وضاع لم يضمن اه وهذا اذا لم يتيقن انها مستحقة
 للغير فان ظهر استحقاقها ضمنا لمسحق المبر ان شأ
 ولا رجوع له على المستفيضة وله ان يضمن المستفيضة ولا
 رجوع له على المير لانه متبرع كما قد ساء ذكره وانما ضمنها
 المستفيضة عند الاستحقاق بعد هلاكها لانه تتيقن انها
 استعارية لان العارية تخليد المتعة والتكليف
 انما يكون من المالك وهذا غصب لانه تصرف في
 مال الغير بغير اذنه اما اذا ضمن المالك المغير فان عكسها
 بالضمان مستند الى جبي الاعارة فتبين انه عار
 ملكه قلنا لا يرجع على المستفيضة تحقق العارية وهي
 لا تضمن واذا ادان بان يضمن المستفيضة بالتعد
 ولست ذكره هنا فزوعا فيما يضمن فيه المستفيضة وما
 لا يضمن قال محمد في الاصل اذا كان البرجاء على رابة
 او عارية فترل بجهلها في السكة ودخل في المصلحة
 ليصل في عزمها فهدت فهو ضامن ومن المشايخ
 من قال اذا لم يرعها بشي ولما اذا ربطها بشي فلا

فيما يضمن
المستفيضة
وما لا يضمن

صمان ومنهم من قال هو ضامن عن كل حال واطلاق
 محمد في الكتاب يدل عليه وبه كان يعني يتجسس الإيعة
 المبرح كانه الذخيرة ولوادخل المستعرج المحل في بيته
 وتراد الدابة المستعارة في السكة فهالت فهو ضامن
 سوار بطها ولم يربطها لانه لا غيرها عن بعض فقد
 ضيها حتى لو تصورنا اذا دخل المسجد او المسجد
 والداية لا تعقب عن بعض لا يجب الضمان وعالية القو
 كما في خزائنا المقتنف ولو كانت يصح في الصهر فتراد عن
 الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه
 المسألة دليل على ان الاعتبار لا يغيرها عن بعض كما في
 الظهيرة رجلا استعار دابة من شيخ جنازة اليرموق
 كذا فاما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل
 ليصل فسرقت الدابة قال محمد ربح لا يكون ضامنا كما في
 الخانية وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى
 عن العقد كما في التنازلية جعل الدابة المستعارة
 في الربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج وسرقت
 لا يضمن كما في الوجيز رجلا استعار ثورا من رجل على
 ان يعينه ثورا يوما ثم جالست ثوراه وكان الرجل
 غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه وذهب به
 الى ارضه فضاع ضمن كما في الحيط ولو استعار رجلا واستعمله
 ثم تركه في المسمع للرعي فضاع ان علم ان صاحبه
 يكون القربة المسمع وحده لا يضمن وان لم يعلم ضمن
 كانه الخانية وذكر السيد بالقاسم في كتاب خلاصة
 المنع استعار دابة واستعملها الى ان ظهرته ثم تركها في
 الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت كجبانة مسمع

هذا

هذا البعير وكان المبرح ضامن يكونه قايما بان يرعى لها
 وحده لا يضمن كما في العادة وبه الجواب لو تركه في المجمع يربي
 ان كانت العادة هكذا الا يضمن وان لم يعلم او كان يربي
 العادة مشتركة يضمن ولو جعله في القربة وليس
 للقربة باب مفتوح لا يضمن ان نام مضطجعا او قاعد
 وفي الخانية ولو استعار دابة للذهاب لا لا مسكار
 فهلكت كان ضامنا لانه عارها بالذهاب لا لا مسكار
 على البتة اه ولو استعار رجلا الى موضع كذا فاكل خب
 ان في الطريق لصوصا فذهب فاخذ لا ضمان عليه اذا
 كانوا يسكنون مثل هذا الطريق كما في القنية لو ربط الجار
 حمارا فخرج في العمد لا يضمن كما في القنية لو ربط الجار
 المستعارة على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في الثور
 عنقه واختنق ومات لا يضمن كما في الخلاء استعار ثورا
 واستعمله ثم فرغ ولم يجل الحبل عن الثور فذهب الثور
 الى المسمع فصار الحبل في عنقه فشد به وقات يضمن
 خزائنا المقتنف لفتاوى رجلا استعار من رجل دابة فقام
 المستعرج المفازة ومقودها في به فجا انسان فقطع
 المتقود وذهب بالدابة لاضمان عليه ولو عمد المتقود من
 به واخذ الدابة وهو لا يشعر به كذا ضمن قال الصدوق
 ويجب ان يكون تاولها اذ نام مضطجعا اذا كان
 جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان
 في الحظا اذا كان في السفر فلا كما في الظهيرة ولو
 ارسل رجلا الى مبرح يبعه دابة فاعا فركب الرجول
 في الطريق وهلك يضمن المانور ولا يرجع على الامرء لم يكن
 ما موراء الرجول من جهة وهذه اذا كانت تنفق ومن

فستطعت العباة ان تسقطت العباة بعنف الاجير فهو
ضامن والا فلا ضامن كما في المحط رجل استعجارا الى الرستا
الى البلد فلم ياتي البلد لم يتفق له الرجوع الى رستا فوقع
الحق في يد رجل ليد صبه به الى الرستا وبسليم الى صاحبه
فهذا الحكم في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان
يركب المستعجر بنفسه كان ضامنا بالدفق الى غيره ولو
استعاره مطلقا لا يكون ضامنا كما في الحكم لولا استعجار
شورا ليستعمله ففرض مع ثوريسا وبضعف فتمت ففقط
الشور المستعجار وكان اناس يفعلون مثله في البيع والتمتع
وان كانوا لا يفعلون مثله ضمن كما في البيع استعجار
دابة نتوجا يعني حاملان زلفة من غير علفه ولا
استطعت الولد لا يضمن ولو كبرها بالهيام او فقا عينها
بالضرب يضمن كما في خزانة الفتاوى اعادته ليجعل عليها
وقال خذ عذارة ولم تحكه فان لا يستمسك الا هكذا فلما مضى
ساعة خذ عذارة فاسرع في المشي فقط فسقط وانكسر
رجله يضمن كما في الوجيز قال اعترت دابتي او ثوب هذا
فلان ولم يكن خذ ولم يسع في اذ صبه به يضمن الا اذا
سمح هو او رسول له واخبره فضمن قد سمع قال ينبغي ان
لا يضمن ان كان عند اعماح كما في الترة خاتمة رجل
استقرض من اخوته يعني استعارة لستعمله يوما فغير
هو ثور ابيض فهذا الشور في الاستعارة لا يكون ضامنا
كما في خزانة الفتاوى ولو زلق المستعجر في السرور فخرق
لم يضمن كما في النابيع وفي فتاوى الديار اذا انتقص
عن المستعاري حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب
النقصان اذا استعمله استعجارا لا يجهل في العلم دية
لولا استعار ثوبا ليسقط فوقه عليه من يد يبي او عشر

غير ركوب وان كانت لا تنفق الا بالركوب لا يضمن كما في الترة
وسئل القاضي ببيع الدين استعجار حمارا لياتي بالشوك
فاعطاه الاجير لياتي بالشوك وذهب به وغاب قال
لوكم يكن الاجير معتد يا يضمن المستعمر وقال القاضي جمال
الدين ان كان الاجير مياومة قال القاضي ببيع الدين لا كما في
الترة خاتمة ان ارسل رجلا يستعجر له دابة فلا ان اعترض
في الرسول فقال لصاحب الدابة يقول كذا فلا ان اعترض
الى موضع سواه الرسول غير الموضع الذي سواه المرسل فذهب
اليه ثم ان ارسل به الى الموضع الذي اراده وسار بها
الى الموضع الذي سواه الرسول فقصبت ضمن فتمت الا ان
التموضع الذي سواه الرسول ولا يرجع بما ضمن على الرسول
قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول
لان ضمن جنيته فان كان الموضع الذي سواه المرسل في
طريق الموضع الذي سواه الرسول لصاحب الدابة مثل
ان يقول له قد افلان يعبرني دابة الى المعفر فيقول الرسول
لصاحب الدابة يقول كذا فلا ان اعترضني دابة الى سها
فذهب بها اليه فتركها المرسل الى المعفر فغضب فلا ضامن
عليه فان المعفر على طريق سها وقد حصلا لا ذ فيه فلهذا
لم يضمن كما في السراج رجل استعار من اخرا دابة على ان
يدهب بها حيث نشاء ولم يسع مكانا ولا وقت ولا يحمل بها
فذهب بها المستعري الى الحيرة او بسكها بالكونية ثم التحمل
عليه فغطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كما في الثانية
استعار دابة وبعث غلاما الى المعير لياتي بها اليه فاخذ
الغلام من المعير لياتي بها الى مولاه ففعل الغلام بالذابة
فقال يا بني بها اليه وهلك من غله يضمن العمد ويكون
في رسته يباع فيه في الحال كما في العلم دية بعث الرجل
اجيرا الى رجل يستعجر منه دابة فاعارها وعليها عباة
منفصلة

لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لا اذ كان ما دون
 صح الدفع وكان الهالك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول
 لا يضمن وان كان الاول مجهولا عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن
 الثاني بالاختلاف في خزانة المفتاح استعاره سائرا وضيق
 في الخطب وسخن ردود هيزم وتبريد كركفت وعمرها ان يبر
 وانكسر يضمن كافي القسمة وبما فتى القاضيه جمال الدين
 وقال القاضي بدفع الدين كزرون معتاد بوجه مستعير
 كافي الترخا نية اعارة من اخرايا وهلك في يد المستعير
 استحقه مستحق فله الجبار يضمن بها ثانيا فان ضمن المقتبس
 لدا ان يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فله كذا لا يرجع
 على المقتبس لان المستعير القبيض عامل لنفسه فلما ضمن
 بسبب عمله لنفسه لا يرجع على غيره كما في المحيط ولسو
 استعار محمدا وفسطاطا وهو في المصر فافترق لا يضمن
 ولو استعار سيفا او ثوبا او عابته فسا فرب يضمن كما في
 العا دية رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه متاعا وذهب
 الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله وجد المتاع في منزله
 فآخذ به جابه الى المستعير لرقا له ثانيا فضاء في ربه
 المستعير فلما جئنا المتاع ان يضمن الرسول وله ان يضمن
 المستعير وابها ضمنه كذا لا يرجع على الاخر كما في جواهر
 الفتاوى ولو استعار قدرا للطح فطبخ بها مرة ونقلها من
 الكانون الى اخرى واخرجها من البيت فوكت من به فأنكر
 فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحال اذا اترك كافي القسمة ومن
 التعليل الذي يضمن به ما لو جئنا بالهلام او فقا عينا بالضرر
 او غلبا ما فعلت مثلها لا يجمل او استعارها لثلاثين يوما راعا لا
 يستعمل مثلها من الدواب ويؤكل او استعارها لثلاثين يوما

فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كما في الخانية استعار ثوبا
 للاثنين ويقال بالثا رسية خزانة فضاء لا يضمن المستعير اذا لم
 يترك حفظه كما في الذخيرة وفي الجامع الاصغر امارة استعارت
 بملاحة فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصدت السطح
 فلما نزلت لم يجد الملاحة قبل الاضمان عليها وقيل هو ضامنه كما في
 المحيط رجلا استعار من امراته ثيابا كان معه الزون فاعار
 فله ان كان ثيابا داخل البيت وما يكون في ابدار عاده
 فلا ضامان على احد اما في الثور والفرس يضمن المستعير والملاحة
 كما في الخلاصة رجلا استعار من رجل من السبي به ارضه ففني
 الباب به ونام مضطجعا ووضعه تحت راسه كما هو عادة
 اهل الريا ثقب فرف منه وفقت هذه الواقعة بخار ك
 واقتموا له لا يضمن كما في الظهيره اذا وضع العارثه ثوبا
 وتركها ناسيا فضاء عنه ضمن كافي السراجيه رجلا دخل الى
 فسقط قصعة الحامس من يده وانكسرت في الحام او انكسرت
 الفقا على من يده قال ابو بكر البلق لا يكون ضامنا قبل هذه
 اذا لم يكن من سوا مساله وان كان من سوا مساله يضمن
 كما في الخانية اذا ركب دابة غيره ولم يجعلها عن موصيه حتى
 عرقها خرق الضمان على الذي عرقها دون الذي ركبها كما في
 الخلاصة رجلا عارثيا وشرطا ان يكون مضمونا لا يكون
 مضمونا عارثيا او سيفا ليقا تل فخلت لا يضمن كما في
 الترخا نية ولو استعار من رجل سلاح الفقا تل به ففني
 بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضامنا
 عليه وان ضرب بسيف فهو ضامن تلج باليضمن كما في
 تدرا الفضل لثياب فكم يسكه حتى سرق ليل يضمن كما في
 الوجه صبي استعار من صبي ثيابا لقدم وغفوه فاعطاه ففني
 انتمى بغيره الدافع فله ان كان الصبي الاول مادونا

وقصدا فلا يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف في المنفعة قصدا
 وتسليم العدم من ضرر لانه فاقا واكثرهم على ان يجوز منهم
 مشايخ العراق وابوا الميث والشع الا ما لم يوجبهم بين
 الفصل الصدر الكبير رها ان الائمة لا ابدع دون الاعارة
 والعنى ودعة عند المستعير في العارية فاذا ملك الاعلى
 في الاولى ان يمكن الارش قال ظهير الدين الخراساني عليه
 الفتوى اه قلت وحط الفتوى على هذا في السير جينة
 انصرف في الصيرفية ان القول بان العارية تنوع ولا تنوع
 محله ما اذا كان المستعير ملك الاعارة في ملكها الا اذا
 بالانتفاع كما في الذخيرة واسه تعالى علم اقول ومن
 الصور التي يمكن فيها الاعارة ما لو انتهت مدتها ومنها ما لو
 عني المير المستعير ان لا يغير ثما يختلف بالاستعمال
 الدابة وليس الثوب لانها يختلفان باختلاف المستعملين
 كما سنده المير وما الشئ المتأخر بغيره فيمنه فيقول
 من غير مجز واما منه فلا يجوز وان تخلف ثا في ينفق
 لزوم ملك المالك ولا يجوز اكثرهما استباح ويؤثر
 ويعار لكن هذا وما تقدم منى عليه لا يختلف الناس
 فيه بالانتفاع به قال في البرازية اعارة المتأخر بغيره
 الا في شئين استأجرها ليرها لنفسه ليس له الاعارة
 لا يبدل ولا يمانا وكذا لو استأجرها لنفسه ليس له الاعارة
 ولا الاعارة لغيره لانها يختلفان باختلاف المتولين
 حتى لو استأجره لثوب مطلقا يقع على اوله بوجه
 فان كتب او اكتب تعين في نفسه غيره بعداه وفي الحال فظنية
 وقوله بوجاهة المستعار ويأخذ بوجاهة في الانتفاع الناس
 في الانتفاع به اه قلت وليس في الودية انتفاع اصلا

حاجة الى ناحية مسماة فاخرجها الى الزهر ليستقيها وهي غير
 الناحية ضمن اذا هلكت وكذا اذا استعار ثوبا ليكره ارض
 فكتب ارضا اخرى يضمن اذا عطف كما في البحر ولا تنجز
 العين المستأجرة ولا ترهن لان الشئ لا يضمن ما في
 يعني ان الاعارة اضعف بالنظر الى الاعارة والرهن وذلك
 لان الاعارة لازمة فيلزم المير ان يرجع عليه حتى
 الاجارة من المستعير كما جاز للمير ان يرجع عليه حتى
 تنفع مدتها فتصرف فلا يلزمه بغير رضا ولا يلزم من
 حوزها لزوم ما لا يلزم وهو العارية او عدم لزوم ما يلزم
 وهو الاجارة فلا يجوز واما الرهن فانه ايضا له عند
 الملاك والاستهلاك وليس له ان يوفي دينه بهما غير
 بغير اذنه ولان فيه ضرر لان الرهن عقد لازم بعينه
 القبض من جهة الراهن فصار كالاجارة كالوديعة فانها
 اى العيني المودعة لا تخرج ولا ترهن للعلة المذكورة بل ولا
 تنوع اى كما ان الوديعة لا تفضل ما فوقها كذا لا تنضم
 ثما ولا تنقل لان العارية اقوى من الوديعة لان المودع
 لا يملك الانتفاع والمعار يملكه بخلاف العارية فانها يودع
 وتعار سطلق عند الاطلاق واما عند التقيد بسجل
 فليس له ان يعبر الا ان كان بالاستهلاك لا يختلف
 فالقيد فيما لا يختلف غير مفيد على المختار قال المصنف
 شرحه واختلفوا في ابداع المستعير قال بعض المشايخ
 ليس له ان يودع مطلقا منهم ابداع العارية الصادرة
 ذكرها في الجامع ان المستعير اذا بعث العارية الصادرة
 على يد اجنبى فهلك في يد الرسول ضمن المستعير العارية
 وليس له ذلك الا اذا عاقبته قال الفلافى هذا القول
 اصح لان ابداع تصرف في ملك الغير وهو العيني بغير اذنه

المستخرج من هو صحيح فيما اذا عني الصغير فانه لا يعبر به بدون
اذن في مختلف استعمله لانه اطلق هنا المستخرج
المستخرج ووافق عليه الشرع بل في شرحه ومضاربه
بكرهه لا فليس له ان يضارب غيره بغير اذن ومضاربه
لا يمكن ان يرهى الرهن بغير اذن الاله فانه رضى
لا تحبس غيره فان فعله فهلك عند الثاني فان
للمالك ان يضمن لهما شافان ضمن الاول والاخر
احد وان ضمن الثاني لا الرجوع على الاول وقاض
يؤمر بفتح الميم المشددة بمعنى القاض ليس له ان
يستخلف بدون اذن الامام ولم يذكر هذه المسألة
قاض خات وذکرها في الهداية وهي مقسمة على الوكيل
ومستخرج لا يمكن الادعاء عند اجتناب الا
ياذن له لا ان المالك اذ رضى ببيع دون غيره والا
تختلف في الامامة وايضا الشيء لا يضمن مثله كما مر
مستخرج لا يمكن ادعاء فان ابضع وهلك
كان لرب المال ان يضمن لهما شافان سلم وحصل
البيع كان لرب المال ومزاع بمعنى كما لو اخذ رجل ارضا
وبذر ارضا من رجل اخر رعتها ولم يقل له صاحب الارض
اعمل بها بل لا بد من اذنه غير مزاعة فان كان
البدن من قبل الاخر كان له ان يرفع اليد عنه من مزاعة
على كل حال ولذا قال اذا لم يكن من عند ابي المزاع
البدن يبدى على بنا المفعول وهو حال من البدن من
عنده خير مقدم وهو خير لم يكن وقوله من عنده
متعلق به وقوله احد المصنفات فانه جعل الركن
واللبن مسالتين مستقلتين ولا يخفى ارجح

ولا يوهن المستخرج لان فيما بين الذين وهو تملك لعينه
وامتازت جربا لكسر انما ملك منافعه لا عينه واما الرهن والبيع
فلا يوجر ولا يرهى ولا يودع ولا يعار وفي الوهب لا يستر
نظم تسع مسائل لا يمكن الشخص فيها في كل واحد
منها تسع مسائل لا يمكن من له الحق الاصل سوا
قبض ولا فقل ان صاحب الوهبانية وما كذا من سبعة
وجماعة لا يمكن ان يرهى وهو يشهد باللام المكسورة صف
لمن يد ويد امرين ذي الحق الاصل ونصف البيت الواو
من دون وقوله وكيل فليس له ان يوكل فيما وكل فيه لانه
فوض اليه التصرف دون التوكيل وان سب متفان وتوت
في الاداء وقد رضى براءه دون راي غيره فلو اذن له في ذلك
حاز مستغنى اذا استغنى رايه لم يكن له ان يستغنى
لغيره الا ان يكون امره بد كذا او اوجه له ولو استغنى
او لم يصح لايستغنى له ان يعبر لغرضه دون امره والاصل
في ذلك ان العارية اذا كانت ما تختلف باختلاف المستغنى
ليس للمستغنى ان يعبر بد رايه امره واذا كانت لا تختلف
يجوز له ان يعبر بغير رايه المستغنى بغير رايه
استخرج رايه ليرى بنفسه ليس له ان يوجرها لغيره
لا لركوب ولا لغيره الا بالامر بغير رايه ولو استغنى
الشوب لايستغنى هو بنفسه ليس له ان يوجر على الغير
الا بالامر والى ذلك اشار بقوله ركبوا ولبسوا فيها في
المستغنى والموجر بالفتح اي للركوب واللبس فيها فهو
مستغنى على المفعول لاجله ولكرامته ما يختلف باختلاف
المستغنى اما لا يختلف فله ذلك بدون الاذن
ولكن يخالف هذا ما ياتي متنا من قوله ان يعبر
ما اختلف استعماله او لا وقال في المخرج ومثله
المستغنى

الثاني ان ضمنه المالك على المرتهن الاول بما ضمنه لانه غرض
 في ضمن عقد ويؤخذ منه جواب مسالتان كلاهما
 المستعير والمرتهن لا يملكان الرهن فكما ان المرتهن اذا رهن
 بغير المالك في تضمنه اياهما ويشجع الثاني على الاول
 ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن
 المرتهن الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين
 على الراهن عندئذ ويرجع المستاجر على المعير كوجوب
 منه اذا لم يعلم سنا جر بانه اي الذي المستاجر كان
 عارية في يدك اي في يد من جره فيرجع عليه عند
 ذلك دفعه اخذ من غير عن نفسه وان علم ان العيب
 عارية في يده فليس له ان يرجع لانه لم يبيع فصا
 كه مستاجر من لفاصبا عالم بالفصيص وقال الشيخ احمي
 وانظر هرت هذا التفصيل يجري فيما اذا ضمن المرتهن
 وشيئا من امرتهن فليرجع اهو اياه اي ويجوز للمستعير
 ان يعير غيره ما استعاره لنفسه سواء كان من اختلف
 استعجاله كما يشوب وادبته فان اللبس والركوب
 يختلف بحسب اختلاف الالبس والركاب او لا يختلف
 باختلاف مستعمله وهذا ان لم يعير المستعير متفق
 خاصا وقالا نشأ في ليس له ان يعير لان العارية اياه
 المانع عذره والمباح به ليس له ان يبيع لغيره وعندئذ
 لا كانت العارية تملكه المانع جاز ان يعير لغيره
 المالك يملك ان يملك كالمستاجر كذا ان يوجبه وكما لو صح
 له بالخدمة يملك ان يعير بغير المعير او الذي الذي
 لا يتحول باستعماله ان عير المعير متفقا خاصا لكونه متقد

صورته ان تحت الاجارة والاعارة اه قلت والعلانية
 ما ذكره بن وهبان في فصول المساقاة والمراعة وما اشبه
 ان يساقى غيرة وذلك لان الدق اي غيرة فيها اشياء
 الشركة في مال الغير بغرضه فلا يبيع وان اذن المولى اب
 المالك له ليس بتكراراً في غيرة مقامه فان اجر المستعير
 او رهن المستعير ما استعاره بغير اذن من المعير فيها
 العير المتاجر ضمنه بنسبة يد المعير ضمن المستعير المعير
 للتعدي الحاصل من المستعير بالتسليم فصا رعا ضا ولا
 رجوع له اي للمستعير على احد من المستاجر والمرتهن
 لانه ملكه بالضمان وعندئذ قد ظهر انه اي المستعير
 نفسه وكذا رهن ملك نفسه في صورة الرهن ولا يضرب
 على المستاجر اذا هلك المستاجر بده لا تعدي ولا يبيع
 المرتهن اذا هلك الرهن في يده فانه يتقابل بدينه ويقصد
 المستعير بالاجرة لانها حصلت بسبب محظور لا له صار
 بمنزلة الفاصب والفاصل اذا اجرا لفصوب بماله
 الاجرة ويقصد فيها لخصوصها من السبب الخفية وهو
 استعمال مال الغير فكان سببه التصديق بخلاف الثاني
 فانه لا يلزم التصديق بها وان شاء المعير ضمن
 المستاجر لانه قبض ماله بغير اذنه فصا كما كنت جرت
 الفاصب وسكت عن المرتهن يعني لو ان المستعير رهن
 الفارية بدرون اذن هل يضمن المرتهن ولا يتركه
 وقال في شيخ الوهبانية الى مستعير اي من مساييل النظم
 المتقدم قريباً لا يملك المرتهن ان يرفض فضمن المرتهن لو
 رهن ولما له وهو الراهن الاول ان يرفض ان يضمن
 المرتهن الاول وان يضمن الثاني ويرجع المرتهن

وان شا يعبر له اي للمحل ويركب ان شا عملا بالاطلاق
 وايام من هذه المسئلة لا شيا فعل المستعير او المستاجر
 اوله يعني ذلك مرارا فلا يركنه ان يفعل غيره بعد
 ذلك لان المطلق اذا تعني بقصد لا ينبغي مخالفة
 بعد ذلك وضمن بغيره ان عطيت اي هلات العين
 المستاجر حتى لو لبس غيره اواركب غيره لم يرب
 المستعير والمستاجر بنفسه بده هو الصحيح حتى
 لو ركب بعد ذلك او لبس وهكذا كان ضاحكا لانه تعني
 بالفعل الاول فيكون خلافا تعديا ذكره في الكافي
 وهو قول الامام ابي علي البردوي وقال الشيخ
 وشيخ الاسلام خوارزمي انه لا يضمن وقال شيخ
 الاسلام وهذا صحيح عندي لان المستعير اذا لم يضمن
 بالركاب غيره او بالباس غيره باعتبار انه استعمل
 العين باذن المستعير وتملكه فلا يضمن اذا ركب
 بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعمله
 بالملك لانه لو لم يملك لما سكر غيره واقرب الاتقان
 فان اطلق المعبر او اطلق الموجر الانتفاع في الوقت
 والنوع انتفع بما شا اي نوع شا او اي فعل شا
 في اي وقت شا من العمل بالاطلاق وان
 فيه يوقت قال الشيخ الحلي ولو التفتيد
 حتى لو استعار كتابا يحظر فيه درس فلا يضمن
 فانه وترك الدرس وجب رده لانه مفيد معنى
 عمدة اية الكتاب وهو يحظر فلا يدر او نوع
 كان قاله اعركه هذا الثوب بالخلق به على ان يتركه

المنفعة فلما ان يملكها ومثل ما لا يختلف بالتحمل والاستخدام
 والسكنى فان اختلف استعماله كما ليس والركوب
 لا يجوز له ان يعبر ذلك للتعاقب بين المستعملين
 وعزاه اي هذا التفصيل الذي ذكره في قوله
 الجوهر للاختيار ومثل اي كما لو سافر في مركب
 فيه التفصيل السابق فلو اجر رحلا شيا ولم يدين
 من ينتفع به فلم يستاجر ان يعبر سواء اختلف
 استعماله او لا وان عبي يعبر ما لا يختلف استعماله
 لاما اختلف وهذا اي جوارا عارفا المستحار
 المستاجر حيث لم يعين المعبر والموجر انما هو عند
 عدم الركن من المعبر والموجر فلو قال احدني لا تدق لي
 فادع المستعير المعبر والمستاجر المستاجر فلهذا صح
 مطلقا سواء كان من يملكه بالاستعمال او لا
 فمن استعار رابطة او استاجرها مطلقا لا تنسب
 قال الربيع ينبغي ان يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا
 على ما اختلف باختلاف استعماله كما ليس والركوب
 والزراعة على ما اذا قال على ان اركب عليها من اشيا
 ليس الثوب من اشيا كما حمل الاطلاق الذي ذكره في
 الاجارة على هذا قال السيد احمد بعد نقله العبارة
 الربيعي في اوجه قول المحم بلا تقيد بالنظر باختلاف
 لا يتم يحمل من شيا وذلك لانه امر بالانتفاع مطلقا
 والمطلق يشا ولا ينفذ شيا فان شيا استعمالها
 ما تطبق ويضمن لوجها ما لا تطبق لو عطيت
 او استعمالها الى اليد بلا علف كما سئل في الفروع
 وان

او بهما كلفه لتعلقه عا حانوكند شهر ضمن المستعير
 بالخلاف الى شرف فقط لا يضمن اذا خالف المستعير في مثل
 او خالف الى حيرة منه ما لو استعار دابة للمحمل فله ان يركبها
 كالا جارة كافي القنية ولو استعار دارا لسكنها لنفسه
 فلا ان يسكنها من شكا في الظهيرة وليس ذكرها
 خروجها في خلاف المستعير والتحريك التي يملكها المستعير
 استعار من اخذ دابة ليحمل عليها شيئا يحمل عليها غيره كدفعه
 المستعير على اربعة اوجه ان حمل عليها غيره ما سماه اياك
 الا انه مثل ما سماه اياك في الضرر على الدابة من جنسه
 بان استعارها ليحمل عليها عشرة في تيم من هذه
 الحنطة فحمل عليها عشرة في تيم من حنطة اخرى او ليحمل
 عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا في رعيته
 واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة
 اقفر من حنطة فحمل عليها عشرة اقفر شفيق فله ان
 فلا ضمان عليه استحسانا لانه انما يقتر من تغيير ما يكون
 مفيدا حتى يسمى مقدا ارام الحنطة وزنا في حمل مثله
 الوزن من الشفيق يضمن لانه ياخذ من ظهر الدابة اثر
 مما تاخذ الحنطة تدان في الزاوية ويصح القول بجبي عليه
 الضمان وفي المحيط وما اذا حمل عليها اكثر من عشرة في تيم
 من الشفيق الا انه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشفيق
 الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن سحنا وهو لا يضمن
 واذا خالف الى ما هو اضربا لدابة بان استعارها ليحمل
 عليها حنطة فحمل عليها جارا وحديدا ولينا مثا وزن
 الحنطة فهو ضامن وكذا اذا حمل هذه الصورة قض
 وطبعا وخطبا او تمرا وان خالف في القدر بار

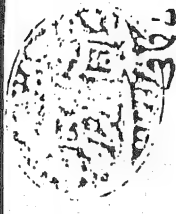
استع

استعارها ليحمل عليها عشرة مخا تيم حنطة فحمل عليها
 خمسة عشر محتوما فهلك يضمن ثلث قيمتها ولهذا
 بخلاف ما اذا استعار ثورا ليضطر به عشرة مخا تيم
 وطمح احد عشر حنطة يضمن جميع قيمة الدابة وهذا
 اذا كان الدابة تطيق خمسة عشر محتوما فان
 كانت لا تطيق بصير متلفا فليضمن جميع قيمة الدابة
 كما في المحيط والذخيرة واذا استعار دابة تطيق
 المستعير حمل عليها ما تطيق ولو حمل عليها ما لا تطيق ففقدت
 ضمن وكذا اذا استعارها الى الليل من غير علف فاذا
 حمل واعلفها لاضا له عليه في اي مكان استعمل وفي
 اي زمان او في اي حمل كانت في التلقط استعار دابة
 ليحمل عليها حنطة ففقدت المستعير الدابة مع قيمة يحمل
 عليها حنطة فحمل وكيله طفا ما لنفسه لم يضمن عليه في
 كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى وبقره
 مقدمة للمكان فحكمها حكم المصلحة الا من حبس المكان
 فلو جاوز ذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا
 المكان اقرب من المكان الذي ادون فيه كافي ابو جبر
 استعار دابة الى موضع وسماه فسار بها في غير طريق
 ذلك الموضع فان كان ذلك الطريق يستدق اني ذلك
 الموضع في اعادة لم يضمن وان عطفت فيه وان كان
 الطريق لا يستدق فيها الى ذلك الموضع في العادة ففقدت
 فهو ضامن كما في السراج استعار دابة الى موضع
 يستدق بها طريقا ليس بالمدة ففقدت ضمن ولو عوفي
 طريقا ففقدت طريقا اخر فان سوا لا يضمن
 وان كان اهدا وغير مسلول ضمن وكذا اذا اتفقا وتنا في

الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن امنيا يضمن كافي
 خزائن المقيمين رجلا استعار من اخر حمارا تاكسوي اب
 اردته سويته او رثلا شت دفعات وكان الحمار مضطربا
 فزدها كان فترات الحمار يدا كما كان لم يجد ث في تلك المستعير
 زيادة عيب لا يضمن كافي جواهر الفنا وفي وقتا و
 الدناري استعار رجلا حمارا ليحمل عليه شيئا فقال المديون
 لونه اكثر من اربعة ايام ورده على بعد اليوم اربع فاقبها
 المستعير عند خمسة عشر يوما وهكذا الحمار يضمن المستعير
 قيمة الحمار في اليوم الخامس من وقت الاعارة كافي الحمار
 واذا استعارها ليركبها في حاجة الى ناحية مسماة من نواحي
 الكوفة فخرجها الى القرية ليستريحها وان احتاج الى استعارها
 اليها من غير ذلك المكان فلهفت فهو ضامن لها كافي المستعير
 استعار ثوبا ليكره ارضاه وعنى الارض كركب ارضاء
 فغضب الثور يضمن لان الاراضي تختلف في الكرب سهو
 وصعوبة وكذا لو اسكن الثور في مكان كذا اذا هب ال
 ضمن كافي الصوري استعار دابة الى مكان عليه حتى
 غيري وزنه عنه ثم عاراه فهو الضمان عليه حتى
 يرد هاج الى كذا خلا فاف استعارها اذا هبها وبها
 ثم عاد الى الوفاق يركب كودع مطلق وهو الاصح وهو
 المتعارف كافي الغياصة ولو استعارها ليحمل عليها كذا انما من
 الحظنة الى البلد وهكذا الحظنة في القنية ولو
 الى البلد وفي القنية ايضا الى منزل المعبر كافي القنية ولو
 استعاره ليركب الى موضع كذا في القرية واراد في معبر اخر
 فاسقطت جنينا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان
 انقضت

انقضت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا
 في اكان الفرس جال يمكن ان يركب اثنتان واما اذا كان
 لا يمكن فهو اكل في يضمن جميع النقصان كافي الحمار
 ولو استعاره ملالة للمصيبة ثم خرجت بها الى مكان
 اخر فخرقت تضمن كافي القنية استعار من بلد مقبلة
 فذوقها وخرجت من اعارها من غيره فضايع يضمن المالك
 ابرها شاكلا والقنية وفي المنتقى ابراهيم عن محمد بن
 قال رجلا عربيا دابته في سبخة او قال الى فرسخين
 قال له في سبخة داهبا وجايبا فيصير اربع فراسخ وتذ
 كافي عارية تكون في المصر نحو تشييع الحماره وانما
 وهذا استحسنه اخذ به على ونا كما في محيط وعنى
 ابن يوسف اذا استعار دابة ولم يسعها موضع
 ليس له ان يخرج بها من المصر كافي الحماره وفي وقتا و
 رشيد الدين لو استعار دابة فهو على المصر كذا كذا
 عارية الى ادم واستجارية وكذا كوفي له بالخذ من فهد
 على المصر كافي الحماره استعار دابة ليركب نفسه فربما
 وورد في غيره فغضب يضمن نصف القية كافي غايه
 انما ان هذا اذا اردت رجلا فان اردت صبا يضمن
 قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملها فان
 كانت لا تطيق يضمن جميع القية كافي شرح الجايع
 الصفرة كافي الحيط فيصير في الاختلاف
 المستعاره كافي الحيط فيصير في الاختلاف
 الواقع في المصر والمستعير قال محمد بن في الاصح
 استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام عني حمارا
 حمام عني ثم رجع الى حمام عني اولى الكوفة والذا

فوعبر



او محمد المغيرض المستعير الا اذا برهني على الارادة في
 العارية واذا قال المستعير صحة امرضه فذلك مني
 العارية فالقول قوله مع يمينه كما في المسبوط وفي المتن
 رجلي قال المغير اعترفتي ههنا الدار وهذه الارض لابن
 واخرس فاما بدلي من النخل او الشجر ففرسها هذا النخل
 وبنيتها ههنا والناس قال المغير عرتك ههنا لا راوا الارض
 وخرها ههنا والناس قال المغير عرتك ههنا لا راوا الارض
 فبنيتها المغير يضخم في المحيط جارا لاهل المستعير
 انما استعيرت الدابة التي عندك من فلان ما لكها ولم
 ان قبضها منك فصدقه ورفعه اليه فهلكته عنده
 ثم انكر المغير ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن
 ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او
 يصدقه ولم يكذب اوصدقه وشرط عليه الضامن فانه
 يرجع عليه كما في خزائن المفتي وان كانت الذي جا
 بقبضه العارية منه خادما المغير وانكره لانه ان يكون
 امره بذلك فلا ضمان على المستعير كما في المسبوط
 بسكنائه في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار
 احدهما من صاحبه شاة فطلب المغير باره ففقد
 المستعير وضعت في الطاق الذئب في زاوية وكثر المغير
 فان كانت البيت في ايديهما لا ضمان عليه كما في مسند
 الحنفي وقد اقبل الموجه في الاجارة كالعارية في
 تنوع او قدر مثلا العارية اى الاجارة كالعارية في
 ذلك فان وافق واخالف الى مثل او خير لا ضمان
 والى شريطين عارية ملائمتين الا تنقاع به سيق
 العيني مثل الثمن في الذهب والفضة المظروبي

على اهلها ثم عطيت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم يزد
 الاية الى الموضع الذي اذنته لك فقال المستعير قد خالفت
 فيما ثم رجعت بها الى الموضع الذي اذنت لي فلا ضمان علي
 فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان اقام البينة
 انه قد ردها الى الكوفة او الى الموضع الذي اخذها اليه
 انقعت بعد ما ردها قالوا هو ضامن لها حتى يدفعها الى
 صاحبها وتاويله انه استعاره الى ذلك المكان ذاهبا لاجل
 بما فانه يبرأ عن الضامن لانه عاد الى الوفاق والفقدا جميع
 فيه عن الضامن كما في المحيط فان برهن صاحب الدابة
 انها عطيت تحت في الموضع الذي فخر وتعد فيه وبرهن
 المستعير انه ردها الى صاحبها اخذ بينة صاحب الدابة
 كما في السراج واذا انقعت الدابة تحت المستعير ثم برهن
 رجلا انها دابته يقضي القاض لها بالملك ولا يثبت البينة
 انه لم يبع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمن
 او قال اذنت لي عاريتها يخلف على ذلك فان نكل كان نكول
 كما قرره فلا يضمن المستعير شيئا احدا وان جلد كان له
 ان يضمن ارجاسه فان ضمن المغير لم يرجع على المستعير
 وان ضمن المستعير لم يرجع على المغير لانه ضمن بفعله
 بالشره بنفسه كما في المسبوط ان قال اعترفتي دابة وكثر
 وقال الا لك غصبها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها
 فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعترفتي وقال
 الى لك ارجاسها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قوله
 الزالب ولا ضمان عليه كما في المحيط اذا خلت المغير
 في الاما وفي المكان او في ما يحمل على العارية فالقول قوله
 رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وارعي ان المغير

في المجلس صح تسمى حتى لو استعارها هذا تقع بانظر
ال قوله عند الاطلاق وعبارته الجرح فيدنا يكون لا يمكن
الانتفاع به مع بقاءه لانه لو امكن بان استعار درهما
لبعير الميزان قال في القاموس وغيره الدانير وزنها واحد
وبعد واحد وفي المختار وعلا المكيل وكوازي عيارا ولا
تقل غير العيار بالكيل او استعار الدانير لاجل
ان يزين بها الدكان او يتجمل بها كان عارية مملوكة
بها الحقيقة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع
بها على وجه اخر غير ما سماه ولا يكون قرضا كما في غايه
المبان واذا استعاره بنية يتجمل بها او سفا محمل او
سكنى محلى او منطقة مفضضة او خاتما يكن شئ
من هذا قرضا كما في الكافي قال في الجرح واذا كان عارية
ما ذكرنا قرضا كان قرض الحيوان للاستعمال عارية لا
قرضا فاسدالات القرض الفاسدان ياخذ الحيوان
ليستهلكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله وهذا في سبيل
وهو مضمون بالقيمة كما في النية ولو اعارة قصوة
ثريد فاخذها واكلا فقرضه وليس بعارية ويجب
عليه مثلها او قيمتها ولو كانت بينهما اي بين منير القصة
ومستغيرها متباينة فاسطة فاباحة ولا ضمان لانه يستهلكها
على ملك المبيع قبل هذا امشكل لان القرض لا يكون في
القبضات ولا يضمن بالقيمة وجوابا عن فرض القضي
فاسد يقدم الشئ ان المقبوض قرض فاسد كما لقبوض
بشئ فاسدا فيكون مضمونا بالقيمة تامل رجمي
ويصح عارية السهم ولا يضمن لان الرقبة يحرق الهلاك

وعارية الفلوس كذلك مثل المكيل كالخلفة والشير مثل
الموزون كالصن والذيت والاقطان والصوف والابريسم
والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصابون الذي لا
تتم الا بارة على ما فقه كما قاله الحاشية في الكافي
ومثل المعدود والمتقارب كالبيض وكجوز عند الاطلاق
هو عدم وجود ما يقتضى الانتفاع بها مع بقاء عينها
الذي يشير اليه بقوله حتى لو استعارها الخ فريض
وليس بعارية في الحقيقة ضرورة استهلاك عينها
يعني ان الاعارة اذن في الانتفاع به ولا يباشر
الانتفاع بهذه الاشياء بالاستهلاك عينها ولا
يملك الاستهلاك الا اذا ملكها فانقضت تمليكها
ضرورية وذكر بالهمية او بالقرض والقرض اذنا في ضرورة
لكونه يوجب رد المثل ولان العارية توجب رد عين
والقرض يوجب رد المثل وهو يقوم مقام العينة
ولهذا اصير اليه في ضمان العديوان فانقضى وانقض
لو استعاره رغبة لجعلها على قصصه او خشيته بغير
في ضمانه فهو ضمان لانه فرض هذا المثل لا يرد
عليه كما قال في فروع العارية لان القرض لا يكون عليه
واجب الرد فصار عارية فيضمن المستعير بغيره لا يباشر
الانتفاع لانه قرض ويبيع ببيع من مقرضه لانه لا يملك
ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لا يبيع لانه لا يملك
اشترى ملك نفسه ولو اشتريه ما عليه من مقرضه
لانه مقدور التسليم لكونه في ذمته وان تفرقا قبل
قبضه بدله فسد لا قتران بدلين عن دين وان تقد

صيرفيه ولقطها كما نقله في المنح استغارسها ان استغارة
 ليغزو دار الحرب لا يصح وان استغارة ليرى الهدف
 يصح فالاول لا يصح الانتفاع بعين السهم الا
 بالاستهلاك وكل عارية لا يمكن الانتفاع بها الا
 بالاستهلاك تكون قرضا عارية كالدراهم والدينار
 ليس فيها في حوائج نفسها وحسنة لينفقها على اهلها
 يكون قرضا وكذا السهم لا يلوغ في دار الحرب وربما
 الى عدو ووقع بينهم لا يقدر على خليفه فيكون
 مستهلكا فلا يصح ثلث ف ويصح لانه يمكن الانتفاع
 به في الحال وانه يجتهد عوده اليه برذا الكفر بعد ذلك
 واثبت في بانه يصح ثم قال هو وتقع عارية السهم
 وذكر في السهم انه لا يضمن لان الرمي يجزى مجزى الهلاك
 اه فقول لا يصح عارية بل يكون قرضا بليل قوله
 بعد يكون قرضا عارية واراد بالقرض الفاسد لانه غير
 مثلي فالذي نقله اثم ملخص ما اشار اليه صاحب
 بقوله قلت انه ولو لم يجر رجل لا خراضا للنا او
 الغرس يفتح الغني المنة وكسرها حموى ^{من العلم}
 بالمنفعة ويجوز الانتفاع بها شرعا واجازها وكذلك
 اعارتها بل اولى كونها تبرعا وله اي ويجوز لغير
 ان يرجع متى تنالها تقرر انها اى العارية غير
 لازمة على الغير والغير ان يخلصه او المستعير قلعهما اي البناء
 والغرس لانه لا يصح الرجوع صار المستعير شائلا
 ملك الغير فله ان يكلف تبرعا الا اذا كان فيه
 اذى القلع مضر بالارض وشا الميراث ياخذها

بغيرها

قاله

بغيرها مقلوعين ويستبد هو بذكر فستر كالت
 بالقيمة حال كونها مقلوعين لا قيمتها حال قيامها
 وانما يتكامل ليللا تتلف ارضه وهو صاحب اصلها
 ما اذا كانت الارض تستغل بالقلع حيث لا يجوز اتركه
 الا ما اتفقا عليها بخلاف القلع حيث لا يشترط فيه اتفقا
 في هذه الحالة بل ايها طلب القلع اجيب واذا اقلع
 ونقض لا يضمن الميراث من قيمة الغرس والبناء كانه
 المدايع وان طلب المستعيرات يضمن الميراث من البناء
 والغرس مقلوعا فانه لا يجبر على ذلك ولكنه على
 القلع فان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له
 قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثبات ولا يلتفت الى قول
 المستعير في المضرات ولا يضمن الميراث ناقص من
 البناء والغرس بسبب القلع ان لم يوقت للعارية وقت
 لانه لم يفرغ وانما اغتر بنفسه حيث غلبت اثاره للعارية
 من طويته من غير سبق وعد وان وقت العرس للعارية
 وقتا معينا كما م مثلا فرجع الميراث له اى قبله في
 الوقت الموعود له كرجوعه لانه اختلف في الوعد
 وقد قال صلى الله تعالى عليه ولم المسلمون عند
 شروطهم اتقاني وقيد بقوله قبله لانه لم يرضى الوقت
 فصاحب الارض يبيع عليه الانجاء والبناء ولا يضمن الميراث
 عندنا الا ان يطر القلع الارض في صاحب الارض يملك
 البناء والغرس بالضرر ويعتبر في الضمان قيمة مقلوعها
 كما في جملة كلفه اى كلف الميراث المستعير قلوعها اى البناء
 والغرس وضمن الميراث للمستعير ناقص البناء والغرس

سبعة لانها تقاوت ما بين الثلاثة والعشرين وهذا معنى قوله وتعبر القيمة اي قيمة البناء والغرس الذي كلفها بقوله يوم الاسترداد اي يوم الارباب الارض استرداد بقوله هذا الاعتبار لقيمة ذلك الغرس بعد مضي السنة بل الاعتبار لقيمة الغرس الذي مضت عليه السنة في هذا الان المكلف بالغرس فيه فرما كانت الغرس الماضى عليه سنة يساوي في ذلك الوقت الثمن عشرة والاثنا عشر فثمنه ثمانون ضمن المغير نقصان البناء والغرس لانه صار مغرورا من جهة حيث نص المير على تركها في يده الى الوقت المذكور وظاهر حال المسلمين انني بالوعده فكان له ان يرجع عليه دفعا للضرر عن نفسه بسببه وقال زفر لا يضمن لان التوقيت في العارية غير ملزم كما صرح عقد ها ولهذا كان له ان يستردها في اي وقت شاء والغرض المستوجب للرجوع انما يثبت في ضمن عقد المأجير لاني التبرعات ولهذا لو هلكت العارية عند المستجير فاستحقها مستحق وضمنه قيمتها لا يكون له الرجوع عما ضمن وفي المعاوضات كالبيع والادارات له ذلك وهذا الطريق فانه امن فسلكه فخذ الرجوع المستحق لا يرجع على الغار بما هلكه من ماله فكيف يرجع في العارية ولا يرجع المولسوب له بما هلكه من ضمان الاستحقاق على الواهب فصارت العارية الموقوفة عند زفر كالطقة قلن الاتساوي بينهما لان كلام العاقل يحمل على الفايدهما امكن وجواز العقد يثبت بدونه

اي نقصا نه عما ان ما مصدريه ويجوز ان تكون موصولة ونقص من نقص المتعدي وفي العناية اي نقصان البناء والغرس عما ان ما مصدريه ويجوز ان تكون موصولة بمعنى الذي فعل هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعما الاول مرفوعين ونعم العيني وقال في زارده لا يظهر وجه صحة كون البناء والغرس منصوبين ههنا لان الذي نقصم البناء والغرس انما هو القلع فيصير المعنى عما تقدم رخصها وضمن المبيع البناء والغرس وليس هذا بصحيح لان القلع ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب القلع وانما المضمون قيمة البناء المنقصة بالقلع وينبغي ايضا صحة المبيع على ذلك التقدير قوله بالقلع اذ يصير المعنى ح وضمن المير القلع بالغرم ولا يخفى ما فيه قال فالوجه عندك ههنا رفع البناء والغرس لا غيرا عما تقدم ركزت ما مضى فواضح واما عما تقدم ركزنا موصولة فتقدير الضمير الرجوع اليه عما ان يكون تقدير الكلام وضمن المير ما نقصم البناء والغرس فيه بالقلع وهو القيمة فتعوز كلمة نقص ههنا من نقص في دينه وعقله كما ذكر في القاموس هو بالقلع اي بسبب ان يقوم البناء او الغرس المكلف بقلعه قايما الى المكلف المظروبه من المير المستعير ويقوم مستحقا للقلع في هذا الوقت فسال ارباب الخبرة حيث اعادوا الارض الى رسته بان هذا الغرس القاييم لو بيع قايما الى مضي السنة لم تكون قيمة فقالوا فيه ذلك في هذا الوقت عشرة وثلاثين في هذا الحال وهذا الوقت لم تكون فثلاثة وثلاثين فيصير

جعل له تسعة المكنز تضمن ما نقصه القلع لا تضمن
جميع القيمة فتسعة ولو اعمار من اخراضا واذا لم
ان يبيها فيها با ففعل من ما يستحق واستحق
الارض قبل مضي المدة ونقص ما المستعير فليس
على المستعير تسعة المستعير سواء كانت القارية
مطلقة او موقوفة وذكر الخفاف في شرطه فيما اذا
كانت القارية موقوفة فاستحق الارض قبل مضي
الوقت ان عاقبوا بيع واي يوفى بضمن المكون
قيمة الساقا بوحنية وابو يوسف على ذكر الخصاف
سواء في القارية موقوفة بينهما اذا كان نقص
الناس المير ويبيها اذا كانت نقص الناس المستحق
ومحمد فرق بينهما فوجب القيمة على المير اذا كانت
النقص منه ولم يوجب القيمة على المير اذا كانت
النقص من المستحق كما في الذخيرة وفي التوازل استحق
من رجل دارا وبني فيها حظا بالراب واستأجر الاجير
بعشرين درهما وكان ذلك بغير ان يرب الدار ثم ان
صاحب الدار يستر والدار منه فليس للمستعير ان
يرجع ما انفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ان ينقص
الحايط ان كان قد بناه من ثواب صاحب الدار فليس
له ذلك كما في محط رجل قال لغيره ابنه في ارضي هذه
لنفسك على ان اتركها في يدك ابدا و قال لي وقت
كذا فان لم اتركها فانما ضامن ذلك ما تنفق في بنائها
ويكون السالك قال اذا خرجت من الارض بضمن
قيمة الساقا والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض
كما في الثانية واذا استقارها الى الارض ليزرعها

سبع

النجوئيت فلا بد في التوقيت من ان يكون في يد ولا يكون ذلك
الا بالتزامه له القيمة عند الرجوع قبل الوقت فيكون
تقدير كلاهما ان في هذه الارض لنفسك على ان
اتركها في يدك الى كذا من المدة فان لم اتركها فان
ضامن ذلك ما تنفق في بنائها ويجوز ان لا يملك
يملك التزامه لا بمجرد العقد فاذا بدا له اخراجه منه
قيمة وكان له ان يبيع بامره فليس من باب الغرر وروى
الحاكم الشهيد انها ان كانت موقوفة واخرجت
قبل الوقت لم يكن له ان يخرج ولا يخرج على النقص
والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضامن صاحب الارض
قيمة غرسه وبنائه قايما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك
صاحب الارض البناء والغرس باذنه وان شاء
المستعير اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب
الارض فيكون ذلك مالا للمستعير وانما يستحق
النقص والقلع للمستعير اذا لم يكن النقص والقلع
مغزا بالارض فان كان مغزا بها بالخيار لهما لا بد
صاحب اصل والمستعير صاحب بيع والزجج بالار
وان شئت انتظر الى متى المدة فيجوز على القلع او ينهد
له قيمة البناء والغرس مقلوعا ان كان الارض النقص
والقلع وان شئت ضامن له القيمة قيمة البناء وهو مبن
قيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له
غرض ذلك هذه المخلص ما في البديع والهداية والبناء
والحيط وظاهر نبوت الخيار للمستعير بين قلعه
وبني تضمن جميع القيمة وهو مخالف لما في التنوير
والثلاثة لم يذكر الخيار الموقوفة للمستعير مع انه
جعل

فلو قال الميراث عطل الله وكلفتك بضم الحاء وسكون
 اللام اي جميع ما انفق واخرجك ويكون ما ازرعته في أرضي
 المزراع المستعير ان كان الترع في ذلك الوقت لم يثبت منه
 شيء لم يجز لانه بيع الترع قبل ان يات به في هذه الصورة
 لا يكون المستعير الا بايعا لترعه قبل ان يات به والمال وقع
 هذه المراضاة بينهما به وبناته فيه كلام اشار الى الحور
 في المفتى وهو محتار كما في الغياثة نهائية وموتة الرد
 كورد المستعير الى الميراث على المستعير لا في الرد واجب عليه
 لما انه قبضه لمنفعة نفسه والاجر موتة الرد فيكون
 عليه فلو فرغ لاظهار فادى وجوب كونها على المستعير
 وهو لا تخفى فيما لو كانت العارية موقوفة فامسكه
 المستعير بعد ان يرد مضمي الوقت المضروب فهلك
 العين المستعارة ضمنها لان موتة الرد عليه نهائية
 وضمانها قول السرخسي واختاره قاضيهان وهو الترع
 وفي الكافي ان العارية بعد مضي المدة تكون ودعة وصحة
 في الحنفية حيث قال والصحيح ان رد العارية لا يجب
 قبل الطلب ويجب يجب وهو حكم الودعة فنفى
 المسألة فتولاه معصية قال في البرازية عارية الميراث
 القبل فهلك قبل ان يضمن وان هلك في اليوم الثاني ذكر
 في الكتاب انه يضمن قبل ان يرد به انه انتفع به في اليوم
 الثاني فيكون غاصبا مما لا انتفاع بعد مضي
 الوقت اما اذا لم ينتفع لا يضمن كالمودع الموقوف باليوم
 اذا امسكه بعد ان لا يضمن قال السرخسي يضمن على كل
 حال واختاره القاضى وفرق بين العارية والودعة ان

المستعير فزرعها واراد رب الارض ردها لم تؤخذ الارض
 منه جبراً قبل ان يحصل على بنا المفعول من الثلاث
 المجرى قبل ولا يصح ان يخرأ بكسر الصاد من احصاه
 الميراث اذا كان حصادة الترع سواء قوتها الميراث
 وقت الاعارة او لا لان نهائيه معلومة فتترك
 الارض استحقاقاً يد المستعير باجر المثل الى وقت
 الادراك لان فيه مراعاة للمخفى كمثل الاجارة اذا
 نقصت المدة والترع لم يترك بعد فانه يترك باجر
 المثل مراعاة للمخفى بخلاف البناء والغرس وقيد
 الكرخ بما اذا قرب الحصيد فلو كان في اوله فكأن الغرس
 وذكر المحلادى فان استقصى الترع ذكره بعض الروايات
 لم يسهو ان صاحب الارض ياخذ الارض مع الاجر
 ولم يذكره في بعض الروايات وكان الغنية يتحقق
 الى فليقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا اجر
 الارض منه صاحب الارض وانقضى فاما بدون ذلك
 فلا يجب الاجر فان ابي المزروع ان يكون الارض في يد
 باجر المثل وكثر قلع الترع بدون ذلك واراد ان يضمن
 رب الارض فية الترع وقال زرعى متصل بارضتك
 فاشبه الصنع كمنصل بشوكك فلي ان اشبهك فية
 لم يذكر هذه المسألة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع
 انه لا يملك الا ان يرضى رب الارض ان يترك الترع في
 ارضه حتى يستحصده وذلك منه فبالشرط الذي شرط
 في عقد العارية فلا يلزمه شيء اخر وقال في موضع اخر
 ليس للمزارع ان يضمن رب الارض فية الترع كما في محيط

فلو

مقبوضة لمنفعة المالك ولا لانه لما اخذ الاجرة بلا عمن
المنفعة صا كان المنفعة له حيث اخذ بها فلا يجب
على المستاجر ردها وانما يجب عليه التمكن والتخليص
فلا تكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضة كان لمنفعة
نفسه فوجب ان تكون المؤنة عليه لانا نقول ان
ما حصل له منفعة وهي عرض يفي وما حصل للمؤجر
عنه تبقى فكان هو بالوجوب اولى فاذا استسماها
المستاجر لا يضمنها ما لم يطالبه صاحبها بالرد وفي الخلا
الاجر المشترك كالتحياط ونحوه مؤنة الرد عليه لا على
رب الثوب وفي الاجارة الطهرية فان شرط اجر الرعي
المستاجر فسدت الاجارة وكان الذي يجعل اشتراط
الدين المرغيبا في الاجارة جائرة ويجعل اشتراط
الرد على المستاجر بمنزلة الزيادة في الاجرة وانما جازية
اه و مؤنة رد المفصوب على الغاصب لانه يجب
عليه فسخ فعله وذلك يرد لها واعادتها الى يدها كما في
كانت لانه هو الذي ازال يد متعديا فغري ردها بركة
ذمته فتكون عليه مؤنة ردها فدفع للمؤجر ردها
ولقد يش على اليد ما اخذت حتى ترتد مؤنة رد الرهن
على المرتفع ولتتبع العطفات السابقة مؤنة الرد عليه
حصول المنفعة لهم وانما كانت على المرتفع لان الضم بال
له ولهذا اخص به من يبي ساير الفهم حتى يستوفي
دينه منه او لا فكان الغريم عليه وفي الخلاصة ان مؤنة
الرد على الرهن وكذلك في بيع الاسبيح على الطاهري
وهكذا في التجرير ايضا وعليه بان عينه امانة في ربه
المرتفع ولذا كانت نفقة ولفته على الراهن والمقبض

سبغا

الامساك في الوديعة للمالك لانه بعد مضي الوقت ينزل على
القبض السابق وهو كان للمالك وفي العارية الامساك
بعد مضي الوقت لنفسه لانه بناء على القبض السابق وقد
كان لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان للمواقف
فلم يوجد بعد مضيه ولان مؤنة رد العارية على المستعير
بالتنقيص منه وفي الوديعة على المالك اه ومثله في
الخلاصة وجامع تاري الهداية قال فيه وهذا هو الاصح
الا اذا استعارها اي العتي ليرهنها فتكون كالاجارة
لانا جعلنا حصول النفع له بمنزلة حصول الاجرة
للمؤجر رهن الخالية قال في البحر وبسبب من اطلاقهم
اي في ان مؤنة الرد على المستعير باذنه قاضيان في
قناواه في قصور فصل من يرهن ماله الغير جارا عا
لشاحل ومؤنة ليرهنه فزهنه قالوا ان رد الوديعة
يكون على الغير فزهنه بيها وبني غيرها من العوارب
في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعادة
فيها منفعة لصاحبها فانما تصير مضونة في يد المرتفع
وللمعيار يرجع على المستعير بيقينه فكانت بمنزلة الاجارة
اه قال فقد حصل الفرق بين العارية للرهن لو خالف
من وجهين الاول ما ذكرنا ان المستعير للرهن لو خالف
ثم عاد الى الوفاق برى عن الضمان بخلاف غيره الثاني
ما ذكرناه هنا ولذا الموصى بالخيانة له مؤنة الرد عليه
قال القاضي فخر الدين الماريني وهذا الارية فيه
ويجب ان يكون على الموصى له بالخيانة لانه قبض
لنفقة نفسه وهو المنفعة بالعنف فصار كالعارية اه
وكذا مؤنة رد المستاجر على المؤجر لان العتي المتاجر
مقبور

ان لا يبرأ لانه لم يرد لها الى صاحبها وانما ضيعها تضييعا
فصار كالمنصوب والوديعة ووجه الاستحسان انه
اتى بالتسليم المتعارف وهو الممول عليه وهذا لا يملك
الاصطيد او الدار في يد المالك فكان الرد اليها رادعا لانه
بخلاف الوديعة لانها المحفوظ ولم يرض بحفظ غيره اذ لو
رضي بغيره لما اودعها عنده وبخلاف الغصب لانه صار
منقوبا بالثبات به في العيني وبان لا يتصور جبر فلا بد من
اذا نية واشتات به صاحبها وبذلك التسليم حقيقة
وقوله اني عا دتهم وفي زماننا لا يبرأ بالتسليم الم
صاحبها وعنا به سلمة كالتسليم كان الربط خارج
الذي لا يبرأ لان الظاهر ان الدابة تكون هناك بلا حظ
وان رد المستعير الدابة مع صليان اي مع عبده المستعير
مع اجير الذي استأجره مستأجرة ومساكنة لانه
مورد صاحب اجيره الذي استأجره مسأجرة مملوكة بانه
لم يملك في عياله وهو يفيد انه لو كان في عياله لم يبرأ لو هلك
قبل الوصول من غير تعديك وجرها او ردها مع عبده
ربها صحا اي سواء يقوم ذلك او لا عليها اي على ذلك
الدابة بان كان سايبا لها او لا في الاصح وذلك
لان محله لم يفصل في الكتاب بين عبده الذي يقوم
على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسألة في الاصل
في العبد الذي يقوم عليها وقال برك عن الضمان فلا جزم
قال شافعي اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها وجب
ان لا يبرأ عن الضمان وقال محمد لا سلام على البزدي والضمان
انها سواء لان الذي يقوم عليها فان المالك لو قضيها سلمها

عليه انما هو المالمية والرد في العين لا في المالمية ومنفعة الغنص
وان عادت على الراهن والمكره جميعا باعتبار قضا الدين
وحصول الوثيقة لكن يرجح جانب الراهن بحكم المكاره قال
في البحر بعد نقل كلام الحاشية بخلافه وفيه كلام لا يخفى وقد
قدما حكم نفقة العين المستعارة وكسوتها لهذا السهم
الاشارة راجع الى كون مونة الرد على المخرج يعني ان يكون
عليه لو كان الاخراج اي لو اخرج المالك من يده المالك
والا فلو اخرج بغيره فمونة رد مستأجره يعني ان يكون
او مستأجره الذي اخرج بغيره يعني المالك جريه يعني
كالاستعير جارية البرازية قال صاحب المحيط هذا اذا
كان الاخراج باذن رب المال ولو بغيره فمونة الرد عليه
او مستعير او قال الشيخ الرضوي قوله هذا انما ياتي
بين المخرج والمعير فتكون مونة الرد على المخرج لا على
المعير بل على المستعير لو اخرج العين واذا لم يترك المالك
حيث تشاء فيجب على المستعير ردها على المالك جارية
اخرها بدونه اذ فيجب ردها على المالك والله تعالى اعلم بخلاف
بالنقل والاخراج بدون اذن المالك والله تعالى اعلم بخلاف
شركة اي رد راس مال الشركة على رب المال ولو غطى المستعير
ان مونة الرد فيها على مالكها وكذلك مونة رد مال مضطرب
وبضاعة ولو غطى وابقى على رب المال وكذلك مونة رد هبة
قضى بالرجوع فيها فانها على الواهب مجتبي ورد نصف مهر
المطلقة قبل الدخول وهو عين مقبوض يقضى عا
بالرد والرد على الزوج فان كان نقدا فعليا بقضى وان
رد المستعير الدابة المستعارة الى اصطبل مالكها او رد
العبد المستعير الى دار المالك كبرى استخسانا والقياس

تسلم اليه عادة كالتزديع عند اصحاب الدول هل يكتفي
تسليم اليه بغير الاوراق الورق مع الاجنبي فان يضمن
لانه متعبد بوضع في يد الاجنبي وهذا يشهد بان
قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع لكن الامر
للمستعير بقوله قول الماتن ولا ترضى كالمودع
المختار ان العارية تودع احتاج هنا ان يقول تعالي
واقراره لغرض تعبد به اي بان كانت العارية
موقوفة فوضعت مدتها ثم بعد مسالكها مدة بعضها
مع الاجنبي يعني ليس بسبب الضمان ردها مع الاجنبي
لان الدفع الى الاجنبي ايداع والمستعير عليه ان يملك
الاعارة كما سياتي وكما مر بسبب الضمان ليس الا
انقضاء وقت العارية وامساكها عنده بعده ولذا قال
لتعدي به بالامساك بعد المدة حتى لو هلك في يدك
ضمنت قلنا اذا تركها في يد الاجنبي بهذه الصورة ولا
فلما طلقت الضمان عليه بغير الدفع اليه لا يصح ذلك
فانه لا يضمن بالدفع اليه قبل مضي المدد لانه يكون ايداع
ولذا قال فاما تعدي بملك ايداع فيها يملك الاعارة
فما هو انه لا يودع الا الذي لا يختلف استعماله
اذا عيى كالعارية وليس كذلك قال في التبيين
ولا يختص بشئ دون شئ لان الكل لا يختلف في حق
الايداع وانما يختلف في حق الانتفاع فتشبه كذا قال
المسند احمد لكن قد ساعى انه خيرة ان المستعير
العارية تودع ولا تودع محله ما اذا كان المستعير
الاعارة ما قيم لا يملك الا يملك الا ايداع بالاتفاق
فتعبد المتيقن على ذلك من الاجنبي بيفتي

اليه فالتقي بالتسليم اليه ابتداء وما الذي لا يقوم عليها فانها
قد تسلم اليه احيانا وان لم تكن في يده دائما تدفع اليه
في بعض الاوقات فيكون رضانا كما هو موجود في الالة او
ردها مع حصة اي الذي استأجره رب الالة متساوية او
مساوية كما مر اي الامانة فهدت الالة في هذه الاشكال
فما يقضيها برك لانه اي المستعير مع ارسال المستعير
مع من ذكر ان التسليم المتعارف وهذا الاختصاص والقيام
ان لا يبر الا بالتسليم والاصال الى يد صاحب الالة فانه
فيما لو ردها الى صاحبها لكان وجه الاختصاص ما اشار
اليه التمس وايضا حذر ان كل واحد من الكبير والصغير يحفظ
دوايه بسلامة والدفع اليه كالدفع الى يد صاحب الالة
وهو يودعها اليه كما يدفع اليه ليس وحفظها به الى
تحفظ بنفسه كما مر في المودعة فيحتمل بالتسليم منه الى
ان يس او من الساميس الى الساميس او من الساميس الى
كما لا يختلف المودعة حيث يضمن بالدفع الى الساميس كما
لعدم الفرق بالتسليم اليه ولا نه انما اوردناه لكونه كيرض
بغيره ولو رضى به كما اودعها عند غلام غلام بنفسه
حيث يكون له ان يدفع المودعة اليه على ما يناسبه
لانه لا بد له منه وهذا في الاشياء التي تكون في يد الغلام
عادة بخلاف تقيس كجوهرية يعني الاشياء التي
لا تكون في ايدي الغلامات عادة كعقد ثوب وقلوب ردها
المستعير الى يد غلام صاحبها او وضعها في داره واصطبله
يضمن لان العادة لم تجز في مثله ولهذا لو دفعه لم يودع
الى غلامه يضمن زبني قال الشيخ الرضوي فان كانت
تسلم

فلم يجد المغير ولا من في عياله فامسكه الى الليل وهكذا
 يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده ضمن ثماني القنينة
 واذا استعار ارضا ايضا للزراعة يكتب المستعير
 انك اطلعتني ارضك لا زرعتها فخصص ليلايتم
 البناء ونحوه ولذا قال قيد الماتن بقوله للزراعة
 لانه لو استعارها لمطابق الانتفاع فلا خلاف في انه
 يكتب اعترتي لانه ادل على العدم ثم هذا التفصيل
 عند ابي حنيفة وقلنا يكتب انك اعترتي لانه لا اعارة في
 الموضوعه لهذا العقد والكتابتان باللفظ كوضوح
 له اوفى كما في اعارة الثوب والدار فانه يكتب فيه
 اعترتي اعطاك ولا يكتب البستي او اسكنتني ولان
 لفظ الاطعام ادل على المقصود لانه يخص الزراعة
 لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا يبوكل يعرف منه ان
 المراد به الاستغلال بالتمكين من الزراعة بخلاف
 لفظ الاعارة فانها تشتمل على الزراعة والبناء والكل
 ونصب الخيمة بخلاف الدار والثوب لان منقطع
 غير متبوعه فحصل المقصود من الاعارة فلا حاجة
 الى بيان المقصود وعلى هذا فينبغي ان يكتب في
 كل فصل ما هو ادل على المقصود حتى يكتب في
 استعارة الارض انك اطلعتني ارضك كذا لا زرعتها
 ما اشتهت من غلة الشتاء والصيف فهذا بعد من
 الاختلاف زيلبي وفايد كتابه من جملة المستعير
 عند تطاول المدف او موت المغير ومن المستعير
 لزوم الاجرة بدعوى المغير انما اجرت قال في

لازمه ان يبيعه فبالاولى ان تكون له الوديعة عنده لانه
 الوديعة لا انتفاع بها فهي ادنى حال من العارية فلا يضمن
 فيها بالاولى قال السيد احمد وهذا يظهر ان التقيد
 بالاجرة والعبد فيها سلف لا وجه له لانه ان يرسلها مع
 اجنبي قبل مضي الوقت ويكون بمنزلة الايداع فاذا مضى
 الوقت فابقاؤها عنده وارسلها مع عبده او اجنبيه
 مسانحة ثم هلاكه قبل الايصال للمالك سواء اذال الفرق
 ويجوز قلت وظهر من هذا انه لا يضمن فيه الا بالنقد
 والا جبريا ومثله لانه كاجنبي ولا يضمن فيه الا بالنقد
 فتنبيه زيلبي لكن لم يصرح بالفتوى وانما قال ان المختار ووضح
 بها صاحب الجرح فقال وقد تقدم ان المختار كفتى به جواز
 اه فتعين حمل كلامهم في الرضا بالرفع الى الاجبر
 على هذا وهو ما لودفعه اليه بعد مضي الوقت وبخلاف
 رد وديعة ورد مقصود الى دار المالك فانه لا يلزم
 ذلك ما لم يرده على مالكها فانه ان الرد الى دار المالك
 ليس بتسليم لانه انما اودعه كونه لم يرض بغيره ولو
 رضى بغيره لم يودعها عنده بخلاف غلام نفسه حيث
 كان له ان يدفع اليه لانه لا يملكه منه وما في المقصود
 فلانه مضمون عليه فلا يلزم الا بتسليمه الى مالكه
 اوالى نائب المالك وقد قد منا وضع من هذا في
 التعليق تحت قول الماتن وان رد المستعير الدابة
 فتنبيه وفي الينبه وسيل والدي عمن استعار ثيابا ثم
 حابه بيت المغير فقال للمستعير ضعه في هذا الخائب
 فويل من يده فانكسر من غير تفصيل منه فقال لا
 يضمن كما في الترخا نية ولو رد الثوب المستعار
 فلم

الذي خيرة اذا استعار من اخر دار يسكنها فاراد صاحب الدار
ان يستوثق منه كيف يكتب قال محمد بن في الاصل يكتب
هذا الكتاب فلان بن فلان يعني المعبر من فلان بن فلان
يعني المستعير انما سكنته الدار التي هي كذا في بلدة كذا
احد واحد ولها كذا والثاني والثالث والرابع كذا وهكذا
كان يكتب ابو حنيفة واصحابه والطحاوي والخصاف كانا
كنانا ان سكنته دار كذا انما سكنها واسكن غير
فلا احبني يكون له اسكان غير بالاجماع فان المعبر
لنول يقل للمستعير انما سكن غير لا يمكن ان يسكن
غيره عند الشافعي لان عنده المستعير لا يمكن ان يغير
اذن المعبر ولما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان
قال اعترتك ولم يقل لتتفع به انت فان له ان ينتفع به
وبغير غيره حتى ينتفع سواك ان المستعار ما يتفاد
الناس في الانتفاع به او ما لا يتفاد وان كان انت
الاعارة مقيدة بان قال اعترتك لتتفع به لا يمكن
كان المستعار ما يتفاد الناس في الانتفاع به لا يمكن
ان يغيره من غيره وذلك نحو الكوب واللبس وان كان
المستعار ما لا يتفاد الناس في الانتفاع به فله
ان يغيره من غيره وذلك نحو كسبي الدار واسبابها
واذا كانت المسألة مختلفة على هذه الوجه فالطحاوي
والخصاف اختلفا اذ كذا لتصير المسألة مجعها على ما قال
محمد بن يكتب ودفعها وقبضها منك في شهر كذا من
سنة كذا فقد ذكرنا تاريخ من وقت القبول فاعمل
كذلك لان حكم العارية في مختلف في العلم فغعد علمنا
العارية

العارية اما نه وعند الشافعي مضمونة فيذكر ان تاريخ من
وقت القبض حتى اذا فرغ الى القاطن يراد منها مضومة
يعلم انها من اى وقت دخلت في هذا وان اراد المستعير
يكتب المعبر كتابا له بالسكنى يكون عنده كيف يكتب
قال وانما يحتاج السكك الى الكتاب حتى لا يدعى انما كذا
انما سكنت بغير عقد ويرفعنا الى قاضي يري بقولكم
المنافع بغير عقد ليقضي عليه باجر المثل ولذا اذا انهدم
من سكننا فانما لك بضمه اذا كان انهدم من
سكننا ثم صورة هذا الكتاب هذا الكتاب من فلان
ابن فلان يعني المعبر فلان بن فلان يعني المستعير
انما سكنته الدار التي لي في محلة كذا واحد ولها كذا
على ان تسكن نفسك وتسكن من بيت وقد دفعها
الك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والكتاب
من اهل هذه الصنفه يكتبون هذا ما شهد عليه
الشهود المسحون اخر هذا الكتاب شهد واجمع
فلان استعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع
كذا وجدها سنة كذا او لها غرة شهر كذا من سنة
كذا واخرها سنة كذا من سنة كذا السكنى فلان
في هذه المدة المذكورة يعني المستعير وما فيها منها
بنفسه وعياله وحشمه واتباعه وايضا فدمسوا
من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه
فالعارية فلا جميع ذلك وقبضها للمستعير فلا
بتسليم المعبر كذا كذا الى فارغا عن كل ما يتبع وصار
في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير ان يكون
هذا المستعير مستحقا هذه العارية على هذه المعبر



العتق وأشار به إلى أن المأذون لو استعار بغيره إلى المالك
إذا لا زالت تشمل الاعارة والاستعارة فيظهر بطلان
في حق سلبك وما المحجور فلا يمكن شيئا من ذلك لكنه لا
استعار فقد سلط المحجور على الاعارة فلو استهلكها لا
يظهره في حق سلبك لعدم إيداع ذلك ويظهر في حق غيره
فإنه يرد العتق هذا إذا كان المحجور مطلق النطق
والأفلاك كان المحجور مبيع عن استعماله في غير منفعة
معينة واستعمله في غير ما أذن فيه فيضمنه في الحال
لأن الحجر إنما يكون عن الأقوال لا عن الأفعال كما أشاء
إليه الشيخ الرضوي ولو أعار عبد محجور عبد محجور
مشكوكا فاستهلكه الثاني ضمن الثاني إلى أن العتق
السلط من مالكها فيكون دينا متعلقا برتبة المالك
فبيع الثاني فيه بخلاف الأول لوجود التمسك
من المالك كما في الأشياء من كتاب الحجر كذا نقله الفخار
عن بعض الفضلاء ثم قال قول الذي ذكر في الأشياء
إذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلما لك
تضمن الدافع والأخذ قال في جامع الفصولين وفيه
مشكلات أبداع الصبي قلت لا اشكال لأننا نحن
ببعضها الصبي لعدم التسليم من مالكها وهنا لم
يوجد كما لا يخفى فتأمل ما أودع أعار عبد محجور عليه
عبد مثله دابة فركبها فهلكت تحت ثمن استحقاق
رجل فله أن يضمن إيهامها فان ضمن الركب لم يرجع
على المحجور وان ضمن المحجور رجوع به مولاه في رتبة الركب
وكذا لو كانت الدابة توكي المحجور فله أن يضمن الركب
كما في المحجور ولو استعار رجلا فركبها فهلك

حقا في هذه الدار المحمودة فيه وصدة المقر في ذلك وسمي
الكتاب وإذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة
أقر فلان يعني المستعير طالبا إذا استعار من فلان
مركبا صفته كذا الرتبة في يوم كذا من موضع كذا إلى
موضع كذا إذا هب وأرجع إلى أن يرد عليه ما أعار
الأفان إذا انصرف إلى وطنه واستغنى عنه فإعارة
فلان على هذه الشروط وقبض المستعير هذا أكبر فصار
في يده حكم العارية ملكا لهذا المعبر والله تعالى أعلم
وهو أن استعارتوا موضع خشب من حبيب واراد أن
أن يكتب عليه كتابا هذا ما استعار فلان من فلان
موضع عشرين خشفة من حبيب الذي في داره و
جد الدار وهذا إلى بطن هذه الدار مما يلي داره
التي تلاصق دارا مستعير وهي عن بين داره وهذا
الحائط حائز بين الدارين وهو من موضع كذا إلى موضع
كذا وطول هذا إلى بطن كذا وارتفاعه من الأرض
كذا وجميع هذا إلى بطن بارضه وبنايه لفلان المعبر
هذا وإنه لا حق للمستعير في شيء منه سوى حق
العارية على أن يضع خشب هذه في موضع كذا من
الحائط ويستند على ما بداله على أن لا يستحق بذلك
من هذه إلى بطن شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا
حق ولا رجوع في شيء من هذه المواضع وعلى هذا لو
استعار بغير طريق أو استعار منه شيئا لم يضمن
الرجوع كما في الظهيرية العبد المأذون وإنه لا يضمن
المأذون هذين بملك الاعارة أي اعارة ما استعاره
والعبد المحجور إذا استعار واستهلكه ضمن بعتق

يدبره ويجعل السارق حاد فظا فهو محمول على الصبح وقال في شرح
 النقاية في كتاب السرقة وان سرق من ثوبين
 والحامي ينام يضني اي الحامي وفي النوازل قال ابو بكر ولو
 نام الحامي وسرق الثياب ووضع جنبه على الارض
 ضمن وان نفوس قاعد لم يضمن وفي الوقعات رجل دخل
 الحمام ونزع ثيابه بحض من صاحب الحمام فوجد صاحب
 الحمام ينام وقد سرق ثيابه فهذا على وجهنا ان نام
 قاعدا ومضطجعا بان وضع جنبه على الارض وفي النوازل
 الا ان لا يضمن لانه غير تارك للحفظ وفي الوجه الثاني
 يضمن لانه تارك للحفظ اه وهذا محمول على المقابل
 للصبح الذي ذكره في جامع الفصولي الا ان صاحب
 جامع الفصولي قيد الضمان في المضطجع على قولهم
 باحضروا لا في السفر لا خلاف في عدم الضمان ومن
 في فروع التي يضمن فيها المستعير والى لا يضمن في غارة
 الظهيرة انه لو استعار دابة فنام المستعير في غارة
 وسقودها في يد ففقط السارق المقود وسرق الدابة
 انه لا ضمان عليه وانه لو مده المقود من يد واحد
 وهو لا يشترط ضمن وذكرنا ان الصدرا الشهيد
 قال يجب ان يكون تاركا فانما مضطجعا والى
 نام جالس فلا وانما يضمن المضطجع اذا كان في
 المحض لا السفر وهذا يؤيد ما ذكره في جامع الفصولي
 ليس الا بالاعارة مال طفله لعدم ابدل ايم لا
 تعرف فيه غير بدل وفي المحتسب قال وفي اعارة الاب
 والوصي متاع الصغير اختلاف المشايخ وفي المحيط
 وهل له ان لا يعير مال ولد بعض المتأخرين من

المستعير بما استعاره من الذهب صبيا فسرق الذهب
 منه اي من الصبي فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه
 من الثياب وفي نسخة من اللباس لم يضمن المستعير حيث
 قامت القرينة على انه يريد الانتفاع به مع بقا عينه ما
 عند الاطلاق في خوالها خص فيكون قرضا على ما تقدم
 فضمنه بكل حال رحمتي والا بان كان الصبي المقلد
 لا يحفظ ما عليه وسرق منه ذلك الذهب ضمن
 لانه بعد مضطجعا فيكون متعديا وهذا اذا فارق
 الصبي اما عند عدم المفارقة فيبني ان لا يضمن لعدم
 التضيق الا اذا كان باتلاف الصبي رحمتي وكذا
 قال السيد احدا يضمنه ما لم يكن مع الصبي حافظا كذا
 الضابط لما على الصبي والا فلا ضمان لانه بمنزلة الوبيعة
 ويجزاه وقوله لانه اعارة تعليل لقوله المصنف ليكرها
 والاولى تقديمه على قوله والاضمن والمستعير يكرها
 مطلقا وفيه لا يختلف ان يخصصا كغيره من متاع
 فلا يكون مضطجعا وضمن المستعير لو نام مضطجعا
 بين يدي فنام فضاقت العين المتعارة كريضه
 المستعير لو نام جالسا لانه اي المستعير بنومه جالسا
 لا بعد مضطجعا وضمن المستعير لو نام مضطجعا
 ووضع العارية بين يديه وهلك تركه الحفظ قال
 في جامع الفصولي ولو نام ووضعها تحت راسه او
 جنبه يبرأ ولو وضعها بين يديه وهو الصبح قال ابو
 يبراق الفصل الثاني لو نام قاعدا مال الوبيعة مضطجعا
 في المحض لا السفر اه وفي وجيزا لكرري حيث قال نام قاعدا
 او مضطجعا والمستعار تحت راسه او موضعا بين

يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشتري لها في صنفها
 او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في الصحة فلا سبيل
 للورثة عليه ويكون للبنة خاصة له. بما اى بائنه
 ولباس وفراش يجهد مثلها ثم قال الاب في حياتها
 او بعد موتها كنت اعزتها الا متعة فينظر في
 ذلك ان كان العرف مستمرا بين الناس ان الاب
 ممن يدفع ذلك الجهازا ملكا لا اعارة لا يقبل قوله
 اى فتوى الاب انه اعارة لان الظاهر يكيد به وان لم
 يكن العرف كذلك بان كان العرف بالاب يدفع ذلك
 اعارة وكان العرف تارة هكذا وتارة هكذا فالقول
 له اى الاب اعارة به يعني لانه ما في الاصل فلا
 يخرج عن ملكه الا بيقيني ونقله في الفصول العبادية
 عن الصدقات والشهد وقال انه اختار الفتوى وقيل لا
 شرح المنظومة الوهبانية وعليه الفتوى وقيل لا
 يصدق في انه اعارة الا اذا شهد بذلك عند التجهيز
 وقيل يصدق مطلقا لانه هو الذي دفعه فكريه بانها ملكه
 يكون القول قوله وقيل ان كان الاب من كلام الناس
 واشترافهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من
 اوساط الناس كانت القول قوله لان الاشراف
 من عاداتهم ان يدفعوا ذلك لملكهم كما لو كان الاب
 جهزا بنة اثرها تجهز به مثلها فان القول له الاب
 لاب فيما زاد على جهزا مثلها لا في الكل اتفاقا ولا
 وعلى الصغيرة ظاهره ولو عيها واخاها او ابن عمها
 وقد تقدم في الكهرايض كلاب اذا جهزها احد ممن
 ذكر فيما ذكر في اعتبار العرف وهذا الحكم في الاموال

مشايخا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على انه ليس له ذلك
 وفي الثانية فان فعل وهكذا كان ضامنا والصبي المأذون
 اذا اعارة له صحت الاعارة وكذا القاضى والنوصى فله
 تقدم الاختلاف في اعارة الوصى من كلام المجتبي
 واما القاضى فقد جزم الشئ بان ليس له وهو مخالف لما
 في الهندية حيث قال وشرح بيوع النخيل والنفقة
 ان يعير مال التميم كذا في الملتقط اه قال السيد محمد
 ولعل الفرق ان القاضى عنده قدرة الاستيفاء بخلاف
 الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا
 بالهلاك حيث لا يترتب الضمان به اه فليست
 ولهذا يشعر بتفوية ما ذهب اليه الشئ من ان القاضى
 كلاب والوصى ولا فرق بينهم ثم الوصى لو استعار
 دابة لعمل الصبي ولم يرد بها بالمثل حتى هلكت فانظر
 على الصبي دون الوصى كما في القسمة وقد قدمناهما
 ايضا طلب شخص من رجل ثورا عارية فقال المطلق
 منه اعطيتك غذا فلما كان الغد ذهب الطالاب
 الى بيت المظلوم منه واخذ اى الثور كما يحوز
 اعارته بغير اذنه الشور واستعمله فمات
 الثور لانه لم يرضه اى على المستعير خاتمة نقله
 عن ابراهيم بن يوسف وكذا جزم به في مجموع النوازل
 ايضا لكن في المجتبي وغيره وقد نقله في الهندية عن
 فتاوى اى اللث ايضا انه يضمن لان ذلك وعد
 لا يجب الوفاء به ولم ياذن له بالاخذ فيها فله يكون
 متعديا فيضمن جهزا شئ الكبرية قال في
 المولودية اذا جهز الاب ابتعه ثم مات وبقيت الورثة
 يطلبون

بالبنية على المدفع بل يقبل قوله بيمينه وكذا الوصي اذا
ادعى دفعاً الى دفع الامانة المعينة اليها ولولا ان
لا يعين حموي وما المراد من فلا يقبل قوله في الرد لا
ببنية كما في جامع الفصولين والوكيل مطلقاً فلو
ادعى الوكيل بالبيع هلاك الامانة وتسليمها الحب
رهما كانت القول قوله مع يمينه كذا قاله البير والاولي
ان يقول اذا ادعى هلاك المبيع او ان يمينه او ان المبيع
الى الموكل والناظر اذا ادعى الحرق الى الموقوف عليهم
من الاولاد اي فيما اذا قال لواقف وقفته على اولادي
او على اولادهم ايهم ونسبه وذريته وكذلك لو قال
وقفته على الفقراء وادعى الناظر صرف الفلة للم
وكذا لو ادعى صرفها الى مثاليها كالعلم والاشراف
والمراد من ذلك من يستحق ذلك على سبيل التفضل
لا في مقابلة عمل فتكون صلة محضة قال بعض
المغضلات ينبغي ان يفيد ذلك بان لا يكون لنا ظر
معروفاً بالخيانة كما ذكرنا من اننا بل يجب ان
لا يغتوا بهذه المسألة قائلهم الله ما الغرض
وما اذا ادعى الناظر صرف المصروف الى ارباب
وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب
الوظائف كما م وراثته وموزون وبواب وغيرهم من
ارباب الجهات وانما يعطون من الفلة في مقابلته
علم فكان له شبه الحق قال المفتي ابو السعود
وان ادعى المدفع الى الامانة بالجامع والى الوهاب فحق
لا يقبل قوله كالمستأجر يتخلف لنا في الجامع
باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة له فانه لا يقبل

بحسب لا يمين وهبات قال العلامة عبد البر وفي الولي عند
نظري فان الغالب من حاله العارية والتجهيز لها بالجلاد
الا يمين لمزيد شفقتهما ولكن حيث كان الفرق مستمرا
ان الولي يجهز من عنده فلا نظر وقد ذكر المصنف في باب
المهرات الام كلاب وان حكم الموت حكم الحياة وفيما
يدعي الاجبي لوجهها ثم ادعى بعد الموت ان
موتها ان عارية لا يقبل قوله الابنية تشهد له
انه اشهد هم حال التجهيز بان جميع ذلك عارية
او بعضه لان الظاهر انه لا يجهزها ويتركه في يدها
الى موتها الاما لها بخلاف الام والاب فانها يجهزها
بمال انفسها لكن يكون ذلك تمليكاً تارة وعارية اخرى
ولذا قال شارح الوهبانية وفي الولي عند نظركا
قد شارح الوهبانية وقال السيد احمد قوله وفيما
يدعي الاجبي اي من انه اعار المتيقن لهذا النقل
لا يصدق الابنية وله ان يخلف الوارث اذا نكح
العلم كالفو الحكم في نظرها هو جعله حكماً مستقلاً
في دعوى رجل اعارة الشيء مني ميت ولم يكن له
متعلق بمسألة الكهارة فتنبه وفي الاشياء كالميت
ولا يخفى اتصال المثلد لامة الى مستحقها قبل
قوله بيمينه قال بعض الفضلاء طاهره ان
الوصي والمتولي لا يقبل قوله بيمينه بل لا بد من
اليمين وذكره الاشياء انه يقبل قولها بلا يمين
وفي فتاوى قاري الهداية وفي تخليف خلافة
واعتمد في الجرح عدم التخليف حموي كالمودع اذا
ادعى الرواي رد الوديعة الى ردها فانه لا يطالب

ابو يوسف بالاول وقال محمد بن ثابت وما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فسر في القصة قال وكذا عامة ما يان يقوم بامر و ينفق على اهل من مال الموكل ولم يعين شيئا للانفاق بل اطلق ثم مات الموكل فطال له النورية ببيان ما انفق وحرف فان كان عدلا يصدق فيما قلنا فانما هو حلفه وليس عليه بيان جهات الانفاق وان اراد الخروج من الظاهر فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة اه فهذا صريح في قبول قول الوكيل في دعوى الانفاق ولو بعد عزل وتحققه ان العزل لا يخرج عن كونه اسنا فليبين ان يعقل قول الوكيل بقبض الدين انه دفع موكلا في حياته في حق براءة نفسه كما افتم به بعض العلما وقد تقدم اه وسواء كان دعوى ايبصال الامانة الى مستحقها في حياته مستحقها او كانت بعد موته اه موت مستحقها الا في الوكيل كذا في النسخ والصواب في استقاط في قبض الدين من المديون اذا اذني بعد موت الموكل انه قبضه اه في حياته لم يقبل قبضه ودفعه اه الى موكله له في حياته لم يقبل قوله اذا كذب النورية في القبض والدفع الابينة بقبضها على الدفع الى مورثهم في حياته وعدم قبوله من النسبة الى ايجاب الضمان على الميت لان المديون تقضي بما شاها فيها دعاه الدفع اليه بوجوبه على مثل ما قبضه وليتقي قصاصا بحاله على المديون وهو لا يمكن ذلك انه يموت الموكل انما يعرض له كما لا

قوله اه قال بعض الفضلا وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا اه لكن عدم قبول قوله انما هو في حقهم فلا يلزم وصول ما ادعي ايبصاله اليهم بدون بينة لان ما اخذونه صلة من وجه وفيه شبه الاجرة فيها عتبار لا يستقط حقهم بغير قوله لكنه امين في حق ما في يد من المال فلذلك لا يضمن ما انكر ولا له بل يلزمه ان يدفعه اليهم معلومهم ثانيا اي مرغ اخرى من مال الوقف لانه حينما يسقط حقهم وهو متعلق بالوقف ولم يضمن هو ما تلف في يده لكونه امينا فلم يسقط الرجوع على الوقف ثانيا كما بسطه في حاشية اخذناه على صدر الشريعة قالت وقد مر في الوقف في فروع مهمة هذه التفصيل في مسالك ان طر عن الموكل ابي السعول واستحسنه المص في المخ واقره ابنه بل قال في حاشية الاشياء وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا اه فليحفظ وقال الخوي في حاشية الاشياء لم يتعرض لهم حكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت يده ام لا ولا مر صريحا لكن ظاهر كلامهم ان قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصرحهم بان القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه انما عا ما وكل ببيعهم وكانت العين هالكة وفيها اذا ادعي انه ما وكل يدفع في براءة نفسه وان الوجه لو ادعي بعد موت التيم انه انفق عليه كذا يعقل قوله وعلموه بانه اسند اه في حالة منافاة لضمها وقوله صرحوا بان المتولي كالوكيل في مواضع ووقع خلاف فان المتولي وكيل الوقف او وكيل الفقرا ففقال

كان قبض دين وقرت بقية موزنة بالقبض وانكرت
يدفع فكذا كذا يقول قوله بينه في الدفع وان انكرت
قبض والدفع لا يقبل قوله لا بينية واذ لم تتم بينية
جفت موزنة جفت منه على المديون ولا يرجم
المديون على المزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في
اجاب الضمان على المية والمزوج فيما يجبر بوجوب في ذمة
المزوج مثل ديةها على الزوج كما تقررات الديون
بامثالها وقد عذر عن الوكالة بدورها فهو لا يمكن
القبض بخلاف ما اذا كانت حصة او كانت الموكلة فيه
وربعة زنة في الاول بمكة لاستئناف فكذا لا خيار
وق الثاني ليس فيه اجاب الضمان عليها وهذا
المسألة قد نوت في الاول وانعكست فيها في الامم وفي
ذكر قبض معاصري مشايخنا بانها تحتاج الى تحرير واعذر
بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير ففان كانت
يحتاج الى صريح كثير ان اجمع في تحريرها كذا ينزل
فيها لا يوضح مر ما لكن الوقت يضيق عن كمال التحقيق
وانني بغض الله تعالى وسنته رفقت تحريرها على
وجه الاتم ونزل كل فرع منها من زنته في صلته وكتبت
على حاشي بعض الكتب ما حاصره علم وثبات
الدين قبض الدين يصير موزعا بعد قبضه فغير
عليه احكام موزع وان من خبر عن شي كذا استنباه
يقبل قوله وما لا فلا وان الموكلة ينزل بموزنة
الموكلة من حكي امر لا يعلل استنباه فان كانت
فيه اجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير
ولا يقبل ومن حكي امر بمكة استنباه يقبل وان

قصدي في نفي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة على
بالدين ولا يدفع بعد حلفه لانه اذا دفع اليه بما على انه
امين لانه وكيل الدين في القبض ولا ضمان عليه ولا
يصدق في حق الموكلة فلا يستقط دين الموكلة عن
مديونه لان معنى قضا الدين لزوم مثله للمديون على
داينه بدفعه اياه عند القضا فتقع الكفاية بدلالة
لان الدين وصف في الذمة لا يمكن قضاؤه فلا يصدق
في دعواه لزوم الدين في ذمة موكله بحجج دعواه ان
الامين يقبل قوله في دفع الضمان لافي الزام الغير وهذا
نظرة ما تقدمت من عدم نفاذ قول المتولى وقعت
الى ارباب الوظائف ولا ضمان عليه وحمل بعض من
افق بانه لا يصدق في حق الموكلة خاصة عليه كلام النووي
قال الشيخ الرضوي وهذا الحمل متعين لا عزاف كل من
الورثة والمديون بامثاله ولا ضمان على الامين وهو
في الزام الموكلة بالقبض غير مصدق الا برهان فلذا
قال صاحب الموكلة لا يوجب الضمان على الموكلة
وهو ضامن بخلاف الموقوف فلا يصدق انه ضامن عند
المتولي قال السيد احمد انما يحتاج اليه اذا كان
ظاهر الموكلة ما ذكره وليس بظاهرها فينعين
ما افق به البعض فتأمل انه وقد كمل العلامة الخارزي
في فتاواه فيها اذا وكلت زوجا في قبض مال فقبضه
وردفه بها ثم ماتت فهل يقبل قوله بينه في دفع ذلك الم
اجاب ان كان الموكلة فيه قبض ورعية ونحوها من
الامانات فانقول قوله بينه في القبض ولدفع وان
كان

وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وايضا كمن
اقر بشي يلزمه فانه يحلف اذا اخرج الى غيره كمن الصواب
والفقهاء عدولات المديون له احد المالين اما الذي دفعه
للوكيل واما للورثة والذي دفعه للورثة اذا دعا
الى تصديق الوكيل بسترده وكذا دفعه للورثة اذا دعا
اقر الوكيل بعد انه دفعه للمديون للورثة بان لم يدفعه
للموكل وانه باق عنده او استهلكه برده على المادفع
هكذا اما ضهر من كلامهم ونفقته ولم يربح
اشبع اخوار في المسالة ولا من اعطاها حقها في
الاستقصا رجوعه الى ان يكون هذا التفقه
صوابا والله تعالى اعلم ~~افرق~~ ~~مخرج~~ ~~وحتى~~ ~~يحل~~
بالتجارة يعني بان تعادله للعاد ليس للورثة
الرجوع على المستعير الموصى له سواء كانت مطلقا او
سوقية ومحمد ما اذا كانت الرقبة تخرج من الثلث
وقبل بعد موت الموصى فلم يبق بعد بطلت كافي
ذكره في الوصية بالخدمة والسكنى التجارية كالاجارة
تفسخ بموت احد هي للورثة كغير رجوع ويس
لورثة المستعير الانتفاع حتى لو استحوذوا ففعلت
صنوا وهن فانق التسخ كالا تجزى مات رجل والمال
انه كان عليه دين وعنده ايض وديعة بغير عينها بان
مات مجهلا لم يبين عينها هي دابة ام متاع او كانت
استهلكها او كانت دراهم وخطها مثلا والعارية اذا
مات مجهلا حكم بالوديعة المجهلة فالتركة بينهم
اي بين المودع او المغير والغرض بالخصص ان لم ينف
التركة بالكل لانها صارت مضونة عليه فكانت لبقية

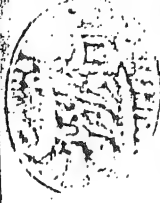
كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا علمت ذلك انه متى
ثبت قبض الوكيل من المديون بينة او تصديق الورثة
له فالقول قوله في المدفع جينه لانه مودع بعد قبضه ولو
لذبه الورثة متى ادفع لانهم يتصد بقرنه في التخصيص
مقررين بان المال في يده وديعة واذ لم يثبت القبض
بان انحر والقبض والمدفع لا يقبل قوله في ايجاب
الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع
الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك
استقنا في القبض لغزله بموت بالموت وقبضه لذلك
الغريم ثبات فهو بالنسبة اليه مودع والفقهاء قول
المودع في المدفع جينه وذلك لانه مصدق له معه في
الوكالة وقد حرجوا في كتاب الوكالات ان المديون اذا صدق
وكيل الغائب في الوكالة صار كالمدفع اليه لانه
لتصدق عليها فانتمى رجوعه عليه فلواقى المديون
بينه على المدفع الوكيل قبل اندفعت الورثة وان
صدق الورثة الوكيل في القبض والمدفع فلا يبرأ ههنا
في عدم جواز مطالبة الغريم وقد ربيت ذمة بتصدقهم
فتأمل ذلك واغنى عنه فانه مفر ولولا ان الوكيل
تخلف الورثة على نفخ العلم بالقبض والتدفع وازاد
المديون ذلك فله ذلك ويضمن المديون بعد الحلف
واراد ان يحلف الوكيل على ذلك المدفع للموكل ان ظاهر
ان ذلك كما تقررات الوكيل بالقبض خصم ومن
ان كان في يده اما وكل امنه ادعى اتصال الامانة
اي مستحقها فالقول قوله بينه وان كان من قبل
قوله فعليه اليه وقوله في حق براءة نفسه مقبول
وان

ترد على صاحبها عارية حيث هلك من غير قدر لا يضمن
 في ذوق الشئ محل العارية استعار ارضاً ليبني ويسكن
 ونشيط المستعير على نفسه انه اذا خرج فالناتج يكون
 له كما ذكر فلذلك اي ما ذكر الارض اذا بنى المستعير كان له
 وسكن ملك يجب له اجر مثلها مقدار السكنى ويكون
 البناء المستعير وذلك لان العارية تملكه بلا عوض
 يعني وههنا قد جعل عوضاً وهو كون البناء الذي
 احذره المستعير له فكانت هذه الصورة اجارة معني
 لا كرا عوض في مقابلة تملكه المتعنة وقصدت
 الاجارة المعنوية بجهة المثل اي بسببها وكذا بجهة
 الملاك لان قد ربما ينفقه في العماره غير معلوم والاجارة
 انما سدت يجب فيها اجر المثل بالانتفاع وقد حصل
 وكذا لو استعار ارضاً ليزرعها وتربتها لمعير الخراج الواجب
 عليه على المستعير فان اجارة معنوية فاضطره على
 الملاك فان الخراج انما يجب على المعير فاذا اضطره على
 المستعير فقد جعله بدلاً عن المنافع فكانت اجارة بالبره
 كالمثل في المعقود وانما قصدت بجهة قدر الخراج لانه
 لو كان خراج متقاسمة فظاهراً لانه بعض الخارج والخراج
 يزيد وينقص ولو كان خراجاً مطلقاً فانه وان كان
 مقدراً الا ان الارض اذا لم تحتل ذلك القدر نقص
 عنه وجهه لانه الملاك في الاجارة تفسد الاجارة بما
 في جميع الفتاوى والجملة في صحة كون الخراج على
 المستعير ان يوجز من الاراء العارية الارض من المستعير
 سبب معلومة لتنتفي جهته لانه المدة يبدل معلوم لتنتفي

جب

الذين استأجروا بيتاً الى مكة فباعوا الذهب فقط لا الى
 اللقاية وجعل غايته الاستجارة مكة وفي العارية اذ لو قال
 له اعربني هذا البيت لاذهب به الى مكة فكون ذلك
 على الذهب والمجنى اي رجوعه من مكة الى منزله
 لان ردها الى الدابة المستعارة الى المعير واجتنب
 اي على المستعير وهو لا يتكلم من الرد الا بالجملة فبطل
 هذا لو هلك في حال ركوبه جلياً جائياً بلا تعدد منه
 لم يضمن بخلاف الاجارة فان مونة الرد على المالك ووفى
 المحبوبي بغيره اخر وهو ان الاستعارة تملك للمنفق
 بلا عوض فمن تبرع والتبرع تجزئ فيه المسألة وانما
 الاجارة تملك متعدي بعوض وسبب ذلك على المتضيق
 وفي الهندية لو استعارها ليجعل جلياً كذا من
 الخطم الى البلد وهلكت الخنطرة في الطريق فله ان
 يبرها الى البلد وفي العود ارض الى منزل المعير استعار
 دابة للذهاب فاسكنها في بيته فهلكت الدابة ضمن
 المستعير لانه اي المعير عارها للذهاب لا للمساكن
 فكان متعدياً لان امساك الدابة في المكان ضرر
 عادة فله ايضاً استعير في ثوباً غار عليه الاثر
 حتى سلبوه من المستعير لم يضمن المستعير لانه
 اي استعير في الثوب عارية عرف لان القرض في الثوب
 في المثلثات واستعير في غيرها فاسد كغيره فله
 وعمل المسلم على اصلاحها امكن والعارية والنقر
 ينوب كل منهما عن الاخر استعارة فكل ان عارية
 المثلث الذي لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك
 عارية فكذلك استعير في العينة التي ينتفع بها ثم

ترد



مصحفنا فانه لا يتعني اصلاحه بل يمكن اصلاحه من له
خطا يناسبه وهذا في زمانهم واماني زماننا عند كثرة
الجهل يظن المستقيم خطا فيفسده بعد اصلاحه فلا
يجل له ذلك حتى يحقق قسا ما يربد اصلاحه لا
يجرد فهم القاصرون اعتقد انه مصيب رحمت
ويع الوهابية ويع بعض فني بالفا ولا يظهر تميزهم
الابا النظاري اول المسالنه وهو موقوف استعار كتابا
وسفر كبر السين وسكون الفا هو كتاب الكبير
او جزء من اجزاء التوراة كما في القافيه يكون والمراد ههنا
مطلق الكتاب راي اصلاحه لخطا وقع فيه وازاحه
موقوف مقدم ومستقيمة فاعل مؤخر يجوز اصلاح
من راي الخطا سواء كان خطا مناسب او لا لكن
اذا كان مولاها في ما كان كتاب لا يتاثر اي لا يكره
منه لسو خطه او لفساد فهمه وانما جازله حيث لا
يكره كما لا نه ساذون له دلالة فلم يفصل لانهم
عليه كما مر قال السحيمي وهذا في الملك ويظهر ان
الوقوف ايضا حكمه كذلك لا نه انفع وبسلكه بالوقوف
ما هو الانفع تأمل انه وفي معاياتنا اي ووقع في
معايات الوهابية اي الغايزها لكن قال شيخنا
المعتمد المرحوم وهذا ان التفتان ليسا بمذكورتين
في المعايير على ما رايته بل في الخبايات في بعض
النسخ وفي النكاح في بعضها خروا في معنى ليس بملكها
اخذ ما عاوه وهو الذي اعاد ارضا للزرع فانه لا يأخذ
قبل تمام الزرع لكن يبقى الى تمام زرعها حر مثله كما
فيه من الضرر على المستقيم ويلزمه الاجر من وقت

الشيخ

جهالة الدال ايضا ثم يامر اي بالمرجع المستقيم باداء
الحاج منه اي من بدل الاجارة فانه جائز فانه وكذا داء
ما عليه من مال له عليه من غير استعار كتابا فوجه المستقيم
فيه اي في الكتاب المستعار خطا وهو اعم من تفرق
حروف كناية او سقط عبارة منه اصله اي جاز
المستمر ان يصح ان علم المستقيم رضى صاحب كتاب
صاحب الكتاب فان علم عدم رضاه لا يصلح لانه تصرف
في ملك الغير غير انه قال بن وهبان ولا شك ان خطه
ان كان يناسب الكاتب وهو يقطع ان الصوت في
يصح واصح لا يكره صاحب الكتاب ذلك ان كان
عاقلا وينبغي للمستقيم اذا لم يكن خطا مناسب ان يكتب
الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه لعله
صاحبه فيصلحه لان اصلاح كتب العلم من القربات
والافلا يفصل فلو فعل ينبغي ان يضمن وان لم يقطع با
الخط راجع من هو اعلم منه او ينسخه الصنفه اله
ومثل المستقيم كاستاء جروحه الحديث من نظره كتاب
اخي غير انه فكنا ينظر في النار وهو محمول عند
اهل العلم على كتب الرضا بل ما كتب القلم فنبين ان
يجوز النظر بها اذا كانت لا تنحصر بالنظر والتقليد
وعادة الناس في ذلك كما هله والمساوية والاختلاف
عدم النظر الا بالبركنا حقه الشيخ عبد الرقيب
ولا ياتهم بتركه اي ترك الخطا في الكتاب الا اذا
اطلع على غلط واقعه في القران فيتركه لان اصلاحه
واجب لكن بخط مناسب ويقيم منه انه لا يصلح
خطا يري ينقص قيمته ولا يجب عليه ذلك اذا كان
مصحفا

اذن المالك وقت الدفع والاذن قد بطل اذ به بطل
 قال السيد احمد والظن انه الرجوع ط من دفع
 المالا ان قولنا ان ظم ما ضيع المال فيه تسامح لانه
 دفعه بغير اذن ما ملكه وقت الدفع وذكره في تصحيح
 لانا اذ ان ملكه قد انقضى بموته وخرج المال عن ملكه
 ملكه وقد دخل في ملك الوارث لعدم صحة الوصية
 للوارث والقاتل ومن انتقل المال الى ملكه لم ياذن
 بالدفع فكان مضيقا بالضرورة وانه تعالى احل
 وهذا العجز بيت وصدر ومن غارم اطعام عبدا
 قراضته وصورته مضارب اشترى عبدا بالقبض
 وما ل المضاربة الف فانه بانفاقه عليه يكون متبرعا
 لانه لم يبق في يده شي من المال فالتمتقة استدانته
 على المالك وانه لا يملكها الا ان يرفع الامر الى القاضي
 فياخذ له فيكون له الرجوع وانه تعالى اعلم وصح
 التكفيل برد العارية والمقصود ولو توكل بالرد
 لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه الى حيث
 يحل كما في السكا في رجل دخلكم صديق له وتناول
 شيا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا
 ياتي بهذا الرجوان لا يكون به بأس كما في الخلاصة
 وفي الجمع الصغير لا يصرفه بين جماعة اذ ان واحد
 منهم لا يباقي ان يبذره فيه قصور انما اراد الاذن
 ان يهدم بنا قصر منها كانت له منعه وله ان ياخذهم
 برفع وصورهم اذ العارية لا تكون لازمة كما في الكاوي
 للقناوي وبطل برهان الدين عن استعارة طشتا البفسل

الرجوع وكذا من اعار منه الارض الصغير لا يجد غيرها
 اولا ياخذ ثدي غيرها فلا يسترد هادي ان يتم الرضاع
 وله اجر مثلها وكذا من اعار دابة وظهرها في مكان لا يجد
 فيه ما يكثر يمسكها باجر مثلها وفي غيرها رها ان
 التصور وفي نسخة بصورة يعني ان صورة مسالة
 عدم رجوع المعينة العارية في غير العارية التي
 استقرت لزهن فان من اعار منعه لبرهنه
 المستقرة لا يسترده الا بعد قضاء من المهرته كما يات
 في الرهن وهل واهب لابن من النسب يجوز رجوعه
 ان رجوع الاب فيها واهب لابنه وصورته وهب لابنه
 الرقيق شي فان يجوز الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك
 وتقع الهبة لسيدة الاجنبى فيثبت له حق الرجوع
 حيث لا قرار به بين الواهب والموهوب له التكفيل
 وتنام هذا البيت واجبا يقوم للمكحول بخطر وطو
 استاجر ثوبا لخل جنازة وهناك من يحلها بغير جر
 فخطر هذه الاجارة وذكر في الشرح انه هل يمنع
 الشخص من ان يوجر نفسه والجواب ع قوله
 ان المسالة اذا استجرها الذي ليجمل له خيرا وقا
 ابو خيفة يجوزاه وهل مودع ما ضيع المال يجسر
 صورته مودع الموصي وذكر بان دفع رجل الف الى امر
 وقال ادفعه الى فلان بعد موت وصية بني اليه
 وكان الموصي له وارثا له فدفعها اليه بعد موته يصح
 لبقعة الورثة ومثله ما لو قال له ادفعه الى قاتلي
 لعدم صحة الوصية له فصار المال للورثة بموته
 المودع وكان الامر فيه لهم لانه قد صار دافعا بيب

الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى
 الفاضل قيمة حيث غصب ثانياً كما في الهاربة استعارة
 التي للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة
 لغيره من غيره جائزة كما في الحائط وفي الفناوي
 عن أبي يوسف من استقرض من آخر حنطة عفت
 واستهلكها المستقرض ثم قضاه جدياً قال
 ان قال رجب المقرض كانت حنطة جدياً قصد
 المستقرض ورد عليه جدياً ثم تصادقاً كان
 عفتة فانه يرجع بما قرضه وان لم يقل شيئاً
 قضاه جدياً جازاً كما في الحاي والفقهاء وفي
 الجامع الاصغر كان رجل على آخر قفيز حنطة وبيع
 فاشترى منه أيضاً قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه
 غرارة وامر ان يجعل بها كلا القفيزين ففعل
 فهلكت الغرارة بما فيها قال ابن صب فبالمستقرض
 الحنطة المسببة او لا ثم القرضية فالهالك على
 المورث ان صب الحنطة القرضية او لا في ملك
 المورث كما في الحاي والقنا وفي استعارة مستشار
 فانكسر في النشر بصفين فدفعه الى المورث ففعل
 بغير اذن المقرض قطع حقه وعلى المستقرض قيمة
 منكسراً وكذلك الفاضل اذا غصب منكسراً كما في
 غصب القنينة والله تعالى اشاله الهداية والتوفيق
 وهكذا في آخر المجلد السادس طواعي الانوار
 شرح الارحمان ~~سويدي~~ في عاشر
 ربيع الاول سنة ١٢٤٨ في المدينة المنورة نفع الله تعالى

فيه ثوبه او ليحفظ فيه ما ههلا يتعبد بحفظ ما به ذلك
 وبغسل ثوبه ذلك قال ينبغي ان يتوقت وبه افق
 القاضى ببيع الدين ومعناه يفسر فيه مرة ويحفظ
 الما فيه مرة فقط وفترى قاضى جمال الدين
 بخلافه كما في الترخاينة اعادته الجزء الثاني
 شريف ما كان في التي تحتل القسمة او لا يجتاز
 من شريك او اجنبي وكذلك عارة الشيء من اثنين
 اجلا وفصل بالتصنيف او بالاثلاث كما في القسمة
 اراد ان يستعد من محبة غيره ان استاذنه له
 ذلك وان علم فكذلك ان لم يبينه وان لم يفعل شيئاً
 معه ذلك ان كان بينهما انسااط فلا بأس به ايضاً
 وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كما في الوجيز رجل
 رهن عند رجل خاتماً وقال للرجل تحت فحتم فهلك
 الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين على خاتمه لا
 صار عارية ولو تحتم ثم اخراج الخاتمة من اصبعه ثم
 هلك يهلك بالدين لانه عاده رهن فلو اهدا اذا امر
 ان تحتم في خنصره فان امره ان تحتم في السبابة
 فهلك حالة التحتم يهلك بالدين ولو امر ان تحتم في
 الخنصر يجعل الفرض من جانب الكف فحتم الفرض
 من الخارج على ظهر الاصبع كان عارة وهو وما
 لو امر بان تحتم به في الخنصر ولم يامر ان يجعل الفرض
 في جانب الكف سواء يكون عارة هو الصحيح
 كما في الخاتمة وفي رهن الاصله لو رهن عبد
 قيمته افتم استعاره الرهن ثم رده عليه وقيمتها
 خمسين فهلك يهلك بجميع الدين تعثر قيمته في

به الخاص والعام كما نفع بأصله وجعله خالصاً
 لوجهه الكريم ويبرق تمامه في اقرب مدّة واضح
 بيان وما توفيتني الا بالله عليه توكلت واليه بين
 كنته مولفه وجامع فوائده محمد عابد بن
 الشيخ المرحوم احمد علي ابن ولي الله تعالى العارف
 الكامل علامة عصر القاضى محمد مراد بن الحاج فيظ
 يعقوب بن حاتم محمود السدي مولداً والانصا
 نسباً والديني مهجراً عفا الله تعالى له ولابائه
 ومشايعه اجمعين وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وسلم تم نسخ هذا الكتاب
 بمون الملك الوهاب عايد كاتبه الفقير الى الله
 الراجي عفو الباري يوسف زياره البندار
 عفا الله له وللمسلمين امين وصلى الله على سيد
 محمد النبي الامي وعلى اله
 وصحبه وسلم
 امين

